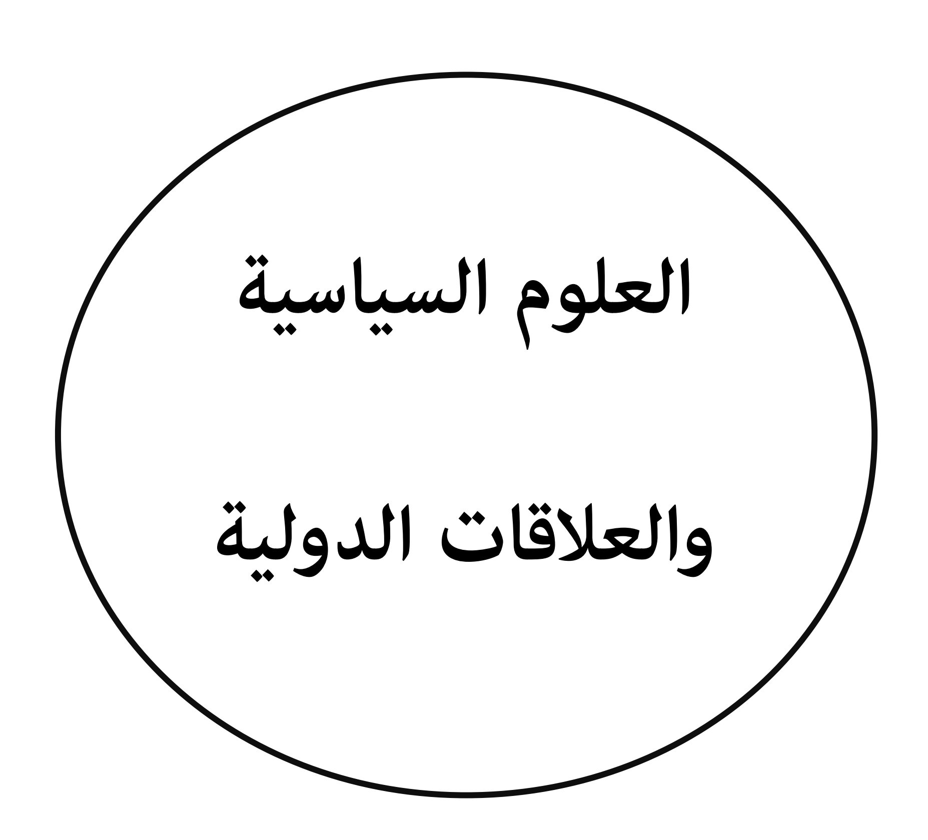
د. عبدالوهاب محمد خالد

العلوم الســياسية والعلاقات الدولية







العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

د. عبدالوهاب محمد خالد

الطبعة الأولى 2015



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

٣٧٠١/٨/٢٠١٤

إسم الكتاب: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إسم المؤلف: عبدالوهاب محمد خالد

الواصفات: /العلاقات الدولية//السياسة الخارجية



الأردن- عمان

جوال : ٩٦٢٧٩٦٢٩٦٥١٤

تلفاكس: ٩٦٢٤٧٧٨٧٧١

Website: www.aljanadria.com

E-mail: dar_janadria@yahoo.com

المقدمة

تعتبر السياسة وعلومها أساس العقد الاجتماعي الرابط بين الدولة ممثلة بالحكومة؛ والأمة الممثلة بالشعب والأفراد، لذلك اتخذت مكاناً مرموقاً بين الشعوب بمختلف العصور كأداة اجتماعية رابطة بين مفاهيم عدة تحقق للجميع مصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة.

فمنذ القدم مارس اليونانيين القدامى والإغريق والرومان مفاهيم السياسة وابتدعوا نظماً وطرائق تكفل حرية العيش ونظاماً اجتماعيا يطبق على كافة الأفراد بين مختلف الطبقات.

وعند أجدادنا المسلمون كانت السياسة أيضاً ذات أهمية كبيرة فشرعنا الحنيف دخل في حياة المسلم وعالج كافة اموره الشخصية والاجتماعية والسياسية ونظم من القواعد بينه وبين الحاكم (الخليفة او السلطان او الملك.. الخ) ما يكفل دوره في الدولة الإسلامية ويحقق مقاصد الشرع من استخلاف وعيش كريم.

وقد عالج كتابي هذا الأسس النظرية لعلم السياسة ونشأته وتاريخه وأهم مصطلحاته وبيان معاينها وطرق ممارسة القواعد السياسية داخل إطار الدولة وخارجها.

وبينا في فصول عده مفهوم الدولة والحكومة والشعب ومما تتكون هذه المفاهيم وأهم مكوناتها وحقوقهم وواجباتهم، ولم نغفل اراء كبار الفلاسفة والسياسيين القدامى

واختلافاتهم في تحديد ماهية كل مصطلح وربطه بالواقع بما ويتناسب مع زمن وعصر ذاك الفيلسوف او العالم.

وعالج مؤلفنا موضوعات حديثة ومبتكرة كالاستراتيجية والسلوك السياسي ومناورة ممارس السياسة للحصول على مكتسباته الأساسية وما له وعليه من أمور شتى.

أرجو أن يوفقنا الله لما يحبه ويرضاه ونحن على استعداد لتقبل أي تغذية راجعة منك أيها القارئ الكريم لتطوير محتوى مؤلفنا هذا وسد الخلل او الخطأ فيه.

وصل اللهم على حبيبك محمد وآله وصحبه وسلم.

المؤلف

الفصل الأول

مفهوم علم السياسة

مفهوم علم السياسة

أن مجال علم السياسة مجال معقد لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أو متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها. ولا بد من الوصول إلى معرفة تطور مفهوم القوة التي يتفرد المجتمع الإنساني بوضع القواعد لتنظيم ممارستها وإضفاء الصفة الثقافية عليها كمحاولة لإقناع أعضاءه بقبولها. فلكون أن نشاطات الإنسانية تتميز بصفتي التصارع – صراع المصالح-والتعاون من اجل المحافظة على ديمومة المجتمع - فان فكرة التنظيم وفكرة الإقناع تعتبران الحجر الأساسي لتطور علم السياسة لأنهما يشكلان وجهي السياسة التي تدفع إلى المزيد من الجهد للتجديد من وسائلها لكون أن نشاطات الإنسان في تغير مستمر والصراعات الناتجة عنها تفرض مزيدا من التنظيم ومزيدا من محاولات الإبداع الفكري لترسيخ فكرة الإقناع بزيادة درجات التعاون البشري داخل المجتمع الإنساني. يضاف إلى ذلك أن علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على صيرورة المجتمع، من جهة ومن جهة أخرى، يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو

مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى المحافظة على كيانها الدولي وذلك من خلال محاولاتها إشباع مصالحها الحيوية والمحافظة عليها. ويبحث علم السياسة أيضا في سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم .

ولكن وقبل البدء في البحث في مجالات هذا العلم يجب التفريق بين ما هو سياسة كممارسة وما هو علم السياسة فكل ما يدور على السنة الناس، حكاما أو محكومين، يمكن وضعه في مجال السياسة والتي تنطوي في حيثياتها تلك المعطيات المجانية التي يتناقلها الناس والتي لا تستند في غالبيتها على التحليل العلمي بل تبني جل تصوراتها على المعطيات المبسطة الفاقدة لكل بعد فكري مثال حالة التحليلات المقدمة من قبل الصحفيين والسياسيين الذين تبنوا السياسة كمورد رزق. ولكون أن معطيات هؤلاء تنحصر في قضايا اجتماعية أو حوادث اجتماعية ولو كانت لها علاقة مع السياسة فهي تبقى في جوهرها تعبير عن حوادث وقضايا اجتماعية لسبب تغليب المصالح الضيقة الشخصية على المصالح العامة. وعليه فان صراعاتهم وتعاونهم يمكن وضعها في مجال العمل السياسي . وبهذا فان الممارسة السياسية تختلف عن معطيات علم السياسة من زاوية أن هذا الأخير يستند في إفراز معطياته على البحث العلمي الذي يعني الملاحظة الدائمة للظواهر وتحليل أسباب وجودها وكيفية عملها، أي معرفة ديناميكية عملها ومقارنتها بشكل دائم مع ما سبق من

ظواهر للوصول إلى نتائج يمكن رصدها والتوقع لما قد يحدث في المستقبل. ولهذا فان الهدف من القيام بتلك المقارنة هو الحصول على نتائج مستقبلية يستفاد منها في التصدي أو التعامل مع مجريات الأمور أو تغييرها. وبعبارة أخرى أن رفض علم السياسة لمنطق المعطيات المجانية والتحليل المبسط وبحثه فيما وراء الشيء وفي أعماقه يعود إلى كونه ذلك العلم الذي يبحث في القضايا الاجتماعية الخاصة التي لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر المرتبطة في داخل المجتمع بوجود السلطة السياسية التي تأخذ على عاتقها تحديد وفرض القرارات الجماعية بمعنى أخر أن البحث في مجالات أو قضايا تقتضي ضرورة وجودها تدخل السلطات السياسية لما لديها من صلاحيات واختصاصات وموارد تساعدها على معالجة قضايا لها علاقة مباشرة بكل ما يتعلق بالمصالح العامة للمجتمع والتي قد يثير عدم الاهتمام بها مخاطر قد تهدد استقرار المجتمع نفسه بسبب تنازع المصالح مثلا وتأثير ذلك على تنظيم المجتمع كمحاولة تهدف إلى إبقاءه في عالم مليء بالمتغيرات. وعليه يجب على علم السياسة بأن لا يستجيب إلى العاطفة ولا إلى ردود الفعل الآنية بل عليه أن يقوم بعملية جمع المعلومات وتحليلها وعقد المقارنة مع حوادث سابقة أو قضايا تتعلق بالسلطة السياسية أو بمواقف أفراد المجتمع في أوقات معينة وذلك بهدف تقديم تفسير لوجودها. ولا يمكن التوصل إلى نتائج علمية إلا من خلال استقلالية الباحث العلمي في هذا المجال عن منطق السلطة أو التكوينات السياسية، حزبية كانت أو غير

حزبيـة. ويعـود سـبب التأكيـد عـلى هـذه الخصوصـية إلى أن منطـق السـلطة أو تلـك التنظيمات دائما ما يكون مرتبطا بالمصالح الضـيقة مـما يفسـد مـن عمليـة المقارنـة لأن هذه السلطة أو التنظيمات تجبر مـن ينتمـي إليهـا بـالالتزام بمنطقهـا لتحقيـق أهـداف معينة. ولهذا السبب نرى أن تخلف علم السياسة في بعض مناطق العالم يعود بالدرجـة الأولى إلى غيـاب هـذه الاسـتقلالية التـي تتعـارض مـع معطيـات السـلطة والتنظـيمات السياسية القائمة وتجرد عنهم حيادية عملهم وتسلبهم حرية الانتقاد التي تعتبر الأرضية الأساسية للوصول إلى معرفـة الحقيقـة. وعليـه فـان القـول بجمـع المعلومـات وتحليلهـا وعقد المقارنة فيما بينها بهدف الوصول إلى معرفة الحقيقـة يعنـي بـان هنـاك منهجيـة لابد من الالتزام فيها كأي منهجية لأي علم كان من العلوم الإنسانية تهـدف إلى الإجابـة على :

أولا، عن أي شيء نبحث .

وثانيا، الكيفية التي يتم بها البحث .

بمعنى أخر تتركز عملية البحث على المجـال الـذي يـراد البحـث فيـه ومـن ثـم طريقـة البحث، وهي عمليتين متداخلتين في آن واحد.

أن القول بان علم السياسة يبحث في حياة المجتمع السياسـية الداخليـة منهـا والخارجيـة بسبب وجود سلطات سياسية يعني تحديد استخدام معطياته فقط بهذا المعنى وهـذا مـا

يقلص من مجالات التي يمكن لهذا العلم بحثها. فقصر مفهوم السياسة فقط على وجـود السلطات يعني التزام معطياته بتحليل ودراسة النظام كما هو قائم وذلـك بـإخراج كـل ما يحيط بهذا النظام من إشكاليات وتنظـيمات وقـوى سياسـية واجتماعيـة واقتصـادية وثقافية لكون أن نشاطاتها تفتقد إلى صفة القرارات الجماعية. أن هذا التحديد في فهـم السياسة يتناقض مع الواقع الاجتماعي للمجتمع الحـديث حيـث تتـداخل الظـواهر في كونها أسباب ونتائج وذلك لتداخل عوامل وجودها. ويدور محور هـذه العوامـل حـول فكرة الصراع من اجل القوة بهدف خلقهـا وتقاسـم مصـادرها.ولهـذا السـبب أعطـي أو ارتبط مفهوم السياسة بفكرة القوة لان استخدام هذه الأخيرة ما هـو إلا نتيجـة التنـازع بين أطراف أو مؤسسات وتنظيمات على المصادر المالكة لهذه القـوة مـما حـدا بـالبعض بان يصف السياسة كمرادف للقوة، لكون انه ينضوي في طيات اصطلاح كلمـة السياسـة فكرة (.. الإرغام على استعمال القوة.) ومن هنا ولدت فكرة ضرورة دراسة وتحليل ليس فقط النظام القائم الشكلي وإنما أيضا كـل الأطـراف و المؤسسـات والتنظـيمات والقـوى التي يتشكل منها المجتمع المدني لمعرفة مكوناتها والكيفية التي تـتم فيهـا فكـرة توزيـع مصادر القوة .وعليـه فانـه يمكـن تحديـد مجـال السياسـة (بكـل مـا يتعلـق في المجـال الداخلي وكذلك المجالات الدولية والعالمية). وبهدف معرفة معنى القـوة التـي تعتـبر في أساس تكوين التنظيمات والمؤسسات فللمرء أن يتساءل هل تختلف القوة السياسـية في معناها عن أي قوة اجتماعية أخرى ؟

معنى القوة السياسية

تعني القوة التي وصفها الإغريق قديما بأنها القوة المفسدة وان شكلها المطلق مفسدة بشكلها المطلق هي تلك العلاقة الاجتماعية المتداخلة بين الحكام والمحكومين، التي تتحدد بقدرة التأثير بين مصدرين، المؤثر من يملك والمتأثر من لا يملك قدرة التأثير على الآخرين. أما لماذا وصفت بالمفسدة فيعود سبب ذلك ليس لتملكها منطقها الخاص بها، بل لان علاقات القوة تفرز نوعا من العلاقات الاجتماعية التي تفرض على القائمين بها الابتعاد عن القواعد المكونة للمجتمع بسبب تشابه المصالح المشتركة بينهم والتي هي في أساس قيام الشعور بالوعي الطبقي الذي يعبر عنه من خلال ما يسمى بثقافة السلطة. وإذا كانت هذه الثقافة تجد لها في أرضية المجتمع الثقافي بعض المرتكزات، إلا إنها تبتعد عنها من زاوية درجة اندماجها وتميزها عنها من خلال نوعية العلاقات التي تربط أفرادها. وعليه فان القوة السياسية تعني تلك القوة الاجتماعية التي ترتبط أو تتبلور فقط في نطاق الدولة والسلطة لان هذه الأخيرة وجدت من اجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والتأثير على سلوكهم وذلك من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا يعني تعريف القوة بهذا المجال عدم تواجدها في مجالات أخرى، فعلاقات المجموعات ذات المصالح في تحقيق أهدافها سواء كان ذلك في علاقتها مع السلطة أو في علاقتها مع بعضها البعض يمكن أن توصف بأن هذه المجموعات تملك القوة مادامت تملك قدرة التأثير على تغير من

مسيرة الأشياء لهدف تحقيق مصالحها . وعليه فان القوة السياسية تعبر عن علاقة اجتماعية وليس عن صفة مرتبطة بتنظيم ما أو بشخصية معينة. وأساس هذه العلاقة تعتمد على قوة التأثير التي يتمتع بها فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة في التغير من سلوكية فرد ما أو مجموعة معينة أو دولة أو دول. بعبارة أخرى، أن منطق القوة يعني تلك العلاقات التبعية التي تنشأ نتيجة التفاوت بالمستويات بين مالك لعوامل مادية ومعنوية وأخر وخاضع لها، عوامل تملك القدرة بالتأثير على سلوكية الخاضع والتي يمكن أن تأخذ لها ثلاث إشكال :

1- في تقييد حرية شخص مقابل شخص أخر أو مجموعة مقابل مجموعة أو دولة مقابل دولة كالقرارات الدولية المتخذة ضد دولة ما أو شخصية سياسية معينة.

2-علاقات القوة هي أيضا علاقات تبادل المنافع بين مجموعتين تختلفان من زاوية طبيعة كل واحدة منهما، كالعلاقات السياسية والاقتصادية بين عالم الجنوب والشمال.

3-القوة هي علاقة إجبار في التغيير من سلوكية الأخر كالإجراءات المتخذة ضد دولة لإيقاف مثلا برنامجها النووي أو إيقاف استخدام عنف سلطة ما ضد مواطني بلدها.

أما كيفية القيام بهذا التأثير فيمكن تحديد ثلاث طرق للوصول إلى ذلك:

1- سلطة التهديد

2- سلطة الإقناع

3- سلطة التعويض

في الواقع تعني سلطة التهديد التلويح باستخدام القوة اللجوء إلى الوسائل المادية – العنف والقمع – سواء كان ذلك باتجاه الخارج ضد دولة ما، أو باتجاه المجتمع الداخلي بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للسلطة مثال علاقة السلطة مع بعض الأقليات المكونة للمجتمع . أما فيما يخص سلطة الإقناع فإنها تعني استخدام القوة اللامادية بممارسة التأثير على رغبات المتأثر ومتطلباته واختياراته من اجل التغيير من سلوكيته لتصبح مطابقة مع رغبات صاحب التأثير مثل محاولة السلطة إقناع المضربين على العمل أو المهددين باللجوء إليه بعدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في فترة معينة. أما سلطة التعويض فان المقصود بها قدرة مالك التأثير على ضمان تغيير سلوك الخاضع من خلال تقديمه للمغريات المادية والمعنوية لضمان استمرار خضوعه مثال على ذلك، تقديم المساعدات الدولية لغرض ضمان وقوف دولة ما – الخاضعة - مع الدولة المانحة للمساعدات، الاقتصادية منها أو العسكرية.

وكما يبدو واضحا انه لا يمكن فصل هذه الطرق الواحدة عن الأخرى لان إبعاد أي واحدة منها يعني فقدان القوة لقدرتها في التأثير. أما آليات الوصول إلى ذلك فإنها تقوم على أساس نفسي يتحدد بدوافع قبول أو رفض فرد أو مجموعة وحتى دول لهذه السلطات الثلاث. ومن بين أهم هذه الطرق المستخدمة لزيادة حجم التأثير أو استمراره

هي: آلية التلاعب بالمعطيات والمشاعر والتي تعني إخفاء على المتأثر الأهـداف والنوايـا الحقيقية المحفزة لصاحب التأثير، وذلك باستغلال الأحاسيس الأكثر بدائية لدى الإنسـان مثل مشاعر الخوف وذلك باسـتخدام المعطيـات المجانيـة وتقييماتهـا التـي تسـتند عـلى فكرة تصوير الأخر بشكل بغيض بهدف إثارة مشاعر القلق التـي تـدفع بـالفرد والدولـة بالارتماء في أحضان خالق هذه الصورة. ولمعرفة الواقع الاجتماعي الذي تمارس فيه القوة السياسية فمن البديهي أن يتم التعرف على معاني النظريـة السياسـية التـي تـم وضـعها كأداة لتفسير وتحليل الظاهرة السياسية.

التحليل السياسي المقارن

يثير وجود التجمع الإنساني في صيغة المجتمـع قضـيتين : الأولى وتتحـدد بالسـؤال التـالي كيف يمكن حل الصراعات الناتجة عـن وضـعية التجمـع ؟ والثانيـة وتتحـدد في السـؤال كيف يمكن المحافظة على التجمع واستمرار بقاءه ؟ لقد قدم المختصين في علم السياسية والاجتماع عدة نظريات تقترح تفسيرا للإجابة على هذين السؤالين. وهنـاك أربـع معـاني للنظرية السياسية فهي تعني :

أولا : تلك الأفكار التي تحاول تفسير ظاهرة السلطة وتحليلها، وذلـك مـن زاويـة طـرح مجموعة من الأسئلة حـول ماهيـة السـلطة وكيفيـة تمكنهـا مـن الحصـول عـلى شرعيـة وجودها، أو ما هي السلطة العادلة، أو كيف يقام النظام الاستبدادي مثلا.

ثانيا : دراسة الفكر السياسي من زاوية نشأت هذه الأفكار بمعنى الظروف التي قادت إلى ظهورها .

ثالثا : تلك الدراسات التي يدور محتواها حول البحث عن خصوصية المجال السياسي بمعنى التعرف على أو البحث في مجموعة الأفعال التي يقوم فيها الأفراد والتي من خلالها يفسر الأفراد العادين سلوكهم السياسي بمقارنته مع أفعال أفراد عادين آخرين يشاركونهم في نفس اللعبة السياسية

رابعا : مجموعة الافتراضات والمقولات التي تطرح من اجل تقديم تفسيرا للعبة السياسية .

في الحقيقة أن كل هذه المفاهيم تتداخل فيما بينها لتفسير الظاهرة السياسية التي تعني في معناها هنا ليس فقط كوسيلة وجدت من اجل تنظيم المجتمع بهدف إيجاد الحلول للصراعات الدائرة حول تقاسم المنافع وتوزيعها وكأداة في المحافظة على وجود هذا التنظيم واستقراره،، بل أيضا كبدعة فكرية يراد من خلال المقولات التي تقدمها البحث عن القناعات لدى أعضاء المجتمع بالقبول بالحلول المقدمة فيما يخص تصارع المصالح وتوزيع المنافع وبهدف الحصول ليس فقط على شرعية هذا التصرف وإنما أيضا كمحاولة للخروج من حالة التكامل إلى حالة الكمال من خلال المقولات النظرية التي تقدمها لتفسير وجودها. ولذلك فان التعريف الذي يقدمه تيموتي.س.ليمTimothy.C.Lim. يوضح هذا التداخل فبالنسبة له تعرف النظرية

بكونها (تمثيـل مبسـط للواقـع..وهـي الإطـار الـذي يـتم في داخلـه لـيس فقـط اختيـار الحوادث وإنما أيضا تقديم تفسير لها) وتحليلها أي بعبارة ثانية أن هدف وجود النظرية هو في المساهمة والمساعدة على تحديد الوقائع والأحداث التي لها معنى معـين بسـبب قوة تأثيرها على أوضاع المجتمع، أي إفراز الوقائع وترتيبها حسب تأثيرهـا وذلـك بهـدف تقديم تفسير لها حيث تكمن وراء معطياتها محاولـة الحصـول عـلى شرعيـة السـلطة في تصرفها. فما هي المدارس التي تناولت دراسة النظرية السياسية لتقديم تحليـل لظـاهرة السياسية:

أولا- التحليل الماركسي : يركز هذا التحليل على المجتمع بكاملـه كنقطـة انطلاقـة حيـث يعتبر المجتمع كتنظيم عضوي يقرر فيه العامل الاقتصادي وبشكل حتمي ادوار كل مـن الأفراد والمجموعـات. فالعامـل الاقتصـادي المـرتبط بنظـام الإنتـاج القـائم عـلى الملكيـة الخاصة يقسم المجتمع إلى مجموعتين، تلـك التـي تملـك الرأسـمال وتلـك التـي لا تملـك وتستغل من قبل الأولى. وهذا العامل هو المسؤول عن هذا التقسيم، حيث يهـدف مـن وراء ذلك ضمان استمرارية النظام القائم على الاسـتغلال لصـالح الطبقـة المالكـة .لـذلك فكل ما يصدر من نشاطات فكرية أو جسدية أنما هي نتيجـة للتقسـيم المـرتبط بنظـام الإنتاج. ومـن بـين تلـك النشـاطات الصراع الطبقـي الـذي يخلقـه هـذا التقسـيم الـذي

يدفع بالمالكين لأدوات الإنتاج إلى الخلق الفكري في مجال مفهوم الدولة ومؤسساتها أولا واللجوء إلى أيديولوجية مؤسساتها كالمدرسة والعائلة والمراكز الدينية وأجهزة الأعلام ثانيا، وأخيرا اللجوء إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية والبيروقراطية، لتثبيت آليات الفرض بما فيها استخدام العنف كوسيلة لضمان ديمومة النظام. بمعنى أخر أن السياسة ومن خلال كل وظائف هذه المؤسسات تعمل على ترسيخ التقسيم الطبقي داخل المجتمع بين مالك ومستغل. وبعبارة ثانية إن السياسة لا تتمتع بأي استقلالية وإنما هي وسيلة لتثبيت علاقات السيطرة الرأسمالية لمالكي وسائل الإنتاج لكونها تعبير عن مصالح هذه الطبقة . وبناء على هذه الوضعية فأن القول بوجود استقلالية للسياسة ما هو إلا تعبير عن وهم فالبناء (... الفوقي السياسي الذي يتدلى رسميا من البناء التحتي الاقتصادي ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي المنحدر من التناقضات الخاصة لطريقة الإنتاج). في الواقع إن كان هذا التحليل ينكر على السياسة استقلالها فهناك من بين الماركسيين من يؤمن بوجود استقلالية نسبية للسياسة. فبالنسبة لكرامشي Gramsci هناك عاملين يجب التميز بينهما في البناء الفوقي فهناك، أولا المجتمع المدني الذي له علاقة بالإيديولوجية بكل إشكالها – الدين،القانون،الثقافة والإعلام –. وهناك ثانيا المجتمع السياسي المؤسس من قبل الدولة وأجهزتها القمعية .وأن الفرق بين هذين المجتمعيين تحدده القدرات التي يتمتع بها تنظيم المجتمع المدني ضعيفة كانت أم قوية. فإذا كان هذا المجتمع يعاني من ضعف في تكوينه

فان الدولة تكون في هذه الحالة أداة بيد الطبقـة المسـيطرة اقتصـاديا التـي تسـتخدمها

كوسيلة لضمان اسـتمرار سـيطرتها الطبقيـة. أمـا أذا كـان المجتمـع المـدني يتمتـع بقـوة

تنظيمه فهناك مساهمة مشتركة مـن قبلـه ومـن قبـل الدولـة في دعـم هيمنـة الطبقـة

البرجوازية، وبدون اللجوء إلى العنف مستغلة بذلك قيم إيديولوجية هذه الطبقـة عـلى

خلق الخضوع والاقتناع لدى المواطنين بسيطرة الدولة وأجهزتها. وحسـب هـذا التحليـل

فـأن هـذه المسـاهمة مـن قبـل إيديولوجيـة الطبقـة البرجوازيـة تمـنح للسياسـة تلـك

الاستقلالية النسبية التي تعيشها الأنظمة الغربية وذلك من خلال الأهميـة التـي تعطـى

إلى الأيديولوجيـة ومؤسسـاتها في عمليـة إعـادة الإنتـاج الطبقـي للمجموعـة المسـيطرة

اقتصاديا. إلى جانـب هـذا التحليـل هنـاك التحليـل الـذي يقدمـه بيـير بورديـو Pierre

Bourdieu والـذي يركـز فيـه عـلى أن المجـال السـياسي وان كـان يعطـي الانطبـاع

باستقلاليته، إلا انه في الحقيقة يبقـى خاضـع للمقـررات الاجتماعيـة والاقتصـادية التـي

تكون أو تشيد هذا المجال في إنتاج أو إعادة إنتاج العلاقات الطبقية. كيف يتم ذلك؟

حسـب هـذا التحليـل أن المجتمـع بكليتـه يشـكل مجـالا اجتماعيـا يتشـكل أو يتكـون

مـن شـبكة مـن العلاقـات شـيدت أسسـها عـلى فكـرة الصراع بـين المجموعـات وضـمن

منطق اجتماعي يقرر أوضاع المنافسة بين مكونات هذا المجال، وفي القيام بعملية إنتـاج

وإعادة إنتاج هذه السيطرة. أن فكرة الصراع داخل هذا المجـال وحسـب هـذا التحليـل

لا تقـوم عـلى أسـس ماديـة صرفـة بـين مالـك ومسـتغل عـلى غـرار التفكـير المـاركسي

الكلاسيكي وإنما تقوم أيضا على أسس غير مادية كتنافس بين المجموعات والمؤسسات الثقافية أو كتنافس الرمزي بينهما من اجل التفاخر على السمعة الاجتماعية. وهذا المسلسل من عمليات الصراع والتنافس أن فسح المجال إلى تغيير المواقف والتقليل من حدة الصراع الرئيسي الاقتصادي، فانه يعطي الانطباع لدى

محتلي هذه المواقع بأنهم لا يشكلون طبقة وإنما يحسبون كإفراد أو هيئات أي إنهم يتمتعون باستقلالية مقابل الرأسمال وذلك في قدرتهم على تغيير الأوضاع. ولكن (الهيئات – أفراد أو مجموعات – عندما تعتقد بحريتها داخل المجال الاجتماعي فإنها غالبا ما تتبع القواعد المفروضة عليها من قبل المسيطرين) أي الرأسمال الاقتصادي أو الرأسمال الثقافي حيث يمكن التعرف على هذه القواعد من خلال طريقة التصرف. والمقصود هنا بالتصرف(تلك الأحكام المستمدة والقابلة لتكرار والتي تختلف عن العادة بكونها ليست تلقائية وميكانيكية يل كشيء منتج وليس كشيء إنتاجي في حين تعتبر العادة كشيء مكتسب) . أن تصرف هذه الهيئات، مجموعة كانت أم أفراد، هي في الواقع نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية للمجال الاجتماعي التي رسخت قواعد ومفاهيم وتصورات في نفسيتها. وبالتالي فان ما ينتج عنها من نتائج يعكس مواقف مكتسبة لا دخل للتفكير فيها. بمعنى أخر أن التصرف كما يراه بورديو أنما هو نتاج عملية المعالجة التي تذهب إلى إعادة إنتاج منطق المعالجة الموضوعية مع إدخال بعض التغييرات عليه، لذلك يعتبر التصرف (كماكينة للتغيير الذي نعيد فيه إنتاج

الظروف الاجتماعية لمنتوجنا الخاص) أي وضعنا الخاص وبشكل انه لا يمكن التفريق بين ما هو ناتج وما هو منتج.

في الواقع تثير وضعية فكرة عدم التساوي بين مصادر التأثير بين مسيطر وخاضع، بين مالك وتابع، لدى الخاضعين شعورهم بضعفهم أمام إغراءات قيم الثقافة البرجوازية ويدفعهم هذا الشعور لتقليد سلوكية المسيطرين في المجال الاستهلاكي بهدف التساوي معهم وان هذا التظاهر بالتساوي إن اشعر الأفراد والمجموعات

باحتلالهم لموقع اجتماعي أعلى فان هذه العملية هي وراء عملية إعادة إنتاج نفس الظروف الاجتماعية وهي وراء هذا الشعور بالاستقلالية والشرعية التي تتمتع بها الطبقة المالكة في قيادة السلطة. وفي الواقع هناك فرق بين وعي الفرد فعليا بظروف واقعه وبين التظاهر بمظهر احتلال موقع جديد، لان هذا الأخير يبنى على أحلام ورغبات المتظاهر أو باقتنائه لبعض مكونات الموقع الاجتماعي في أعلى الهرم الاجتماعي. وبالتالي لا تستدعي الضرورة لاقتنائها إلى استخدام العنف فانه يكفي أن يتم ترسيخها في دواخل نفسية الفرد عن طريق، زيادة المغريات وفسح المجال وإعطاءه الإمكانية للحصول عليها أو لإشباعها ومن ثم ترك آليات التنشئة الاجتماعية تلعب دورها في عملية ترسيخ هذا الشعور باحتلال موقع جديد. وعليه فان كل المظاهر المرافقة بالشعور باحتلال موقع والناتجة عنه، ستعتبر كأشياء طبيعية بفعل طريقة أو آليات الأسس المنظمة للمفاهيم والمواقف التي يملكها كل فرد بسبب موقعه

الاجتماعي والذي سيعبر عنها وكأنها تعبير عن النتاج التاريخي الفردي والجماعي وذلك من خلال عمله وفكره. وبفضل قدرة هذه آليات في ترسيخ هذه المفاهيم والمواقف في الشعور الجماعي للطبقات الشعبية فانه يمكن إعادة نفس العلاقات الإنتاجية التي وضعت أسسها المجموعات المسيطرة كما وكأنها أشياء طبيعية.

ثانيا-التحليل ألنسقي السلوكي: ينطلق هذا التحليل من المجتمع أيضا حيث يعتبر هذا الأخير كنتيجة للتنسيق بين الأدوار والتي تعكس تداخل نشاطات الأفراد الهادفة إلى إشباع مصالحهم الشخصية ، ولكن مع اختلاف جوهري عن التحليل السابق من زاوية إن مفهوم السياسة هنا لا يعكس فكرة تعارض المصالح والتناقضات الطبقية بل إن مفهومها يعكس تلك الإجراءات الهادفة إلى تقسيم المصادر والعوائد الصادرة منها بين الأفراد والمجموعات. وتعكس القرارات التي يتوصل إليها الأفراد والمجموعات طبيعة هذه الإجراءات والتي تأخذ لها صفة السلطة. وعليه فان السياسة تعني هنا مجموعة النشاطات الهادفة للتأثير على صناعة هذه القرارات وان جل هذه النشاطات تأخذ لها صفة النظام عندما تتلاءم مع الأهداف التي ترغب الوصول إليها. ولكونها تأخذ صفة النظام فهي تترجم بذلك دور المجموعات كفاعلين لهم ادوار محددة وفي مواقع متداخلة داخل المجتمع الكلي. وكنتيجة لهذه الأدوار فمن لا يواظب على استمرار نشاطه بتداخله أو تفاعله مع الآخرين يخرج من العملية السياسية أو من المسرح السياسي كنتيجة لفقدان فعاليته في تقوية نشاطات المجتمع بأكمله. أن

ممارسة هذه النشاطات التي أخذت لها تسمية النظام لا تكون معزولة عـن البيئـة، بـل إن عملها يكون متأثر بالبيئة التي تدار فيها هذه النشـاطات، وهـذه البيئـة هـي البيئـة الداخلية، يضاف إلى ذلك أيضا البيئة الخارجية التي لها نفس التأثيرات على النظام. فكل من البيئة الداخلية والخارجية يؤثران على نشاطات النظام . ولذلك فان النظام السـياسي هذا ومن وجهة واضعه ديفيـد اسـتنDavid Easton يشـكل صـندوق اسـود لا يمكـن التعرف على طبيعته إلا من خلال هذا التفاعل المتنوع بين النظام وبـين البيئـة المحيطـة من حوله. وعليه ومن اجل معرفته فلابد من تحليل الآليات هـذا التفاعـل بمعنـى أخـر معرفة أثار وأنواع التأثيرات التي يتعرض لها والكيفية التي يتعامل معها.

هناك الدواخل التي تتكون من المطالب البيئة السياسـية والـدعم المقـدم مـن قبلهـا إلى النظام .حيث تعكس المطالب مجموعة الرسائل الموجهة للنظام مـن قبـل البيئـة والتـي تتضمن تطلعات المجموعات والأفراد اتجاه النظام التي يراد إشباعها .وللوقوف على

هذه المطالب يجب تحليل طبيعتها من اجل تحديد أهمية كـل واحـد منهـا والإمكانيـة التي تتوفر لدى للنظام في قدرته على إشباعها وبنفس الوقت للحد مـن تزايـد المطالـب التي لا يمكن إشباعها لعـدم تـوفر المصـادر أو لـنقص في المـوارد. أن تعامـل النظـام مـع هذه المطالب له نتائج تعرف بالخوارج تتضمن ردود فعـل النظـام باتجاههـا تأخـذ لهـا صـورة قـرارات وبـرامج وعمـل حيـث يمكـن وضـع جلهـا تحـت اسـم السياسـة العامـة

للحكومة. وبـالطبع اسـتجابة النظـام لهـذه المطالـب يهـدف بالدرجـة الأولى إلى تعزيـز مواقعه من زاوية دعم وجوده السلطوي والذهاب إلى مدى ابعد في عملية التعامل مـع البيئة الداخلية لإنجاز أهداف أخرى غير التي طرحتها البيئة. وكـما يبـدو لنـا أن النظـام هنا يمكـن وصـفه كمكـان لتبـادل المعلومـات وتنفيـذها. فعـلى قـدرة النظـام في إشـباع وأثارت تطلعات جديدة لدى البيئة من خلال قراراته، سوف تساعده على خلق التغذيـة الاسترجاعية التي لابد منها لاسـتمرار وجـوده. فلكـون أن إثـارة مطالـب جديـدة داخـل البيئة وتزايد التطلعات إلى أهداف جديدة سـوف تضـاف إلى النظـام كـدواخل جديـدة يفترض إشباعها. أي أن عملية دعم النظام تظهر مـن خـلال المواقـف العامـة للمـواطنين باتجاه عمل النظـام والتأييـد والانضـمام إلى العمـل الحكـومي وذلـك مـن خـلال تعلـق المواطنين بأوامر النظام وقواعد عمله. وبهدف الوصول إلى هذه النتيجـة يلعـب النظـام بمؤسسـاته عـلى دور التنشـئة السياسـية والانـدماج الثقـافي وعـلى المعطيـات السياسـية لتثبيـت هـذا الـدعم. وعليـه فعـلى قـدرة النظـام في خلـق المطالـب الجديـدة والـدعم سـيحافظ عــلى عمليــة التغذيــة الاســترجاعيةfeed back مســتمرة التــي ستضــمن لــه اسـتقراريه وجـوده ويـتمكن بـذلك في الحصـول عـلى الشرعيـة والمحافظـة عليهـا. ومن خلال هذه الآليات يمكن تفهم ليس فقط عمل النظام السياسي بل أيضـا اسـتقراره لان فشــل النظــام في الاســتجابة إلى مطالــب مواطنيــه يعنــي توقــف عمــل النظــام

في قدرته على خلق عملية التغذية الاسترجاعية التي يحتاج لها من اجل استمرار الدعم له.

في الحقيقة أن مقارنة التحليلين المذكورين أعلاه تبين لنا أن الأول - التحليل الماركسي - يركز على كل التناقضات مهما كانت طبيعتها وتفعيلها من اجل الوصول إلى حلول لهافي حين يعتمد الثاني - التحليل ألنسقي - على قدرة المساومة في تغيير الأشياء. هذا من جهة ومن جهة أخرى أن تركيز التحليل الأول على حتمية الصراعات وربطها في عملية التأطير الأيديولوجية يؤطر العملية السياسية ويفقد النظام القدرة على التفاعل مع تغيرات الواقع الداخلي والخارجي في حين أن انفتاحيه الثاني على تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية يدعم قوة النظام في مواجهة الأزمات بفضل قدرته على المساومة لتجاوز المصاعب وللتصدي لعملية التآكل ألحامضي للفكر المؤطر بأيديولوجية ما. ويظهر هذا العيب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار بان النظام يعمل هو الأخر داخل بيئة دولية ومطالب هذه البيئة تدخل هي الأخرى كدواخل لابد من إشباعها إذا ما أريد للنظام استمرار دولته واستقرارها ضمن عالم العلاقات الدولية. فالفشل في عملية التفاعل وعدم التوصل إلى قرارات تدعم عملية التغذية الاسترجاعية الدولية ستنعكس على النظام نفسه في تأخره بكل الجوانب وهذا النقص في التعامل يفسر بعض من المشاكل الدولية المعاصرة التي تعاني منها

بعض الأنظمة. ويفسر انفتاح القسم الأخر من الأنظمة على الخارج للاستفادة مـن هـذا التفاعل لتقوية قواعد وجودها الدولي والسياسي، نجاحها في تجاوز العقبات.

أن النقد الذي يمكن أن يوجه إلى التحليل ألنسقي هو في مبالغته بقـدرة النظـام عـلى تجاوز الأزمات لأنه ينطلق بشكل مسبق من فرضية أن كل من لا يتفاعل مع العملية السياسية يخرج منها. والتساؤل الذي يطرح هـو لمـاذا لا تشـارك بعـض القـوى بهـذه العملية وما هي المعايير التي يمكن وضعا لإفراز من لا يشارك في التفاعـل في العمليـة السياسـية؟ أن هـذا التحليـل لا يـفسر في الواقـع لمـاذا أسـباب اسـتمرار الصراعـات السياسية داخل النظام والتي قد تقود إلى تغييره رغم توافر كل عناصر اسـتمراره. ولا يقدم من جهة أخرى أي تفسير لاستقراريه بعض الأنظمـة الدكتاتوريـة التـي وجـدت على الساحة السياسية ولا لـدور الدولـة في هـذا الاسـتقرار. يضـاف إلى ذلـك أن هـذا التحليل لا يمكن تطبيقه خارج مكان بيئة نشأته – الولايات المتحدة - لكون يتجاهـل طبيعة المجتمعات وخصوصية كل واحـدة منهـا وهـذا النقـد دفـع بـبعض المختصـين بالعلوم السياسية وعلى رأسهم الموند وباول اللذان أصدرا كتابهما المشهور(السياسات المقارنة) في سنوات الستينات بطرح معايير أخـرى متعلقـة بالعمليـة السياسـية. وقـد أعطي لأسلوب تحليلهم للنظام السياسي تسمية (التحليل الوظيفي). يضـاف إلى ذلـك هناك النظرية الداعية (بالتفاعلية المتداخلة) التـي وضـعها كـل مـن ميشـيل كروزيـر وايرهارد فريدبيرج في كتابهم المعروف (الفاعل والنظـام) الصـادر عـام 1977 وهنـاك

نظرية أخرى وضعها كل من بيتر بيرجير وتوماس لوكمان في كتابهم البناء الاجتماعي للواقع 1996 والتي تعرف (بالنظرية البنيوية) وأخيرا هناك التحليل التعاوني الجديد أو التحليل التعاوني المفتوح .فما هي خصوصية كل واحدة من هذه النظريات؟

ثالثا- النظرية الوظيفية: أن تطور منطلقات هذه النظرية جاءت كنتيجة لصعوبات التي واجهتها دول العالم الثالث لتطبيق نماذج السياسية الغربية في مجتمعاتهم. فالصعوبات التي واجهتها الكثير من دول العالم الثالث في اقتباس هذه النماذج والاحتذاء فيها كأداة في عملية التحديث كانت تكمن في عدم قدرة النظام السياسي بالقيام بوظيفته وليس إلى أسباب تعود إلى تخلف أسسه.وان هذه الوضعية كانت وراء وضع كل من كابريل الموندGabriel Almond وجورج باولPowell Georges لفرضيتهم القائلة بان في أساس كل عملية اقتباس لابد أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية التي تساهم في إعادة إنتاج النظام بشكل آلي لضمان تبنيه في بيئة معينة، ويفترض بان يكون هذا الأساس موجود في كل الأنظمة السياسية. وعلية ومن اجل التوصل إلى معرفة هذا الوجود فان التحليل ينصب على تشخيص أسس هذا الوجود في بيئة معينة. وحسب هذه النظرية هناك أربعة وظائف سياسية قاعدية رئيسية في كل نظام وهي:

1-القدرة الاستخلاصية والتي تعني قـدرة النظـام عـلى تعبئـة المـوارد الماليـة والإنسـانية لتحقيق هدف معين.

2-القدرة على التنظيم والتي تعني تملك النظام على مكانيزيمات أو آليات السيطرة القانونية والمؤسسية على السلوك والتبادل الاجتماعي والاقتصادي في محيط بيئة معينة، وسيطرة قادرة على تجنب ومنـع قيـام صراع المصـالح والاحتجاجـات الاجتماعيـة داخـل هذه البيئة.

3-القدرة التوزيعية أو التعويضية للموارد والمنافع على المـواطنين بهـدف تقويـة الـدعم للنظام.

4- القدرة على أثارة مشاعر المواطنين عن طريق دفعهم للاهتمام بما يطرح لمعرفـة ردود فعلهم بغية التوصل إلى حلول للقضاء على حالة الإحباط التي قد تظهر نتيجة عمل ما قد يؤدي ظهوره بالتأثير على وضعية النظام.

من خلال هـذه الوظـائف تحـاول هـذه النظريـة القيـام بمقارنـة بـين الأنظمـة الغربيـة وأنظمة العالم الثالث بهدف التوصل إلى معرفة خصوصية أسس كـل واحـدة منهـا تجـاه الأسئلة الرئيسية المطروحة وهي: إعادة إنتاج النظـام السـياسي وتبنيـه في عـالم الجنـوب، وذلـك لمعرفة فيما إذا كانت هناك وظائف متشـابهة. والمقصـود بهـذه الأخـيرة إمكانيـة تنفيـذ

وظيفة معينة من قبل أسس مختلفة في بيئة معينة مثل على ذلك قدرة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمؤسسات التنظيمية والدينية على القيام بعملية إفراز المطالب وصياغتها. أو أسس تقوم بوظائف متعددة. بعبارة أخرى إمكانية وجود أساس معين قادر على القيام بعدة وظائف بمفرده بدلا من مساهمة أسس ثانية، مثال على ذلك قدرة رئيس الدولة بتنظيم برنامج عملية التحديث بمفردة بدون اللجوء إلى أسس ثانية لاستشارتها أو مساهمتها كما هو الحال في العالم الغربي، بوجود أسس متخصص تتمتع بصلاحيات منحتها أسس مؤسسية في كل مجال من مجالات الحياة السياسية وظيفتها تقديم الاستشارة أو القيام بالبرنامج المطروح من قبل الحكومة مثلا. في الحقيقة أن الهدف من وراء هذه المقارنة هو الوصول إلى وضع قوانين عامة منبثقة من إجراءات هذه المقارنة تلزم المحلل عند تطبيقها أو تبنيها على النظام، التمسك بها لمعرفة واقعية هذه الأنظمة المتبناة على الواقع.

رابعا – النظرية التفاعلية المتداخلة : تستمد تحليل هذه النظرية لعالم السياسة معطياته من التيار المعروف بالفردية فهي تنطلق من مبدأ أن الإنسان ذو عقلانية نسبية في تصرفه وذلك حسب رأي كل من ميشيل كروزير Michel Crozier وايهرارد فريدبيرج Ehrard Friedberg . وان إرادة الفرد أو إرادة المجموعة هي وراء قبولهم بالقيود الهيكلية التي تفرض عليهم علاقاتهم في محاولة ملائمة تطابق تبني سلوكهم مع سلوكيات ثانية والقيام بدور معين لتحقيق أهداف ما تتطابق مع

حسابات الفرد أو المجموعة العقلانية بهدف الحصول تصرفه أو تصرفهم عـلى مردوديـة ايجابية.فكل ما يصدر عنهم من مواقف تعكس تلك الإسـتراتيجية التـي يضـعونها بغيـة الحصول على اكبر عائد ممكن. بعبارة أخرى تكمن وراء الإستراتيجية التـي يضـعها الفـرد أو المجموعة في تصرفاتهم ومواقفهم، رغباتهم وأمانيهم كعامل فعال يقرر على ضوؤها حتميـة التصرف. وعليه فليست قواعد العمـل ومعـاييره هـي التـي تقـرر شـكلية الـتصرف – كـما تذهب إلى ذلك تحليلات بورديو المذكورة أعلاه -،رغم كون أن هـذه القواعـد تعتـبر مهمـة مـن زاويـة التنظـيم والخدمـة التـي تقـدمها لغـرض تحقيـق العوائـد، إلا أن البحـث عـلى المردودية القصوى في تحقيق مصالحهم هي وراء عملهم. لـذلك فـان معيـار الفاعليـة هـي دليل على عقلانية إرادة الفرد أو المجموعة في تصرفاتهم. ولا تشكل هذه الفاعليـة الأرضـية للسياسة التي تحاول من خلال صفتها العقلانية الوصول إلى تحقيق مصالح خاصة بـل إنهـا تهدف إلى استخدامها لأطول فترة بهدف تثبيت علاقات دائمة – تأخذ لها شكل تنظـيمات - تتجاوز من خلالها كل المعايير الثانية وذلك لغرض تحقيق المصالح الجماعية. وهـذا التوجـه يذهب عكس النظرية الفرديـة التـي تؤكـد عـلى عقلانيـة الفـرد الكليـة والمتمثلـة بسـيادة اختياراته وذوقه ،لان عقلانية الفرد والمجموعة حسب هـذا التحليـل تبقـى نسـبية بسـبب كون بحثهم على العوائد لا يتم إلا بفضل فـاعليتهم وبالتـداخل مـع نظـرائهم حيـث يمكـن اعتبـار هـذه الفاعليـة كقاعـدة تهـدف بتحقيـق ظـروف العـيش الجماعـي. لـذلك فكـل

الظواهر الاجتماعية الجماعية أنما هي تعبير عن نتاج لـتصرف الأفـراد والجماعـات التـي يمكن بفضل تفاعلهم وعقلانيتهم الوصول إلى طرح جانبا كل مـا يضر بالحيـاة الجماعيـة والغير مرغوب فيه من قبلهم والبحث عن كل ما يتناسب ومصالحهم. بعبـارة أخـرى أن الأفراد في سعيهم المتبادل يهدفون إلى تكيف عملهم وتصوراتهم بالشـكل الـذي ينتظـره كل طرف من الأخر أو يتوقعه منه.

في الواقع وفي نظر هذا التحليل أن المجتمع بكامله لا يحـدد وجـوده النظـام السـياسي المالك للقرار، وإنما يحدد وجوده أفعال الأفراد التي تختلف بـدرجات متباينـة وتتسـم باسـتقلالية ذاتيـة كـل واحـد مـنهم. بمعنـى أخـر أن تنـوع المؤسسـات والتنظـيمات كفعاليات في كل المجتمعات الحديثة والتـي تتعـارض في مصـالحها، لا يقـود إلى غيـاب قـدرتها عـلى التفـاوض والوصـول إلى حلـول. فلكـون أن عمـل كـل هـذه التنظـيمات والمؤسسات يقوم ضمن إطار ما أقامته من علاقات دائمة اقتصـادية اجتماعيـة ثقافيـة. الخ - لكونها مسـتقلة الواحـدة عـن الأخـرى، فـان هـذا الإطـار يفسـح المجـال أمـام (الفـاعلين في تحقيـق إمكـانيتهم بالقيـام بحسـابات- التكلفـة والعوائـد- والتفـاوض أو الاختيار) كل حسب مجال اختصاصه. ويعني هذا أن هنـاك غيـاب لأي تـدخل حكـومي في هذا المجال – مـا عـدا المجـال التنظيمـي والقـانوني الـذي يفـترض وجـوده مـن اجـل استمرارية المجتمع المنظم – والذي يعني أيضا استقلالية هذه الظـاهرة التـي لم تتحقـق بدون إرادة الفاعلين الحرة والتي لم يـتمكن الأفـراد في التمتـع بهـا إلا مـن خـلال الـدور

الوظيفي الفعال للقيم الثقافيـة في عمليـة تنشـئة الأفـراد ضـمن إطـار نظـام العلاقـات الدائمة. ولتوضيح ميكانزيم منطق هذا تحليل فهناك : أولا العلاقـات الدائمـة التـي يـتم تأسيسها بين أطراف متعددة على قواعد رسمية وغير رسمية والتي هي بحد ذاتهـا نتـاج لإعمالهم. فكل طرف ليس سيد في هـذه الوضـعية لان حريتـه محـددة بقيـود التنظـيم نفسه، وهو أيضا غير خاضع لأنه قادر على تعبئة مصادره التي يمتلكها من اجـل تطـوير قدراته أو استغلال الفرص أمامه من اجل خلق هذا التطور. وثانيا أن هذه الوضعية بين لا سيد ولا خاضع تعنـي أن الأطـراف الفـاعلين يحتلـون مواقـع وسـطية تسـمح لهـم في الـدخول في تفاعـل فـيما بيـنهم وسـيقود هـذا التفاعـل إلى خلـق نـوع مـن العمليـات الإنشـائية تسـمى بـالنموذج البنيـوي والـذي يعنـي أن الأفـراد في بحـثهم عـن حلـول لمشاكلهم فان الوصول إليها يتم عبر تفاعلهم ويعكـس مـا هـو واقعـي وممكـن. وهـذه الحلول هي التي ستلعب دورا في تغيير الأشياء.وعليه فهذه النتائج المتوصل إليهـا كبنـاء للتفاعلية هي في أساس الخلق والإبداع. فبدون تفاعلية وتداخليه بين الإطراف الفـاعلين لا يمكن خلق ديناميكية إنتاج الحلول بـل سـتبقى العلاقـة بـين أطـراف متسـمة بصـفة السطحية والعلاقات الشـكلية كقطبـين وضـعا عـلى نفـس المسـتوى بـدون أي تفاعليـه بينهما. وعليه فما يمكـن استخلاصـه مـن هـذا التحليـل لعـالم السياسـة هـو أن السـلطة تعكس (علاقات القوة، فمثلما يتمكن طرف من الاستفادة منهـا فـان الطـرف الأخـر في نفس الوقت غير عائلا أمامها).

في الواقع ما تقدمه هذه النظرية من افتراضات تبنى على فكرة استحالة تأطير الفرد الذي يتمتع بالحرية التي بفضلها يتمكن الفرد من الاختيار واتخاذ القرار بعيدا عن التأثيرات المحيطة فيه. فمادامت الحرية قائمة فهناك إمكانية للاختيار وكل غياب لها سينعكس بردود فعل سلبية لان غيابها يعني شل عملية التفاعل المنتظر بين الأطراف لفقدان الشرط الرئيسي لوجودها ألا وهي هجليه العلاقة بين الموضوع والقضية. فلكون وجود بيئة تتسم بعلاقات مفروضة على الأفراد بشكل مسبق فليس هناك فقط جهود محبطة وإنما أيضا تأطير لحرية الفرد في اختيار ما هو قائم وليس ما هو منتظر ومفضل.

خامسا: النظرية البنيوية: وتنطلق هذه النظرية من رفضها الخطاب العلمي الداعي إلى إمكانية التوصل إلى قوانين عامة لتفسير الظواهر المتلازمة في عالم متغير وحساس والتي يمكن ملاحظتها بشكل مستقل من قبل المحلل. فهي تنطلق من الأسئلة الباحثة عن ماهية العوامل المقررة للسلوك السياسي والتطبيقات السياسية. أن الفكرة الأساسية لهذه النظرية تقوم على أن معرفة الواقع شيء مستحيل بسبب صفة التغير الناتجة عن خضوعه للتأثيرات خارجية كانت أو داخلية. وبالتالي فان الانطلاق من مقولات توصل إليها الخطاب العلمي سوف يعني في هذا المجال خلق عالم صنعته هذه المقولات وليس لها أي اثر على الواقع. فلكون أن الأسس الاجتماعية، بالنسبة لهذه النظرية، تتكون من مجموعة من النماذج والأنماط المختلفة

التي يعيشها العالم، فهي إذن بالضرورة متنوعة. فبالنسبة لواضعي هذه النظرية، بيتر بيرجير Peter Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann،أن المفاهيم تأخذ لها صورتها الحقيقية عندما يمنح الأفراد معنى لتفاعلهم والتي تصبح بفضل صفة التعود على استخدامها كشيء حقيقي. وتعرف هذه المرحلة بمرحلة تشكيل النمط الذي لا يعني محاولة الأفراد التعديل من واقعهم بل إن هذا الأخير يعبر بحد ذاته عن إحساسهم المشترك به وانطباعاتهم عنه. بعبارة أخرى أن هذه الانطباعات وهذه الأحاسيس ستؤطر بالمواقف المتفاعلة. ويقود هذا التشكيل النمطي إلى التمثيل الاجتماعي الذي يأخذ له صفة المؤسسات والتي يمكن ملاحظتها عندما نركز البحث في عناصر تكوين الشعب والدولة والأمة والعائلة والمدرسة والمشروع الاقتصادي وعندما يتقاسم الأفراد قيم مصادر هذا التمثيل الاجتماعي مثل قيم الحرية والمساواة والشرعية كشيء معاش، فيصبح هذا التمثيل حقيقة واقعية. بعبارة أخرى أن الذاتية الفردية – ما يشعر فيه الفرد- ستكون المعيار الفاصل لمعرفة وتفسير واقعية النشاطات الاجتماعية والأفعال الاجتماعية، لان هذه الذاتية ستعكس ما تم قبوله من قبل الأفراد من معتقدات وليس للنهج الموضوعي معنى في صياغتها. ولكون أن دراسة الفردية كواقع موضوعي لا يمكن بحثها بسبب طبيعتها الذاتية نفسها، فمن غير الممكن البحث في مجالها لكون أن هناك الكثير من معاني مواضيعها تبقى بعيدة عن تعبيرها البسيط كتمثيل أو كرموز. ويمكن ملاحظة هذه الذاتية في مجال

السياسة باستخدام اللغة كعالم مليء بالرموز له معانيه وقادر على تقرير عمليـة تسـيس الحوادث والمشاكل والمسـاهمة فيهـا. وعليـه وبهـدف التوصـل لمعرفـة واقـع مـا يجـب البحث مسبقا في المحتوى التفاعلي لهذا الواقع الذي سيساعد على تفهمه. وانطلاقـا مـن هذه الملاحظة فان وضع قوانين مسبقة لدراسة واقع ما والتعرف عليه وتحديد عمليـات التفاعل في داخله على ضوء هذه القوانين، سوف يقود إلى نتائج مغالطة للواقـع. فعليـه يجب الانطلاق في التحليل من الواقع الاجتماعي الـذي يمكـن اعتبـاره كنظـام يتقيـد بـه الأفراد.

في الواقع أن كل هذه التحليلات النظرية التي ذكرت أعلاه وضعت من اجل تقديم تفسير ما عليه المجتمع السياسي في العالم الغربي. فمنطلقات تحليلها أن صدقت في الواقع الغربي فهـي لا تنطبق بالضرورة على أوضاع عالم الجنوب، بل وفشلت في محاولاتها بتقديم تفسـير مقنـع وواقعي بسبب الاختلاف ليس فقط بالظروف الاقتصادية بين هذين العالمين، بل أيضا بسبب الأوضاع الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات. فالعوامـل الاقتصـادية – إشـارة إلى التحليـل الماركسي - غير كافيه في عالم الجنوب لتفسير ظـاهرة السياسـة وكـذلك العوامـل الاجتماعيـة والثقافية بسبب غياب عقلانية التصرف وحرية الاختيار – إشارة إلى التحليلات المذكورة أعلاه - ويعود سبب ذلك إلى نسبية تأثير عامـل معـين في بيئـة مـا عـلى معنـى السياسـة وغيابـه في بيئة ثانية.وكل ذلك يقود إلى صـعوبة التوصـل إلى تحليـل أسـاسي شـامل تنطبـق نتائجـه

على الكل بسبب عمق وتعدد العوامل وتداخلاتها فيما بينها. لذلك فـان الاتجـاه الحـالي في هذا المجال يركز على التحليل التعاوني كمنهج ثالث بـين التحليـل المـاركسي والتحليـل الليبرالي المتعدد فما هـو المقصـود بمـنهج التحليـل التعـاوني الجديـد أو المـنهج التعـاوني المفتوح Open corporatism؟

سادسا :المنهج التعاوني المفتوح Open corporatism

يعرف هوارد وياردا Howard Wiardaهذا المنهج كالتالي (انه النظام للتنظيمات الاجتماعية السياسية الذي تندمج فيه كل المجموعات المجتمعية وذات المصالح -كالجماعات العمالية أو رجـال الإعـمال والمـزارعين والعسـكريين والاثنيـة والقبليـة.. والدينيـة- في النظـام الحكـومي، والتي غالبا عندما تقوم بمهمات تنسيق التطور الوطني تكون أما تحت قيـادة الدولـة أو إنهـا تفرض عليها وصايتها أو إنها تراقبها.). وهو نهج يختلف عن المفهوم التعاوني في الأيديولوجيـة الليبرالية من زاوية أن مجموعات المصالح في هـذه الأيديولوجيـة تتسـم بحريتهـا في الـتصرف واستقلاليتها عن الدولة في حين تعمل هذه التنظيمات في هذا النهج بشكل متوافق وبانسجام فيما بينها.ويختلـف أيضـا عـن المفهـوم التعـاوني في التحليـل المـاركسي مـن زاويـة أن الصراع الطبقـي بـين المجموعـات لا يشـكل القاعـدة في تفسـير التغـيرات بـل أن التجـانس بـين المصالح المتعارضة هو القاعدة في تحليل هذا المنهج. وكذلك فانه يختلـف أيضـا عـن المفهـوم الفـاشي للتعاونيـة في كـون أن الدولـة في هــذا النظـام هــي التــي تـنظم وجـود هــذه

التعاونيات. بعبارة ثانية أن المجموعات ذات المصالح في هذا المنهج التعـاوني الجديـد لا تخضع لسيطرة الدولة ولا هي حرة بالكامل.

أن أهمية هذا النهج في التحليل تظهر عندما يحاول المرء البحث عن تفسير للظواهر الجديدة التي بدأت تتطور داخل الأنظمة السياسية منذ التغيرات الدولية والتقدم التكنولوجي، حيـث تداخلت العوامـل والنتـائج التـي فرضـت عـلى الباحـث الغـوص في أعـماق جـذور المشـاكل المطروحة وذلك من خلال اللجوء، لـيس إلى الأطروحـات السـابقة للأيديولوجيـة، في تفسـيرها للقضايا الجديدة لأنها، أما ستقوم بتعقيد ما هو ليس معقد، بسبب تطبيـق مقـولات جـاهزة على واقـع جديـد، أو إنهـا ستسـاهم في زيـادة درجـة الغمـوض في المواقـف والرؤيـا، بسـبب الصراعات الفكرية لكل واحدة منها مع الأخـرى، بـل اللجـوء إلى أرضـية الواقـع بخصوصـيته، وذلك بخلق نوع من الديناميكيـة داخـل مكونـات النظـام السـياسي، بـين الدولـة ومكوناتهـا والمجتمع. فمثلا أن محاولة الدولة كتنظيم بالقيام بهيكلة المجموعـات ذات المصـالح يـذهب إلى منع التنافس فيما بينها وذلك لغرض إدماجهم في سياسـة الدولـة. وبالنسـبة للمجموعـات الاستفادة من استقلالها الذاتي عـن الدولـة في التفـاوض معهـا لغـرض تحقيـق إشـباع مصـالح أفرادها وكل ذلك من اجل خلق توازن القوى بين الدولـة والمجتمـع. بعبـارة ثانيـة الاسـتفادة من التبعية المتبادلـة لكـل مكـون في تطـوير وتغـير مواقـف وطبيعـة المكـون الأخـر.فعنـدما تقـوم الدولـة بضـمان واحـترام مؤسسـاتها ويتفاعـل أفـراد المجموعـات فـيما بيـنهم وبـين

الدولة، و ضمن إطار القانون، في التأثير على القوة، أي على أصحاب القرار السياسي في تحقيق أهداف كل واحد منهم، فان هذا التفاعل سينتج أسلوب في التعامل السياسي يذهب إلى دعم كل تطور كان سواء كان على المستوى الكمي أو النوعي، لان في أساس هذا التعامل يكمن التفاوض وليس الصراع كلغة وكسياسة ضمن إطار إستراتيجية التطور والتحديث.

في الواقع أن الأخذ بهذا النهج في التحليل جاء **أولا** لمعالجة سيطرة الدولة وتحكمها بالمجتمع وذلك من خلال إعطاء للمجتمع بتنظيماته الحق في ممارسة القوة عن طريق التأثير في عملية صناعة القرار وبهذا الشكل يمنع إن لم نقل سيعرقل هذا الحق احتكار السلطة من قبل مجموعة معينة. **وثانيا** ثم أن وجود مؤسسات قوية للدولة قادرة على التحكيم بين تصارع المصالح للمجموعات المنظمة داخل المجتمع سوف يمنع هذه المؤسسات من الوقوع في فوضى الصراعات من اجل السلطة بين المجموعات المتنافسة ومهما كانت أصول جذورها اجتماعية، قومية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، لان هذه المؤسسات تعكس توزيع المنافع بين الأطراف المكونة للمجتمع لكونها تشكل هيكلية مستقلة لها تأثير على العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقف دورها فقط على وضع قواعد الحكم وترتيباتها كما تنص عليه النظرية التقليدية للمؤسسات والتي تؤكد فقط على القانون والدستور وطبيعة السلطات والهيئات الحكومية وتنظيماتها والصلاحيات المنوط بها كما يقول بذلك ديفيد ابتير

David Apter، بل تذهب المدرسة المؤسساتية الجديدة وعلى حد تعبير فيفين لونديس Vivien Lowndes إلى التأكيد (ليس فقط على تأثير المؤسسة على الأفراد بـل إلى ذلـك التفاعل بين المؤسسات والأفراد) . بمعنـى أخـر أن المؤسسـات وحـدها لا تقـرر سـلوكية ومصالح الأفراد ولكن يمكن لها أن تؤثر على هذه السلوكية من خلال تأثيرها على البيئـة التي يؤخذ فيها القرار من خلال ما يسـمى بتـأثيرات إسـتراتيجية التـداخل عنـدما تـزود الفـاعلين بالمعلومـات بخصـوص مواقـف الآخـرين وحـوافزهم أو عـدم اهـتمامهم في الإجراءات المتخذة وكل ذلك بشكل عقلاني لأنها لا تـترك في حسـاباتها أي عامـل وتـأثيره سواء كان ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي ودولي إلا وان بحثـت فيـه لغـرض التوصـل إلى حلول لها . وعلى ضوء هذه الإستراتيجية ستقرر أهمية أي عمل ونتائجه.

في الواقع أن التحليل السياسي للواقع يفترض ليس اللجوء إلى تحليل معين من التحليلات النظرية المذكور أعلاه بل يجب توافر وكما يذهب إلى ذلك تيموثي لـيم Timothy Lim (الاندماج الفعال للمنهج والنظريـة والشـواهد) وفقـدان إحـدى هـذه الثوابـت يفقـد ويضعف محاولة التعرف على حقـائق الأشـياء. ولـذلك فـان تحليـل الطبيعـة السياسـية للمجال السياسي في المجتمع بمكوناته التنظيمية الفردية والجماعية ومؤسساته السياسية وعوامـل البيئـة المحيطـة لا تفهـم إلا إذا أخـذت كـل العوامـل المـؤثر والمتـأثر بتفاعـل وتــداخل لكــون أن طبيعــة هــذا المجــال تختلــف مــن مجتمــع إلى أخــر مــن

الزاوية الاجتماعية الثقافية والاجتماعية الاقتصادية ومن زاوية البيئة الدولية المحيط به .

أن حل الصراعات التي تدب في داخل المجتمع لأسباب اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية والتي يفترض إيجاد حلول لها إذا ما أريد للمجتمع أن يستمر بالوجود يفترض وجود قوة مسيطرة تعمل داخل كيان، وهذا الأخير يعرف بالدولة بسلطاتها فكيف يفسر وجود الدولة القومية ؟

الفصل الثاني

الدولة وشرعيتها

القواعد الفكرية

خضعت الدولة منذ نشأتها، أي كمجتمع سياسي منظم، لكثير من التحليلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرف الى ماهية وجودها، والدور المطلوب منها، وموقع الانسان فيها. والحقيقة أنه لا يمكن فهم طبيعة ومصير الانسان، كمحور أساسي وحيد لكل نشاط سياسي، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار كامل الاوضاع والظروف المحيطة به داخل ما يسمى بالنظام الاجتماعي.

وقد إنقسم الباحثون والدارسون لهذا الأمر، أي الدولة والفرد، الى قسمين: فمنهم من ركز إهتمامه على حقوق ومصالح الافراد الذين يؤلفون جسم الدولة أو المجتمع السياسي، ومنهم من أنكر وجود الإنسان كفرد ليدافع عن المجتمع بكليته، أو بالأحرى عن السلطة التي تحمي هذا المجتمع وتحكمه. وكانت النتيجة أن هؤلاء أولئك وقعوا في خطأ التقصير بحق الفرد والدولة، وضحوا بأحدهما على حساب الآخر، في حين أن المطلوب هو تلك النظرة العميقة للعلاقة الوثيقة التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي، وتحدد آلية عمل هذا المجتمع إنطلاقاً من مصالح أعضائه.

فنحن، كما نعلم، لا يمكن أن نتصور وجود إنسان سياسي خارج إطار المجتمع كما يقول أرسطو. إلا أن إتفاق عدد من الأفراد للعيش معاً، بفعل الحاجات المشتركة، أو

العادات المتشابهة، أو حتى الأصل الواحد، لا يكفي لانشاء مجتمع مدني أو سياسي أي دولة. ولذا فان صفة الدولة لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البدائية كالعائلات الكبرى، والعشائر، والقبائل. فهذه قد تمثل حالات إجتماعية-سلطوية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مجتمعات سياسية. فالدولة ليست مجرد تركيب بين الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض والخاضعين لسلطة شخص واحد يحكمهم في ظروف خاصة، وإنما هي جسم منظم تجري فيه حياة واحدة تحكمها إرادة عامة. أي أنها مجتمع متحد في ظل قوانين، وفي حمى مقدرة لسلطة عامة مكلفة بتنفيذ هذه القوانين وتمثل، بنظر كل فرد، المجتمع باكمله.

إن عدم وجود القوانين والسلطة القادرة على فرض هيبة هذه القوانين وتنفيذها ينفي صفة الدولة، بمعناها الحديث، عن المجتمع. فبغياب القانون يصبح الشخص الحاكم سيداً مطلقاً، ويتحول الخاضعون له الى مجرد عبيد. وإنتفاء السلطة القوية جداً لجعل القوانين تحترم من الجميع يؤدي الى إلغاء معنى هذه القوانين، وإلى دفع المجتمع أكثر فاكثر نحو التفكك والإنحلال. والقول بالسلطان أو السلطة لوحدها لا يعني القول بالدولة. وحتى بوجود قائد أو رئيس فإن السلطان والسلطة السياسية بقيت مسائل شخصية محكومة بضرورات الحفاظ عليها وثوريتها.

إلا أن لا السلطة، ولا القوانين تستطيع الوجود والإستمرار طويلاً بدون توفر تلك العلاقة الوجدانية مع عادات، ومشاعر، ومصالح الأفراد الذين تتوجه اليهم، والذين

يجب أن يكونوا هم أيضاً من جانبكم متحدين بكتلة من العواطف، والأفكار، والذكريات التي تشكل روح المجتمع، أو الأمة نفسها.

ولذا يجب التمييز، عند الحديث عن الدولة – الامة، بين مرحلتين تاريخيتين: الأولى، هي مرحلة التكون والخروج من الفوضى وحيازة كل العناصر التي تحتاج اليها في وجودها، وتوحيدها كلها بالرضى أو بالقوة.

والثانية هي المرحلة التي تصل فيها الى نموها الكامل، وتبدأ فيها بوعي وجودها، وحكم نفسها بحسب قوانينها الذاتية، والتمتع بجزء من القوة أو الحرية التي تكون قادرة عليها.

في الحالة الأولى لا يكون هناك مكان إلا للحماسة، والقوة، والخضوع الأعمى لطغيان القيادة، حيث تتصف السلطة بالشمولية، والقدسية، والارغام. وفي الحالة الثانية لا تكون الهيمنة لأحد، ويخضع الجميع لضرورات العقل وموجبات القانون، ولا تعد الدولة انعكاسا لشخص الحاكم، وإنما تجسيداً لإرادة المواطنين في إطار متساو من الحقوق والواجبات.

لكن، على ماذا تقوم هذه الدولة؟

على فكرة العدالة التي تشكل جوهر كـل تشريـع مكتـوب؟ أم عـلى القـوة، أي الضرورة المادية لوضـع حـد لحالـة الفـوضى والعنـف؟ أمـا أنهـا تقـوم عـلى مجـرد إتفـاق، إرادي وعفوي، يستمد سلطته من قدسية إلتزاماته؟

لقد تعددت النظريات التي حاولت الاجابة على هذه التساؤلات. فمنها من قال بالاصـل التعاقدي للدولة، أي أنها نتيجة عقد اجتماعي، غير مكتـوب، بـين الحكـام والمحكـومين، كما يرى بعض كبار الفلاسفة من أمثال هوبس، ولوك، وسبينوزا، وروسو، والبعض الآخـر رأى في الدولة مجرد نتيجة للصراع بين الجماعات البدائية، وأنها ليست سـوى أداة قمـع بيد طبقة ضد الطبقات الاخرى عـلى حـد تعبـير النظريـة الماركسـية، وأن هـذه الدولـة ستؤول الى الزوال عندما تنتهي حالة الصراع بـين الطبقـات. وسـواء أكـان وجـود الدولـة يعود لمجرد حدث طبيعي بمعـزل عـن أي صـفة قانونيـة، كـما يقـول كـاري دي مـالبرغ Carré de Malberg، أو أن ظهورها إرتبط بوجود الدستور، الشفهي أو المكتوب، الـذي أعطى للجماعات هيئات أو أجهزة توحد إرادتها، كما يـرى كيلسـن Kelsen، فـان الامـر الاكيد هو ان الدولة والمجتمع المدني لا يقومـان عـلى القـوة أو التعاقـد لوحـدها، وإنمـا أيضاً على مبدأ سام لا يكون للقوة بدونه أي كابح، ولا يكـون للإتفاقـات بمعـزل عنـه أي ضامن يمكنها من التحول الى عقود دائمة.

هذا المبدأ السامي ليس فقط العدالة، وإنما أيضاً الاخلاق بكل معنى الكلمة. أي، بمعنى آخر، أنه لا يكفي في الدولة المنظمة جداً أن يتمتع كل فرد بحقوقه ويمارسها بسلام وإطمئنان، وإنما يجب أن يتمكن من إستخدام كل الموارد الضرورية لتطوير قدراته، والوصول الى الهدف الأخلاقي لواجباته. فاذا لم يكن الافراد واعين لواجباتهم، وإذا لم يكن سبب وهدف المؤسسات الاجتماعية إعطاءهم هذا الشعور، فكيف يمكن أن ننتظر منهم إحترام حقوق بعضهم البعض بصورة متبادلة. لاسيما وأن الحقوق والواجبات ليست سوى وجوه مختلفة لمبدأ واحد يقوم عليه المجتمع المدني أو السياسي، ألا وهو المبدأ الأخلاقي. وقد أكد أرسطو على هذا المبدأ حين قال بان الفضيلة هي غاية الدولة – المدينة، وأن هدف المجتمع السياسي هو القيام بأعمال صالحة وشريفة. مثلما قال هيغل بأن الدولة هي المجتمع الواعي لوحدته وهدفه الأخلاقي، والمدفوع لمواصلتهما بإرادة واحدة.

وأخيراً لا بد من التنويه بأن المبدأ الاخلاقي الذي تقوم عليه الدولة لا يجب أن يمنعها من إستخدام القوة الضرورية لتأمين تطبيق القوانين وإحترامها ضمن أطر العدالة، والحرية، والنظام العام، التي تترجم لوحدها المعنى الحقيقي للأخلاق.

الفقرة الثانية : العناصر المادية للدولة المجتمع السياسي هو تجسيد لحالة إنسانية-جغرافية، ولذا فانه يتكون من عناصر مادية تعكس حقائقه الجوهرية. وهذه العناصر هي الاقليم، والشعب، والسلطة.

أ) الإقليم أو الأرض

يشكل الإقليم الشرط الأول من شروط وجود الدولة، حيث يستحيل تصور قيامها بدونه. وهو "تلك الرقعة من الارض التي تختص بها كل دولة لتمارس فيها نشاطها الحيوي على وجه الدوام والاستقرار وهو أحد العناصر الاساسية للدولة، وبدونه لا يمكن لأية جماعة مهما أوتيت من كثرة، أو قوة، أو ثروة أن يكون لها كيان سياسي مستقل وأن تقوم كدولة.

وتنبع أهمية الإقليم من كونه "الدعامة المادية للسلطة الحكومية، والمجال الخاضع لهذه السلطة" أي الحيز الجغرافي الذي تمارس الدول صلاحياتها عليه، وتطبق فيه نظامها السياسي. ولذا فان من الطبيعي جداً أن تكون أولى إهتمامات الدولة هي ترسيم حدود واضحة لإقليمها الوطني في مجالاته الثلاث، البرية، والبحرية، والجوية. وإذا كانت معظم الدول، ولا سيما القديمة منها، تتمتع بحدود ثابتة ومعترف بها من قبل الجماعة الدولية، فان المشكلة لا تزال قائمة على مستوى بعض الدول الجديدة، أي تلك التي حصلت على استقلالها حديثاً، حيث تتداخل الحدود بين بعضها البعض وتشكل مجالاً لخصومات سياسية، ونزاعات مسلحة في غالب الاحيان.

وللإقليم قيمة وجدانية كبرى في نفوس الشعب الذي يقطنه. إذ غالباً ما يرتبط تحديد الهوية الوطنية لهذا الشعب بالمنطقة الجغرافية، أو الارض التي يتواجد عليها منذ مراحل متباعدة في التاريخ، لا سيما وأن هذه الارض تضم تراثه، وذكرياته، وتمنحه

ذلك الشعور الخاص بالامان والإستقرار الذي يحتاجه في مسيرته نحو التطور والتقدم، وإسهامه في الحضارة الإنسانية.

ونظراً لإرتباط الدولة بالإقليم، فقد أفرد القانون الدولي حيزاً كبيراً لمناقشة صلاحيات الدولة على إقليمها لمعرفة الحدود التي تتوقف عندها هذه السلطة. وفي هذا المجال يورد الاستاذ لويس كافاريه Louis Cavaré، ثلاث نظريات لكبار الفقهاء.

يمكن تعريف الدولة بأنها ذلك الكيان المتواجد على جزء من ارض التي يعيش فوقها مجموعة من الأفراد بشكل دائم – شعب -، تربطهم روابط متداخلة لها عمق في التاريخ، تنظمها قواعد قانونية توصل إليها الأفراد فيما بينهم من خلال ذلك التقاسم المشترك للعيش سوية والذي أنتج ثقافة معينة تتفرد بخصوصيتها. أن هذه العلاقات هي في أساس قيام تلك الهيئات التي أنيط بها صلاحية حل الصراعات وتنظيم المجتمع السياسي والتي عرفت باسم الحكومة وهيئاتها الإدارية. ومن اجل أن تأخذ هذه الدولة صفتها القانونية فلابد من الاعتراف بها دوليا بأنها دولة لها سيادة على ارض وعلى شعب يمتلك حكومة بسلطاتها الحقيقية التي تمثله.

في الواقع أن كلمة الدولة كثيرا ما مزج معناها مع مصطلحات أخرى، فهناك مثلا مصطلح الدولة القومية الذي يتضمن في محتواه حق الشعوب في تقرير مصيرها في مقابلة شعوب أخرى. بعبارة أخرى ينضوي في طيات هذا الاستخدام تلك الروح التي تناضل بهدف حصولها على حقها في الحياة والتخلص من حالة التبعية في حين

استخدام كلمة الدولة في الانثروبولوجيه السياسـية يعنـي تلـك التجمعـات التـي تحتـل إقليم معين والتي تملك سلطة ما يعـود لهـا حـق تنظـيم المجتمـع السـياسي بـين حكـام ومحكومين بمعنى أخر وجود سلطة سياسية يدعمها جهاز إداري وتقسيم للعمل هـو في أساس هذا المعنى. أن معنى الدولة في دراسات الانثروبولوجية السياسـية هـذا يجـد لـه تشابه مع فلسفة هيكل. فبالنسبة له أن الدولة تعبر عن حقيقة جماعية يمكـن وضـعها في علاقة هجليـة مـع المجتمـع المـدني الـذي يتكـون (مـن تجمـع يتكـون مـن أفـراد مختلفين تربطهم علاقات اقتصادية حيث يواصل كل واحد منهم رغـم تواجـده عـلى نفس الإقليم تحقيق مصالحه الخاصة، في حين تعبر الدولة عن كيان تنظيمي وهرمي يعكس الإرادة الجماعية الضرورية لتحقيق الوحـدة العقلانيـة الهادفـة لإعطـاء هـذا التجمع المعنى الأخلاقي لوجوده). أن هذا المعنى للدولة يتجلى من خـلال الوظـائف التي تقوم فيها، فبالإضافة إلى كونها تقوم من خـلال سـلطاتها عـلى تنظـيم المجتمـع بوضع القواعد القانونية فلديها أيضا وظائف سياسية تتمثل في (المحافظة على الأمـن استخراج الإيرادات – عن طريق الضرائب– وضع القواعد لفض الخلافات وتخصـيص الإيرادات لصرفها على الإقليم الذي تمارس عليه صلاحياتها القانونية) . وللـتمكن مـن القيام بهذه الوظائف فإنها -أي الدولـة- تسـتند بشـكل أسـاسي ومـن خـلال مكوناتهـا السياسية – سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية – على (القوة - المادية ضد مواطنيهـا إذا دعـــت الضرورة لـــذلك، عـــلى الإقنـــاع - مـــن خـــلال المراســـيم والقـــانون –

على التلاعب – بالرأي من خلال الدعاية السياسية – وعلى التبادل المصلحي - تعزيز نمو الاقتصاد رفع من مستوى المعيشة لشراء قبول المواطنين.

أن السؤال الذي يطرح هو كيف تم تشييد ما يسمى بالدولة القومية الحديثة ؟ في هذا المجال هناك عدة اتجاهات تذهب لتقديم تفسير لدور العوامل المختلفة وآلياتها في تشييد أساس تكوين الدولة. ولكن وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد لنا من ذكر المدارس التي حاولت إعطاء الدولة خصوصية تتفرد بها عن غيرها من التنظيمات وهذه المدارس هي:

اولا :المدرسة القانونية : وتنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة. فبالنسبة لها **أن** الدولة هي تعبير عن وحدة شعب ما على ارض معينة يمتلك هيئة سياسية قائمة على قواعد القانون وتمتلك هذه الهيئة وحدها سلطة الزجر والقمع.

وحسب تحليل الفقيه كلسن Kelsen أن الدولة هي القانون بمعاييره الوضعية التي يضعها الإفراد لتحديد سلوكهم، وهي ليست النظام الاجتماعي الذي يمارس فيه الحكام في داخل الإقليم، سلطتهم على المحكومين، ولا هي الأجهزة الإدارية التي تحتكر سلطة الإرغام والقمع. الدولة نظام قانوني يتصف بان ممارسة السلطة لا تتم إلا من قبل حكام اختيروا بشكل قانوني من قبل المحكومين المعرفين قانونيا. وعليه فالدولة لا تكون إلا دولة قانون ولا يمكن فصلها عن القانون. فالدولة بدون قانون ليست بدولة لان غياب قواعد التنظيم القانوني الذي يعكس النظام الجماعي، حيث

يتم على ضوئه تحديد سلوك الأفراد أعضاء المجتمع السياسي، يعني فقدان وجود هذا النظام الجماعي وكنتيجة فقدان الشعب المتواجد على إقليم معين لوحدته. لذلك فإذا كان أساس وجود الدولة هو القانون، فلا يمكن تصور قيام التنظيم أساس وجود المجتمع مع غياب القانون لان مع غيابه تنتهي الدولة كفكرة وكوجود. وهذا القانون لا يمكن أن يوجد خارج الدولة – قانون البلد – لأنه لا يمكن الحصول على شرعية قانون ما إذا لم يكن هناك شعب وهيئة سياسية على ارض ما. فدولة القانون هي تلك الدولة التي تستند شرعيتها على موافقة أفراد الشعب على القواعد القانونية التي تضعها الهيئات السياسية المنظمة للمجتمع السياسي لكونه – أي – الشعب - صاحب السيادة الفعلية. أن قبول الأفراد بالقواعد القانونية هذه يعبر عن خضوعهم لقواعد التنظيم الذي ارتضوا بوجوده بشكل طوعي وإرادي حيث يعكس هذا التنظيم حالة المساومة بين المصالح المتعارضة والتعاون المصلحي بين الأفراد والمجموعات وبشكل عقلاني وعلى أساس اختصاصي.

أن التأكيد على أن القانون يشكل أساس الدولة يعني إعطاء هذه الأخيرة شخصية أخلاقية وككيان مجرد، وجدت بهدف وضع حد للتفرد الشخصي للقائمين على السلطة واحتكارهم لها. بعبارة أخرى أن (الحكام لم يعودوا يتكلمون باسمهم الخاص كما هي الحال في الأنظمة التقليدية و السلطات الكراسماتيكية بل باسم السلطة المجردة الدولة والتي باسمها يضع ممثلي السلطة القواعد بمعنى القانون والأحكام

والقرارات. - ويعني هذا – فصل السلطة عن حاملها.– وكنتيجة – الحكام يمضون والدولة باقية).

أن من أهم نتائج كون الدولة ككيان مجرد هو الغموض في مواقفها فلكونها تستند في بناءها على القانون فهي أيضا خالقة لهذا القانون عن طريق التشريعات التي تضعها لتنظيم المجتمع، فلذلك فإنها تتمتع بسلطات مطلقة فلا يوجد من الناحية النظرية أي قانون وضعي أو طبيعي يحد من هذه السيادة المطلقة غير لالتزامها هي بنفسها بالقواعد القانونية المنظمة للمجتمع الدولي على المستوى الدولي بعبارة أخرى أن الواقع يفرض عليها أن أرادت البقاء على المسرح السياسي الدولي أن ترضخ طوعا لهذه القواعد. ولكنها يمكن أن ترفض هذا الخضوع إن رأت أن مصالحها الحيوية معرضة للخطر، خصوصا وكما ذكر إنها هي المسئولة على خلق تشريع القوانين.

أن فكرة اطلاقية سيادية الدولة التي ظلت سائدة منذ بروز الدولة على المسرح السياسي الدولي ودعمت بقواعد القانون الدولي الذي ينص على أن الدولة هي وحدها مالكة للسيادة ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية، هذه الاطلاقية بدأت مع نهاية قرن العشرين وبداية قرن الواحد والعشرين بفقدان أهمية هيمنتها لتحل بدلها فكرة

نسبية هذه السيادة وذلك بفعل عاملين : **<u>الأول</u>** هيمنة العولمة التي تفرض شروطها بسبب تداخل العلاقات الاقتصادية والثقافية والبيئية الدولية التي تجبر الدول على التقليل من صلاحيات السيادة، إن رغبة الدول الاستفادة من عوائد الهيمنة بكل

جوانبها. أما العامل **الثاني** فيتمثل بحق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني اللجوء إلى المؤسسات القانونية الدولية كالمحاكم لمقاضاة الدولة لطلب التدخل الإنساني لحماية الأفراد والأقليات من قمع سلطات لرعاياها. أما على المستوى الداخلي فان الغموض يكمن في كون إنها هي صاحبة التشريع الذي يضمن لها التمتع بسلطات كبيرة وبنفس الوقت أن سلطتها مقيدة بنصوص الدستور، حيث يعني هذا خضوعها هي الأخرى إلى القواعد القانونية المنظمة للمجتمع السياسي. وقد يثير هذا التناقض في المواقف فكرة كيفية الملائمة بين من يملك التشريع وسيادته من جهة والتزامه الذاتي بما يشرعه لنفسه من جهة أخرى.

في الحقيقة أن تمسك الدولة التي تحترم دستورها تشريعاتها يتوافق والعقيدة الداعية إلى التحديد الذاتي للدولة في خضوعها للمعايير القانونية. فلكونها دولة قانون فان ذلك يعني (احترامها للحريات الأساسية.. وبشكل أوسع خضوع كل السلطات العامة إلى الدستور الذي يحدد صلاحيات كل واحدة منها) وهو شرط أساسي لقيام المجتمع السليم الذي يفترض أن مؤسساته هي المسئولة على تشريعات القواعد القانونية حيث تتوافق هذه الفكرة مع فكرة الدولة صاحبة السيادة لكون أن التشريعات الصادرة تعكس الإرادة الجماعية للشعب التي يعبر عنها ممثليه في المجالس المنتخبة.

ثانيا :المدرسة الاقتصادية:

على عكس التصور القانوني للدولة الذي يركز بشكل أساسي على فكرة أهمية القـانون في إرساء الدولة وأسبقية وجوده على وجودها، تنطلق هذه المدرسة من فكرة تأثير العامـل الاقتصادي في ظهور الدولة القومية. وفي هذا الخصوص هناك اتجاهين، الأول يركـز عـلى تداخل العامل الاقتصادي والعسكري والثاني يركز على دور البرجوازية الصاعدة بالدرجـة الأولى في هذا الإنشاء.

ينطلق الاتجاه الأول من دور جني الأمـراء في العصـور الوسـطى في أوربـا لحـق الجبايـة والضرائب في الانتقال مـن عصر الإقطـاع إلى ظهـور الـدول القوميـة. وهـذه هـي فكـرة نوربيرت الياس Norbert Elias . فحسب رأي هذا الأخير أن تملـك القيـادات الإقطاعيـة لحق احتكار جمع الضرائب وتحديد قيمتها، بفضل اللجـوء إلى احتكـار أسـاليب القمـع في تدجين الأفراد، ضمن لهما نوعا مـن الاسـتقلالية السياسـية التـي سـاعدتهما المنافسـة فيما بينهما عـلى الـتمكن مـن القـوة، في تطـوير وبشـكل آلي للمؤسسـات المركزيـة مـن جهـة ومـن جهـة أخـرى أن اللجـوء إلى القـوة العسـكرية مكنهـا مـن فـرض سـلطاتهما على أقاليم تواجدهما. أن تداخل العاملين عامـل جمـع الضرائـب بتقويـة قواعـد القـوة العسكرية لإنجاز هذا الهدف، وعامـل تقويـة هـذه القـوة مـن خـلال تجريـد الآخـرين مـن ممتلكـاتهم بفضـل التنـافس وجمعهـا بيـد قـوة واحـدة –الأمـير- ضـمن تقويـة قواعـد وجـود هـذه السـلطات واسـتمرار وضـع الاحتكـار الضرائبـي والعسـكري تحـت

يدها. ومن نتائج هذا الاحتكار ظهور الحكم المطلق لشخصية واحدة وخضوع الآخـرين له وتمثيله هو لوحده للكيان الجديد – أنا الدولة والدولة أنا – عندما بدء

بتوزيع الوظائف على المجموعات الخاضـعة ليشـكل لـه قاعـدة يسـتند عليهـا في فـرض علاقات الحاكمية الجديدة والاستفادة من دور النقود التي حلت محل الأرض في التبادل الاقتصـادي وتطبيـق تقسـيم العمـل الـذي فرضـه التركـز الاحتكـاري في إنشـاء وظـائف اجتماعية تسند إلى مجموعـة معينـة غـرض وجودهـا هـو دعـم سـلطة الأمـير. وكـذلك وبفضلها دعمت سلسلة العلاقات التبعية المتبادلـة بـين الأفـراد مـن اجـل خلـق النظـام الاجتماعي الجديد، ليتجاوز بواسطته تناقض المصالح بـين مجمـوعتين، نـبلاء الأرض مـن جهة، والطبقة البرجوازية الصاعدة. وكما ذكر أعلاه فإذا قادت هـذه الإجـراءات، إلى الحكم المطلق، فان الرقابة والسيطرة الإدارية أخذتا عمق اكبر عندما فرضت سـلطة التحكم على جميع القطاعـات الاجتماعيـة وحيـث أصـبحت الجهـاز الـرئيسي الـذي تستند عليه في توزيع وتنظيم وتخطيط كل مجالات تقسيم العمل. ولكن وبالمقابـل قاد هذا التركز السلطوي ومع تزايد مجالات تقسـيم العمـل والاختصـاص إلى نتيجـة عكسية وهي تقوية قواعد الطبقة الصاعدة البرجوازية عـلى حسـاب هـذه السـلطة ومطالبتها بامتيـازات وسـلطات جديـدة مـما قـاد إلى انقطـاع في سلسـلة العلاقـات التبعية المتبادلة المتوازنة بينهما. وبسبب هـذا الاخـتلال في مسـتويات صراع القـوى تمكنت الطبقة البرجوازية في النهاية من إحلال سلطتها محل السلطة القديمة وذلـك

بفضل تطور قوتها الاقتصادية فأعلنت دولتها الجديدة القائمة على فكرة تقاسم السلطة والمصالح.

وفي إطار نفس التحليل هناك تحليل الذي قدمه شارل تيلي Charles Tilly الذي ركز على حاجة الأمير في صراعه مع الآخرين إلى امتلاك المصادر الاقتصادية لغرض تعزيز دور القوة العسكرية في خلق التطور السياسي الذي قاد إلى ظهور الدولة القومية. فبالنسبة له أن (أسس ظهور الدولة كان كنتاج ثانوي لجهود الحكام

في الحصول على الوسائل الحربية).أن وراء هذه السلوكية تكمن رغبة الأمراء في المحافظة على وجودهم ضد المجموعات المعارضة مما دفعهم إلى اللجوء إلى الآلة الحربية لدعم قوتها عن طريق فرض وجمع الضرائب. بعبارة ثانية أنه بفضل الآلة الحربية تم خلق الدولة عندما أعطى الأمراء لمصالحهم الخاصة صفة الوطنية المرتبطة بقومية معينة وواجب الالتزام بالدفاع عنها. وكما يقول شارل تيلي انه (لم يكن في ذهن مالكي القوة - الأمراء- خلقهم الدولة القومية في متابعتهم للحرب بشكل إرادي أو غير إرادي وفي جنيهم و جمعهم للمصادر – المادية- من اجل الحرب من مواطنيهم الذين يخضعون تحت سلطتهم عندما اضطلعوا بالنشاطات – المركزية والتباين والاستقلالية والتنظيمات السياسية الواسعة النطاق – ، ولم يكن في حدسهم أن الدولة القومية ستظهر من خلال إعلان الحرب) وإنما الحرب هي التي

قادت للوصول إلى هذه النتيجة عندما أعطى دعم القوة العسكرية نتائجه في تركز القوة بيد الحكام واحتكارها.

بخصوص الاتجاه الثاني والذي يركز على دور العمل الاقتصادي فانه ينطلق من فكرة دور المؤسسات الاقتصادية في المساهم في تكوين الدولة وهذه هي فكرة ايمانوئيل واليرستين Immanuel Wallersteinالذي يؤكد على أن الدولة ما هي إلا(مؤسسات خلقت لتعكس حاجيات القوى الطبقية في عملها داخل الاقتصاد العالمي).

الرأسمالي الذي بدأ انتشاره منذ عصر النهضة والذي تجاوز الحدود الإقليمية للمناطق التي وجد فيها. إن ظهور الدولة القومية بالنسبة لهذا الباحث تواكب مع التغيرات الاقتصادية التي عاشتها بعض المجتمعات فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. فمع التطور العلمي الذي بدأ انتشاره والذي ترافق مع (.. نشوء الاقتصاد الدولي والبحري والتجاري، فرض هذا النشوء تقسيم العمل بين عدة مجموعات جغرافية في العالم... حيث تعود جذور الاختلاف وعدم المساواة بينهم إلى تقسيم العمل الذي انعكس تأثيره على تطور الأنظمة السياسية الأوروبية). ويعود سبب الاختلاف هذا إلى استفادة الدول الأوروبية التي تقع على المحيط الأطلسي من سيطرتها على المجال البحري الذي مكنها من السيطرة على التبادل التجاري وتحقيق التراكم الرأسمالي مثل انجلترا وهولندا وفرنسا وبعكس دول أوروبا الشرقية ودول وسط أوربا

التي انحصر اقتصادها في المجال الزراعي فقط. وقد مارس الاقتصاد العالمي الرأسمالي سيطرته على مناطق المحيط داخل الساحة الأوروبية قبل أن ينقل هذه السيطرة خارج هذا المجال ويمارسه على مناطق المستعمرات بعد تطوره. ومن تأثيرات هذا التطور خلقه لما يسمى بالدول المطلقة. فحسب رأي واليرستين استفادت البورجوازية الصاعدة من مواقعها الجغرافية واتصالاتها مع مجموعات أخرى وفي مناطق ثانية من خلق تعاون اقتصادي فعال فيما بينها. وقد اتسمت هذه المرحلة وحسب واليرستين بوجود ثلاث عوامل داخل نظام الاقتصاد –عالم الرأسمالي ساعدته على انطلاقة الاقتصادية وهذه العوامل هي أولا وجود داخل حدود كل بلد(قواعد تقسيم العمل متفردة ومركزية واستقطاب بين الفعاليات الاقتصادية على

شكل مركز ومحيط. - وثانيا – فرض ارتباط الأسس السياسية الرئيسية فيما بينهم احترام تقسيم العمل المركزي، داخل نظام بين الدول.- وثالثا – متابعة تراكم الرأسمال بشكل مستمر تقود في أحسن الأحوال – إلى نتائج مهمة - مما لا يقوم بهذا الشيء). في الواقع لقد خصصت البرجوازية عوائد التعامل التجاري ليس فقط في تقوية قواعد الرأسمال وضمانه بل أيضا في تدعيم الأجهزة البيروقراطية المركزية، لكونها خير وسيلة لضمان حماية وجودها، وعلى هذا الأساس تم تثبيت قواعد اقتصاد النظام والدولة الرأسمالي الذي اتسم بكونه عالم يتصف بعدم تجانسه الثقافي والسياسي والاقتصادي لكون أن المصادر التي كانت في أساس تطوره لم تكن

متساوية مما قاد إلى نتيجة مهمة مازال العالم حتى هـذا اليـوم يعـاني منهـا وهـي عـدم تساوي القوة السياسية في قدراتها على خلق التطور الاقتصادي المتسـاوي في جميـع دول العالم . وبهذا الشكل وكنتيجة لعدم التساوي ظهر المركز الاقتصادي المتطـور، مـن جهـة، والمحيط المتخلف والتابع والخاضع للمركز، من جهة أخرى.

وعلى خلاف ما حدث في أوربا الغربية تميزت دول أوروبـا الشرقيـة والوسـطى. بضـعف مركزيتهـا ويعـود سـبب ذلـك إلى سـيطرة ارسـتقراطية - نـبلاء الأرض- عـلى الحيـاة الاقتصادية بمعنى آخر سيطرة النظام الإقطاعي الذي منع قيام تطور تجاري وصناعي، وأدى حتى بعد التطور النسـبي الـذي تـم مـن بعـد، إلى عـدم قـدرة أنظمتـه في خلـق الانفتـاح السـياسي المشـابه لمـا حـدث في العـالم الغـربي والمقصـود هنـا الانفتـاح عـلى الديمقراطية.

لقد انتقدت فكرة واليرستين في كون أن الدولة في العالم الغربي لم يرتبط وجودها بالتطور الرأسـمالي، بـل يعـود تطورهـا إلى القـرن الثالـث عشر والرابـع عشر وفي أوج التوسـع الاقتصادي والزراعي حيـث تحـددت وظيفـة الدولـة بضـمان حمايـة المجتمـع الزراعـي والاقتصادية وكذلك ضمان تطور المجتمع التجاري .

وفي إطـار نفـس هـذا التحليـل يقـدم بـيري انديرسـونPerry Anderson تحلـيلا منطلقـا مـن خصوصـية كـل مجتمـع في تحريـك التطـور متجـاوزا بعـض الهفـوات في تحليل واليرستين. فبالنسبة لانديرسـون آن الاخـتلاف بـين المجتمعـات الأوروبيـة لم يكـن

سببه تقسيم العمل للاقتصاد الدولي الرأسمالي، بل يعود إلى ظروف تكوين الدولة المطلقة نفسها فقد اتصفت هذه الظروف بسيطرة النظام الإقطاعي مدة طويلة في أوروبا الغربية في حين اكتشفت أوروبا الشرقية النظام الإقطاعي في مرحلة لاحقة من تطورها بعد أن تم (... استيراده حيث طبق في واقع لم يكن مؤهلا لذلك إلا جزئيا) فالمجتمع في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا لم يسمح بظهور هرمية اجتماعية اقتصادية على غرار الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الغربية، بل قادت ظروف هذا المجتمع إلى ظهور نظام استبدادي ومطلق، في حين تميز المجتمع في أوروبا الغربية بتعدد المراكز كنتيجة لسيطرة النظام الإقطاعي وهذه التعددية سمحت بمرور رياح التغيير من داخلها، وفتحت المجال من قبل لظهور سلطة مركزية مهمتها مراقبة المجتمع. ولعبت هذه التعددية دورا بعد ظهور النظام الديمقراطي في مراقبة السلطة.

أن نشوء الدولة المطلقة حسب تحليل انديرسون إنما كان وليد تفسخ سلطة الارستقراطيين بعد تقوقعهم على أنفسهم. وقد تلخص دور الملكية المطلقة، التي أخذت لها شكل الجهاز المركزي، في البداية ضمان استمرارية استغلال الفلاحين من قبل هذه الارستقراطية وتحت إشراف الجهاز المركزي الأمر الذي يفسر رفض بعض من مجموعات هذه الارستقراطية لهذا الإشراف لأنها شعرت إن وراء هذه الممارسة هناك تجريدا لمصالحها وامتيازاتها يذهب إلى صالح الأمير.وهو ما يفسر تكاثر

الصراعات فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى وبين الأمير. أن تقوية قواعد الحكم المركزي للأمير على حساب هذه الارستقراطية من خلال عدم قدرة هذه الأخير على القيام بوظائفها التقليدية في استحصالها على الريع الزراعي بكامله وخضوعها وتبعية قسما منها إلى الأمير من اجل ضمان حمايتها، تمركزت الدولة المطلقة في هذه المجتمعات عندما تحول الولاء المقدم من قبل هذه الارستقراطية وتابعيها إلى الهرمية الإقطاعية من خلال سلسلة من التحالفات، إلى الأمير وسلطته المركزية وذلك من خلال أسلوب تعين قسما منهم كنبلاء إداريين والقسم الثاني نبلاء عسكريين. ولكن تحول هذا الولاء لم يكن كافي لخلق قاعدة يستند عليها الحكم المركزي لذلك فكان من الضروري توفير هذه القاعدة وذلك من خلال خلق التوافق بين سلطة النبلاء السياسية والنخبة الجديدة الصاعدة المتمثل بصعود الطبقة البرجوازية على المسرح السياسي وذلك في إطار ما يسمى بالدولة القومية . في الحقيقة أن لجوء الدولة المطلقة إلى خلق حالة التوافق بين الطبقات الاجتماعية كان يهدف في أساسه إلى تمكين الأمير من فرض سلطته واحتكاره لها لان في احتكاره لسلطة القمع والزجر يتمكن من انجاز أهداف سياسته بتكوينه للحكومة وأجهزتها الإدارية. ولكن وعلى الرغم من خضوع هذه الأجهزة لسلطة الأمير غير أن تطور قوة البرجوازية اقتصاديا مهد إلى أن تأخذ السياسة استقلالها عن سلطة الأمير ومن خلال هذه الاستقلالية تمكنت الدولة ككيان خاصة من تثبيت وجودها على المسرح السياسي .

أما فيما يخص تطور الدولة المطلقة في أوروبا الشرقية فكان نتيجة لتأثير العامـل الـدولي وكرد فعل له. فأمام قوة سلطة دول أوروبا الغربية العسكرية المهددة لوجودها اقتضت الضرورة بأن تؤطر السلطات السياسية المركزية في أوروبا الشرقية نفسها هي الأخـرى في إطار الدولة القوميـة. أي بعبـارة ثانيـة لم يكـن التطـور تطـور قاعـدي وإنمـا كـان قـرار سلطوي فرضته ظروف الصراع الدولي حينذاك في الرد على التهديـد الخـارجي مـن جهـة ومن جهة أخرى للتمكن من فـرض سـيطرتها عـلى المجتمـع الـداخلي. وقـد اتسـم هـذا التأطير بنوع من الضعف ويعود سبب ذلك إلى ضعف قوة هـذه السـلطات الاقتصـادية والصناعية واعتمادها الكلي عـلى القطـاع الزراعـي وتركـز جهـود تطورهـا عـلى القطـاع العسكري بهدف تقويته من اجل ضمان وجودها والدفاع عنه. وعلى المسـتوى السـياسي لجأت إلى أسلوب القمع كوسيلة لتحقيق هذا الضمان ولزيادة درجة مركزيتها مما عرقل بشكل كبير حصول السياسة كمركز سياسي على استقلاليتها عن الأمير وتحولهـا إلى دولـة حديثة .وعليه فانـه يمكـن للمـرء أن يسـتخلص بـان ظهـور الدولـة في أوربـا ككيـان لـه خصوصيته إنما حدث عنـدما تمكنـت السـلطة السياسـية مـن تحقيـق اسـتقلالها بفضـل احتكارها لسلطتي القمع وجمع الضرائب وحينما تمكن المركز السـياسي والـذي اخـذ لـه صورة كيان المعـروف بالدولـة مـن تشـييد وبنـاء الأجهـزة الإداريـة الضروريـة لاسـتمرار استقلالية هذا المركز.

أن ما يؤخذ على هذا التحليل تناسيه لمجموعة من المتغيرات التي لعبت دورا في ظهور الدولة القومية مثل دور المتغير الثقافي بما يتضمنه من قيم وعادات وقواعد موروثة والذي - إذا ما أخذ بعين الاعتبار- يفسر لنا هو الآخر أسباب الاختلاف بين دول العالم الغربي في مجال ظهورها وتطورها.

ثالثا :مدرسة التأثير السياسي الثقافي الجغرافي :

يؤكد تحليل هذه المدرسة على تداخل مجموعة من المتغيرات لعبت دورا في التغير السياسي الذي حدث في العالم الغربي. فبالنسبة إلى ستين روكان Stien Rokkan أن ظهور الدولة القومية جاء وليد تداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية. فمنذ بداية عصر النهضة يمكن ملاحظة تداخل أربعة متغيرات في بعض من أجزاء العالم الغربي ساعدت على إقامة المراكز التي لعبت دورا في إنشاء الأسس لقيام الدولة. فهناك أولا موقع هذه المراكز كمراكز مركزية في وسط محيط إقليمي معين وهو أوربا الغربية وثانيا وجود رقابة على الإقليم ومهما كانت طبيعة هذه الرقابة ضعيفة أو قوية وثالثا تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين المراكز وطبيعة هذه الشبكة منظورا إليها من زاوية انتشارها أو قلتها وأخيرا وجود المراكز الدينية الكاثوليكية ذات وجه قومي،أو بروتستانتية أو إصلاح ديني تذهب وظيفتها إلى تقديم أو عدم تقديم الولاء إلى بابا الكنيسة الكاثوليكية.أن ازدهار تطور

التبادل التجاري بين أقاليم معينة إن كان بسبب كثرة طرق المواصلات وانتشارها،وخاصة تلك التي لها موانئ بحرية، فانه ساعد على تقوية أسس المراكز

التي تم إنشائها أو دعمت من وجدودها حيث تمكنت شبكة الاتصالات من زيادة حجم التبادل التجاري والذي بفضله تم استثمار عوائده في فرض المراكز الإقليمية سيطرتها العسكرية والإدارية على مناطق تواجدها ومن ثم على المناطق المحيطة بها. وقد عجل العامل الثقافي سواء كان ديني أو لغوي في تقوية هذا التواجد وإعطاءه صبغة التواجد القومي بتوحيد مكونات هذه المراكز.أن المقصود هنا بالعامل الثقافي هو مدى تأثير ارتباط هذه المراكز بكنيسة الفاتيكان والولاء لها واستخدام اللغة المشتركة للمكونات الاجتماعية في إحداث التغيير.فعدم تقديم الولاء إلى البابا يعني استقلالية هذه المراكز عن سلطة الكنيسة وإحلال الولاء لها بالولاء إلى المؤسسات بدلا عنها هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التكلم بلغة واحدة سهل من عملية الاتصال وقبول التغيير على أساس أن اللغة تعني صفة الاختلاف مع الأخر ورفض الخضوع له ، بمعنى أخر خلق الشعور الوطني لدى متكلم هذه اللغة . وعليه فان انسجام كل هذه العناصر المكونة لهذا المحتوى وتداخلها أعطى لكل مجتمع شخصيته الاجتماعية والثقافية ضمن كيان ما عرف من بعد بالدولة القومية. وهكذا يستخلص ستين روكان إلى نتيجة أن الدول التي تطورت ضمن التقاليد البروتستانتية عرفت تطور نحو الديمقراطية بصعوبات اقل من دول ذات التقاليد الكاثوليكية .

على العكس مـن هـذا التحليـل يركـز كـل مـن بيرترانـد بـادي Bertrand Badie وبيـير بيرنيــوم Pierre Brinbaum عــلى أهميــة القــيم الثقافيــة في ظهــور الدولــة القومية.فبالنسبة لهما أن قيام الدولة الكنسية وكل الصراعات الدينية التي حدثت- مـن بعد - في أوروبا ساهمت في تطور فكرة الدولة. فمثلا أن الدولـة في المجتمـع الكـاثوليكي (..فرضت ليس على أساس المنطق العـالمي للاخـتلاف - بـين قمـة وقاعـدة بكـل أنواعهـا فحسب - بل فرضت على أساس كونها تعبر عن طريقة خاصة بها تبحث عـن الانفصـال الراديكالي بين ما هو سماوي وما هو زمني، بـين مـا هـو مـدني ومـا هـو سـياسي بهـدف إعطاء هذه الأخيرة- أي السياسة - شرعية مستقلة ومعبرة للسيادة).

إن مـا حـدث في أوروبـا الغربيـة لم يحـدث في أوروبـا الشرقيـة، لأن التقاليـد الدينيـة الأرثوذوكسـية الشرقيـة تؤكـد عـلى خضـوع كـل المجموعـات البشريـة كقساوسـة أو المؤسسات الدينية إلى الإمبراطـور ممثـل اللــه في الأرض، وبسـبب هـذه الوضـعية لم تستطع السياسة الحصـول عـلى اسـتقلاليتها، وقـد انعكـس هـذا الشيء عـلى الدولـة نفسها. فإذا كانت هرمية المؤسسات الدينية قد لعبت دورا في ظهور الدولة القوميـة، في حين ما حدث في أوروبا الشرقية، فـان غيـاب هـذه الهرميـة منـع مـن ظهـور روح التعددية التي ساعدت النخبة السياسية في دول أوروبا الغربيـة عـلى تسـلم للسـلطة السياسية. لذلك ففي رأي كل من بيرتراند بادي وبيـير بيرنيـوم فـان النظـام السـياسي

الذي ظهر في أوربا الشرقية (لم يعبر عن إجراءات تطورية ولا عن انسجام مبادئ، وإنما كحل لبعض الأزمات التي أثرت على إعادة إنتاج وتبني بعض التشكيلات الاجتماعية وبشكل تاريخي وعلى نحو مستقل عن الأسس الاقتصادية).

في الحقيقة أن التأكيد على دور العامل الثقافي في المساهمة بتشكيل الدولة لا يلغي دور العامل الاقتصادي في هذا البناء لان استخدام العامل الثقافي هنا ما هو إلا تبرير لإثبات حقيقة ما وهي محاولة إعطاء مجموعة ما شرعية تواجدها على قمة الهرم الاجتماعي وذلك من خلال استغلال المعطيات الثقافية لإثبات هذا الوجود وهذا ما يمكن استخلاصه من رأي انتونيو كرامشيAntonio Gramsci في تحديده لمعنى الدولة حيث تعني بالنسبة له (في معنياها الضيق الجهاز الحكومي القامع وأما المعنى الواسع لها فبالإضافة إلى كونها جهاز خاص لهيمنة الطبقة الحاكمة فإنها تستخدم الوسائل والتنظيمات الخاصة المرافقة لسلطتها بهدف الحصول على موافقة المحكومين وبشكل خاص من خلال المؤسسات ذات الطبيعة الإيديولوجية في مجالات الثقافة والأعلام والتربية).

في الواقع أن تحليل كرامشي إن كان يمزج بين الدولة ككيان له شخصيته وبين أجهزة الدولة الضرورية لاستمرارية تواجدها ككيان مستقل بحد ذاته فانه لا يبين بوضوح الآليات التي قادت لتفرد الدولة ككيان مستقل. فالدولة كما ذكر أعلاه لم تظهر إلا من خلال تداخل العوامل الاقتصادية والثقافية والعسكرية والجغرافية التي

قـادت إلى تمكـن طبقـة مـا مـن المسـاهمة في تغيـير الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافية وفي تغيير الوضع العالمي بظهور الدولة. أن هذا الظهـور لم يـتم إلا مـن خـلال صراع القوى بكل ما تحتوي كلمة الصراع من معاني، وأثاره على كـل طـرف مـن إطـراف الصراع. لـذلك فـان اسـتمرار هـذا الأخـير يعنـي وبـالضرورة الإضرار بالمصـالح المرتقـب الحصول عليها لكل واحد منهم. لذلك فان تفـرد السياسـة باسـتقلالية وجودهـا أن كـان يعكس تمكن هذه الأخيرة كسلطة مركزية على تملك بمفردها مصادر شرعيتها باسـتخدام القوة وجمع الضرائب بتحولها إلى سلطة غير شخصية. بمعنى لا علاقة لها بالقـائمين عـلى تسيرها عندما تمكنت من خلق أجهزتها الإدارية، فان ذلك قـد تـم تحـت ضـغط الصراع ولا علاقـة للأخلاقيـة ولا اللجـوء إلى الثقافـة في تثبيـت هـذا التواجـد كـما يـذهب إليـه كرامشي. ولكن وفي مرحلة ثانية وبهدف تثبيت فكرة الشرعية اللجوء إلى الخلق الفكـري أصبح حاجة مهمة من اجل اسـتمرار الهيمنـة وذلـك مـن خـلال فكـرة تقاسـم المشـترك للمصالح كفكرة لتقليل من حدة الصراع لان استمراره سوف يعني لـيس انتهـاء أطـراف الصراع أنفسهم بل أيضا المجتمع نفسه.

أن كل هذه الآراء السابق ذكرها جاءت لتفسير فكرة نشوء الدولة في العالم الغربي الأوربي ولكن لدى رأي بعض المفكرين أن هناك خصوصية تتفرد بها الولايات المتحدة في تكوين دولتها. فالبنسبة لهذا البلد وأبان إنشاءه اتسم بغياب المركز السياسي وغياب الصراعات الطبقية والدينية عند اكتشافه، وان دخول الاستعمار لهذه المنطقة من العالم، والذي اخذ له صورة استعمار استيطاني، كان وراء تشكيل المراكز السياسية والتي كانت تابعة وخاضعة لسيطرة المراكز الأصلية في كل من لندن وباريس ومدريد، غير أن استقلالية المراكز التي وجدت من بعد والتي لعبت دور في تكوين الدولة لا تتشابه إجراءات تشكيلها بتلك التي عاشتها مجتمعات الأوربية من زاوية إنها لم تكن خاضعة لا إلى أمير ولا إلى طبقة معينة أو طائفة دينية محدد. وعلى حد تعبير فرانسوا هيزبورك François Heisbourg فلقد (شيدت الولايات المتحدة كبلد –ذات دولة – بناء على مشروع إيديولوجي حيث امتزجت السياسة والديانة ، أفكار استوحتها من عصر النور و فكرة الإصلاح الديني – التي انتشرت في أوربا القديمة - ...... وهي تختلف عن استراليا – كون هذه الأخيرة أيضا كانت خلق اصطناعي أوجدها الاستعمار الاستيطاني – وذلك من زاوية أن استراليا كانت محط لأرباب السوابق البريطانيين. فلكون أن الولايات المتحدة هي تعبير عن مشروع إرادي فإنها تختلف عن الأمم الأوربية...بهذا المزيج من الأفكار الديمقراطية الموروثة من عصر النور والروح النضالية الدينية والعنف بين

الأفراد...وبين الأفراد والمجتمع). أن التركيـز عـلى فكـرة المشروع يفهـم منـه بـأن عمليـة تكوين الدولة .

في الولايات المتحدة إنما كان تعبير عن عملية عقلانية توصل إليها المواطنين ولا علاقة لها بغياب السلطة المطلقة وغيـاب المجتمـع الإقطـاعي، وإنمـا هـي تكـوين يعكـس النضـج السياسي للمجموعات القيادية في هـذا الإنشـاء. بعبـارة أخـرى أن مشروع التكـوين هـو مشروع ثقافي أكثر مما هو مشروع صراع طبقـي لأنـه يعكـس التـأثير الثقـافي للصراعـات الفكريـة الأوربيـة الـذي تمثـل بـذلك التـأليف الثقـافي الـذي عرفـت بالدولـة الفدراليـة والرافضة لكل أسس طبقية في تكوينها.

هناك بعض من المحللين السياسيين من يرفضون هذا التحليل الذي يحـاول التقليـل مـن فكـرة الصراع الطبقي ويؤكدون على وجوده، فمثلا بالنسبة لمور برينكتـون Moore Barrington أن الطبقة البرجوازية كان لها دور في تكوين الدولة حيث اسـتفادت مـن غيـاب السـلطة المطلقـة وغياب الطبقة الإقطاعية في تثبيت وفرض سيطرتها ونظرتها إلى الحياة مستغلة بذلك الظـروف الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات المهاجرة إلى أمريكا. فـالقوى الاجتماعيـة كـان لهـا دور في عملية التغيير السياسي بدلالة أن تبلور الصراع الذي قام بين الشمال والجنوب يعكس التنـاقض الطبقي بـين مجموعـة النخبـة الشـمالية الرأسـمالية التـي اصـطدمت مصـالحها الطبقيـة مـع

مصالح النخبة الجنوبية التقليدية الزراعية والتي طالبت ببعض الحقوق على المناطق الغربية.

في الواقع فان هذا الصراع إن عكس صيرورة تلك التناقضات إلا إن جذور بدايتها يعود إلى الاستعمار الاستيطاني وليس من بعد تشكيل الولايات بدليل إن الصراعات بين القوى الاستعمارية على الساحة الأمريكية كان أيضا صراعا بين النخب

المرتبطة معها، حيث تمتد جذورهم الاجتماعية والثقافية إلى الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي انطلقت منها، وهو ما يفسر تلك الاختلافات الثقافية التي

ظهرت على الساحة السياسية بين الفدرالية والكونفدرالية والتي أثرت من بعد على مفهوم الدولة في الولايات المتحدة.

في الحقيقة أن كل العوامل التي طرحت في كل التحليلات التي تم ذكرها بخصوص ولادة الدولة القومية لا يمكن أخذها بمفردها. فأي ظاهرة لا يمكن تقديم تفسير لها بعامل واحد. ففي أسس كل الظواهر السياسية هناك فعل ورد فعل وأسباب الفعل هي بحد ذاتها ردود فعل لأفعال سابقة وكل هذه الأفعال وردود الأفعال لابد من وضعها في واقع بيئتها المكانية والزمنية بمعنى ظروف الداخل والخارج وزمن هذه الظروف. فإذا كان عصر الرأسمال وطبقته البرجوازية يكمن في أسس ظاهرة ولادة الدولة القومية، فهو كان أيضا عصر نبلاء وتفسخ سلطانهم وتصارع الأفكار الدينية

وانقساماتها. يضاف إلى ذلك، والمهم أيضا، كـان عصر بـؤس الفلاحـين وأنمـاط معيشـتهم وتقاسمهم للتقاليد والمشاعر واللغة و كل هذه العوامل لعبت دورا في التمهيد إلى بزوغ الدولة القومية كرد فعل على كل هذه العوامل يهدف إلى قيام حاكميه جديدة وسيطرة جديدة تتوافق مع زمن النهضة الحضارية التي انطلقت مع انتهاء العصور الوسطى المظلمة بأفكارها الفلسفية والسياسية، حيث أثرت بشكل مباشر على سلوكية القائمين عـلى السـلطة وعلى النخبة السياسية التي ظهرت .أن وراء انتشار وتوسع مفهوم الدولـة الحديثـة يكمـن، وحسب تحليل كريستوفر الآن بايلي Christopher Alan Bayly ثانية حيث لعب انتشار الرغبات الجديدة لدى الآخرين في طريقة الاستهلاك نتيجـة التقليـد، دورا في خلـق التطـور الحديث والذي تمثل بانتشار الدولة الحديثة كمرادفة لكل ما هو حـديث وكـرد فعـل عـلى أزمة النظام السابق ودولته في تحقيق إشباع الطموحات الجديدة. أن هـذه الطموحـات لم تكن فقط انعكاس للتطور الرأسمالي بل إنها تعكـس أيضـا تلـك الأرضـية التـي كانـت مؤهلة لقبول التغيير بسبب عوائد عصر النهضة والاستكشـاف التـي أثـرت عـلى قواعـد المعرفة القديمة في تكوين أفكار الإيديولوجيات القوميـة التـي أثـرت هـي الأخـرى عـلى بنـاء الدولـة الحديثـة وذلـك حسـب طبيعـة المجموعـة القائمـة عليهـا وطبيعـة البيئـة الاجتماعية الاقتصادية والظروف الخارجية المحيطة بها. أن كـل هـذه العوامـل لا تـفسر فقط أسس قيام الدولة بل هي أيضا وراء تغير نظرة الإنسان لها. وعلى حد تعبير كينـث

مينوكو Kenneth Minogue (أن الإنسان في العصر القديم كان يجد في خدمات الدولة إشباع اغلب حاجياته الطبيعية في حين اهتمام الإنسان الأوربي الحديث بالدولة يذهب بالدرجة الأولى إلى وظيفتها لكونها وسيلة للامان تضمن له السلام الضروري لتحقيق مشاريعيه).

السؤال الذي يطرح هو هل تنطبق نفس هذه التحاليل المذكورة أعلاه على نشوء الدولة في عالم الجنوب أم إن هناك خصوصية تتفرد بها ؟

الدولة في عالم الجنوب

إن طرح هذا السؤال عن نشوء الدولة في عالم الجنوب بهذا الشكل يعود إلى التعقيدات التي تعيشها مجتمعات هذه الدول، وبالتالي فالباحث يجد نفسه أمام مفترق طرق في تحليله للظاهرة السياسية، فإما أن ينطلق في تحليله من التعاقب الاجتماعي الاقتصادي التاريخي. أو يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المجتمعات. فإذا اتبع المنهج الأول سيجد نفسه أمام وضعية تختلف كليا عن الوضعية التي عاشتها دول العالم الغربي إذ لا يوجد هناك تعاقب للمجموعات الطبقية في صراعاتها على احتلال السلطة السياسية والذي مكن في السابق من قيام مركز سياسي شيد على أسسه ما عرف من بعد بالدولة القومية. وقد يعترض البعض على ما ذ كر بحجة أن الدولة كانت معروفة في عالم الجنوب قبل دخول الاستعمار بدلالة أن كيان ما

يسمى بالدولة كان موجودا في الأدبيات الهندية ولكن وحسب ما يـذهب اليـه رومـيلا ثابار Romila Thapar فان أول (تنظير لمفهوم الدولة ظهر في القرن الرابـع قبـل المـيلاد وفي الهند) وكذلك الحال بالنسبة للمركز السياسي أيضا بدلالة أنه وقد وجدت في إفريقيا (...إمبراطوريات ومجتمعات بدون أن تكون هناك دول)(. وقد وجدت الدولـة في العـالم العربي الإسلامي أيضا حالة الدولة الأموية والعباسـية. ولكـن كـل هـذه الأمثلـة إن أريـد منها إثبات وجود مركز سياسي كالذي وجد في العـالم الغـربي، فـأن السـؤال الـذي يطـرح نفسه هو: هل الدولة التي وجدت في عالم الجنوب تتشابه من حيث الأساس الاجتماعي الاقتصـادي مـع مثيلتهـا في العـالم الغـربي؟ هـذا الأسـاس الـذي قـاد إلى قيـام النظـام الديمقراطي.

كما هو معلوم أن وجود الدولة في العالم الغربي ارتبط بالأساس بوجود طبقة سيطرت عـلى المركـز السـياسي الـذي أنشـأته بفضـل قوتهـا الاقتصـادية أو بفضـل تملكهـا لأيديولوجية معينة، استعملتها لتبرير الوجود الاقتصادي والثقافي الذي سـاعدها عـلى الحصـول عـلى الشرعيـة بعـد تمكنهـا مـن فـرض سـلطتها المركزيـة الإداريـة والماليـة والعسكرية على المحيط. في حين نجد أنه في غالبيـة مجتمعـات عـالم الجنـوب وقبـل دخول الاستعمار اتسـمت هـذه المجتمعـات بغيـاب المركـز السـياسي وذلـك بسـبب خصوصـية تكوينهـا الاجتماعـي والثقـافي، باسـتثناء مجموعـة صـغيرة تملكـت هـذا

المركز- حالة المغرب- غير أنه اتسم بغياب استقلاليته وذلك بسبب اندماجه في المجتمع.

ويمكن إرجاع أسباب هذه الخصوصية إلى العوامل التالية:

أولا: لعبت صراعات القوى الدولية الإقليمية في العالم العربي بين الفرس والأتراك ما قبل الاستعمار وتنافسهم على تقاسم مناطق النفوذ، دورا في منع تطور المراكز السياسية القادرة على التحرك السياسي باستقلالية نحو خلق الأرضية التي تؤهلها لتكوين الدولة .فالمجموعات النخبوية التي تواجدت داخل هذا المجتمع أما أنها كانت مندمجة مع الإدارة الاستعمارية وتعمل في إطار خدمتها، وأما إنها كانت منفصلة عن هذه الإدارة ولكن بقت تعمل داخل الإطار الديني لإحدى القوتين. وقد أثرت هذه الوضعية على تطور قواها السياسية بشكل لم يسمح لها العمل على إفراز نفسها كقوة قادرة على تجميع الطاقات في إطار تكوين المركز السياسي على غرار ما حدث في العالم الغربي، حيث استفادة النخبة أما من وضعيتها الاقتصادية والإدارية أو من

وضعية الهرمية الدينية وتعددية المناصب في خرق الإطار الديني والمشاركة في إفراز المراكز السياسية التي أخذت على عاتقها القيام بالتغيير.

ثانيا: يعود سبب الغياب إلى بدائية المركز، كما هو الحال في أفريقيا قبل دخول الاستعمار حيث اتسمت المؤسسات بضعفها وعدم قدرتها على فرض سيطرتها بشكل

فعال على كل أجزاء المجتمع، لانقسام هذا الأخير بين مجموعات قبلية وعنصرية مختلفة ومتصارعة، تقسيم اثر بشكل مباشر على استقلالية المركز،أن وجد، فأظهره بمظهر الضعف مما أثر- من بعد- على تكوين الدولة.

قد يثار اعتراض حول حقيقة هذه الوضعية بحجة أن وجود المركز يرتبط كما هو في تحليل ماكس فيبرMax Weber ، باستعمال القوة المادية الشرعية واحتكارها داخل المجتمع. ولكن هذا الاعتراض يبقى نسبيا في مجتمعات عالم الجنوب، لان انقسام المجتمع إلى طوائف وقبائل أضعف من دور احتكار سلطة المركز للقوة المادية بسبب تقاسم هذه التكوينات لهذه السلطة على المستوى المحلي. يضاف إلى ذلك تواجد داخل المحيط – مكونات المجتمع - نوع من شعور باللامبالاة اتجاه سلطة المركز مما أوقعت المركز في وضعية حرجة: فلكون أن اللامبالاة كسلوك سياسي تعني عدم الثقة بسلطة المركز، فغيابها يعني افتقاد المركز للشرعية أو إنه لم يفلح بضمانها بشكل دائم. ويعود سبب ذلك إلى أن أي ممارسة للقوة في بيئة الانقسامات تثير لدى العناصر المكونة للمجتمع رد فعل مباشر إذا ما شعرت بان هناك إضرار بوجودها في استمرارية حاكمية المركز كما هو عليه، فيتحول شعور اللامبالاة إلى شعور تمردي فتتعمق أواصر الانقسام وتتوسع وفي النهاية تنعكس أثارها على فعالية المركز في التحرك. يضاف إلى ذلك أن ارتباط وجود المركز السياسي بوجود قاعدة اقتصادية يستند عليها، لم تتحقق أيضا بالشكل الذي تم حدوثه

في المجتمعات الأوروبية، لان غياب الأسس الطبقية بالمعنى الحرفي لها هـو وراء ضـعف التكوين الطبقي للمركز. فالطبقات التي يقال أنها وجدت عالم الجنـوب لم تشـكل فعـلا طبقة وذلك لعدة أسباب:

أولا : في كثير من المجتمعات الإفريقية لم تسمح شيوعية الأرض بخلق فوارق طبقية بـين الأفراد، ولكن بالمقابـل ظهـرت الفـوارق الاجتماعيـة بشـكل واضـح حيـث تسـتند هـذه الفوارق في أسسها على الاختلافات المذهبية الدينيـة والى التكـوين الاجتماعـي والعرقـي والقبلي.

ثانيا : أما في المجتمع العربي ء فلكونه مجتمعا قبليـا وعشـائريا، ولتقاسـم كـل أفـراد المجتمع نفس القيم العقلية التقليدية فإن هذه الوضعية أثرت على التكوين الطبقي وذلك بإضعافه أو بغيابه. حتى ولو اعترض البعض على هذه الفكرة بالقول أن وجود أساس اقتصاديا ذا طابع تجاري في بنيـة المجتمـع لكونـه مجتمعـا بـدوي قـد سـاعد على خلق التميز الطبقي داخـل المجتمـع، إلا إن سـيطرة العقليـة البدويـة وسـلوكها التمردي من جانب، ومن جانـب أخـر سـيطرة العقليـة الريفيـة بثقافتهـا التقليديـة المتأثر بالدين واستعداداتها الخضوعيه واستسلامها للطبيعة، لعبتا دورا في الحـد مـن تطور هذا التميز الطبقي داخل المجتمع. يضاف إلى ذلك أن التقاسم القيمي للعقلية التقليدية والانتماء القبلي والعشائري وحتى الطائفي حد من هذا التطور نحو مجتمـع طبقي. ثالثا : أما في أمريكـا اللاتينيـة. فـإن التكـوين الطبقـي لم يظهـر إلا بعـد دخـول

الاستعمار وخلقه للأنظمة الإقطاعيـة أو الشـبه الإقطاعيـة ووضـعه للأسـس الاقتصـادية للنظام الرأسمالي. لذلك فقد اتسم المركز السياسي بشـدة الصراع بـين هـذين الاتجـاهين- الإقطاعي والرأسمالي - والـذي انعكـس بـدوره عـلى الدولـة ونظامهـا السـياسي في ظهـوره بمظهر هـش وضـعيف. ويعـود سـبب ذلـك إلى أن(البيروقراطيـة التـي خلقـت مـن قبـل الاستعمار والتي وجـدت أساسـا مـن أجـل فـرض السـيطرة الاسـتعمارية، لم تـتمكن هـذه البيروقراطية من تكوين مركز سياسي حقيقي قادر عـلى الامتـداد داخـل المحـيط المقسـم. لذلك فإن ممارسته للحكم بقيت محافظة على طابعه التقليدي . وعليه فإنه يمكـن القـول بـأن الدولـة كمفهـوم حـديث لم يخلـق في عـالم الجنـوب إلا بفعـل عـاملين: **الأول** دخـول الاستعمار حيث اعتبر مفهوم الدولة كنقلة تم اسـتيرادها مـع وقـوع عـالم الجنـوب تحـت الاستعمار الغربي وتميزت أسس هذا التكوين بهشاشته ولصقت بها، وعـلى حـد تعبـير كـل من فردريك لامبير Frédéric Lambert وساندرين لوفرانـك Sandrine Lefranc، علامـة (النموذج السياسي الغربي والذي يبدو انه لم ينتج إلا دول مصطنعة) وذلك بسبب أسـلوب وطريقة القائمين على الدولة في مزج- وعلى العكس ذلك الفصل القائم في النموذج الأصـلي - بين المجال الشخصي – فرديا أو لصالح المجموعـة التـي ينحـدرون منهـا - بالمجـال العـام .بمعنى أخر لم يحترم مفهوم الدولة المستورد في عالم الجنـوب الأسـلوب العقـلاني والقـانوني في إدارة مؤسسـاتها عنـدما قامـت الدولـة بتوزيـع الامتيـازات الماديـة والمعنويـة عـلى

القائمين على إدارتها ومجموعاتهم بدلا من توزيعها على كامل أفراد المجتمع.فقادت هذه الوضعية إلى خلق الروح الزبائينية التي استفيد منها في خلق الشرعية الصورية التي تحتاجها حكومات هذه الدول وقيادتها،وفي نفس الوقت خلقت الروح التبعية لدى أفراد المجتمع باتجاه القيادات السياسية والمحلية، والذي انعكست أثاره **أولا** عندما أصبح ولاء المجموعات يذهب إلى هؤلاء بدلا من المؤسسات السياسية. **وثانيا** في خلقه بما يسميه بيرتراند بادي Badie Bertrand بثقافة الطلب التي قادت -كما هو الحال في عالم العربي والإفريقي - إلى ثقافة الاضطرابات الأمر الذي قاد إلى قيام أزمة عدم استقرارية الأنظمة السياسية لهذه الدول: فلكون تبعية الأفراد إلى سلطة الدولة، تعني عدم استقلاليتهم المادية، لكون أن الدولة هي التي تزود وتقترح وتنفذ برامجها بشكل انفرادي وبدون أي مشاركة من قبل أفراد المجتمع.وعليه فان كل عائق يمنع الدولة من القيام بهذه الأعمال وله تأثير مباشر على أوضاع الأفراد المادية سوف يثير غضبهم ويدخلهم في صراع مع الدولة وسلطتها، مما يقود إلى زيادة عدم استقراريه أنظمة هذه الدول. أما **العامل الثاني** فهو فرض النظام الدولي من خلال القانون الدولي وقيمه المسيطرة مفهومه بخصوص الدولة بجعل هذا الأخير النموذج الوحيد الذي يجب على كل مجتمع التطابق معه بهدف الحصول على اعتراف جيرانه وكبرهان على تطوره).فقد ربط النظام الدولي وجود الدولة بمفهوم سيادتها. فإذا كانت شروط وجود الدولة قائمة بكونها سائدة على إقليمها وعلى

شعبها ولديها حكومة تمثلها على المستوى العـالمي والـدولي، فهـذا دليـل يكفـي بقبولهـا كشخص معنوي في هذا النظام. ولكن ارتباط الدولة في عـالم الجنـوب اقتصـاديا وبشـكل تابعي بالدول المستعمرة أعطى لمفهوم دولة الجنوب صيغة دولة الزبون في اتجاه دولـة رب العمل – الدولة الاستعمارية- حينما أصبح سوقها مجال لتصريـف منتجـات الدولـة المستعمرة وتشـغيل الأيـدي العاملـة الرخيصـة لـديها لصـالح أربـاب العمـل في الدولـة المستعمرة. وكنتيجة لهذه العلاقـات فـان فكـرة السـيادة فقـدت معناهـا الحقيقـي لتبقـى محافظة على شكلها الحرفي وذلك عندما فرضت الدول الصناعية الكبرى مفاهيمها التطورية على المحيط – الدول الحديثة دول عالم الجنوب -. وهذا ما أكدت عليه تحلـيلات كـل مـن فيرنادو هنيريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso واينزو فاليتو Enzo Faletto في قولهم بان تبعية عالم الجنوب لم تكن فقط بسبب (...عامل استغلال دول المحـيط الـذي تذهب فوائده إلى صالح دول المركز – الدول الصـناعية – بـل أن الرأسـمال الصـناعي دفـع بالعالم غير مصنع – دول الجنوب – إلى البقاء في موقع تابع) بحجة أن تحديث هذه الـدول يمر عبر هذه التبعيـة. ايمانوئيـل واليرسـتين Immanuel Wallerstein مـن جانبـه يـذهب إلى ابعد من ذلك حيث يؤكـد عـلى أن حجـة التحـديث التـي ولـدت مـع الليبراليـة والتـي جـاءت لتـدعيم عمـل الدولـة تعنـي هـذه الأخـيرة في نظـر الليبراليـين (.. الجهـاز الـرئيسي لتحقيـق أهـدافهم المركزيـة :مواصـلة تحـديث التكنولوجيـة الحديثـة وفي نفـس الوقـت

إضعاف وبشكل متعقل الطبقة الخطرة – الطبقة العاملة-. أنهم يأملوا بذلك عرقلة تطبيقات مفهوم سيادة الشعب التي تثير الصداع والذي يستمد جذوره من فكرة تحديث الليبرالية).

في الواقع سواء كانت الدولة في عالم الجنوب تمثل الصيغة المنقولة والمحرفة من الغرب أو أن النظام الدولي فرض هذا الكيان كما هو عليه، فان الحركات الأكثر تطرفا تبنت هذا المفهوم رغم كل عيوبه. فبالنسبة إلى فيليب برو Philippe Braud (انه حتى الحركات الماركسية الثورية للتحرر الوطني ساهمت ورغم شعاراتهم الراديكالية – في رفض شكل هذه الدولة- في قبول هذه الصيغة للدولة مع إعطاءها وظيفة جديدة : تحرير الشعوب والعمال) . أن كل هذه الانتقادات لمفهوم الدولة ما زالت قائمة لحد اليوم حيث أن تطور العلاقات الاقتصادية وتداخلها خصوصا مع عولمة العالم، جعل مفهوم السيادة الذي ربط بها كمرادف لها بدأ يفقد معنى وجوده ليس فقط بسبب التبعية المتبادلة بين الدول التي فرضتها ظاهرة العولمة ودخول

أطراف دولية أخرى في الساحة السياسية مثل المنظمات الغير حكومية ودور المجتمع المدني العالمي، بل بسبب ما أنتجته ظاهرة العولمة من نتائج تذهب حاليا إلى تهديد وجود الدولة بحجة عدم قدرتها على التحكم بمستجدات الأشياء وذلك حسب تحليل جيمس روزينو James Rosenau ،الذي يقدم خمسة مصادر لتهديد وجود الدولة، وهذه المصادر هي :

1- التطـور التكنولـوجي بمـا يتضـمنه مـن تبـادل للمعلومـات يتجـاوز حـدود الدولـة وسيطرتها الإقليمية.

2- تكاثر المشاكل الكونية مثل قضايا البيئة والأمراض والأوبئة التي تتجاوز أثارها حدود الدولة وتجعلها غير قادرة ليس فقط في التعامل معها، بل في منـع انتشـارها أو تأثيراتهـا في أقاليمها.

3- رغبة المواطنين بـالتعرف عـلى معطيـات غـير المعطيـات المقدمـة مـن قبـل سـلطات الحكوميـة للدولـة ومـا يعنيـه أثـار ذلـك في عـدم قـدرتها عـلى شـد وجـذب مواطنيهـا لسياساتها.

4-قوة المجموعات الداخلية وتصريحاتها في البحث عن مصادر للمعلومـات يعيـق عـلى الدولة التدخل لمنع هذا البحث.

5- تزايد معرفة المواطنين وتحليلاتهم تمنحهم القدرة على مقاومة سلطة الدولة.

وكما يبدو للأعيان أن تسارع وتزايد حجم هذه القضايا سوف يعرقل من سلطات الدولة وخاصة تلك التـي لا تملـك بعـد كـل القـدرة عـلى حمايـة إقليمهـا مـن التمـزق أو مـن الكوارث أو من عرقلة صناعة القرار السـياسي ووضـع السياسـات العامـة بسـبب شـعور المواطنين بسيادتهم فيما يخـص حيـاتهم الخاصـة، وهنـا سـتثار مشـكلة شرعيـة الدولـة فكيف والحالة هذه يتم التمكن من تحقيقها؟

في شرعية الدولة :

في هـذا المجـال هنـاك عـدة نظريـات تبحـث في الأسـباب الدافعـة وراء قبـول الأفـراد والجماعات الخضوع إلى سلطة الدولة:

أولا النظرية التعاقدية : تنطلق هذه النظرية من فكرة الحاجة إلى وجـود الدولـة التـي تعكس ثمرة تعاقد الأفراد فيما بينهم بشكل علني أو ضمني وتكمن وراء هذه الحاجـة : **1**- رغبة هؤلاء الأفراد في رؤية قيام الدولة بهدف ضـمان الأمـن والحاجـة إلى الحمايـة ضـد الفوضى وقانون الغاب التي يكمن سببها في طبيعة الإنسان الميال نحو العنـف مهـما كانـت وضعية هذا الإنسان قوية أو ضعيفة ، وهذه هي فكرة توماس هوبس Thomas Hobbes .أي بعبارة أخرى يكمن دافع الخوف من استمرار العنف أو من التخوف من اندلاعـه، وراء قبول الأفراد بكيان الدولة وسلطاتها والذي يمنح لها - أي وجود الخوف – شرعيـة وجودهـا لكونها الكيان القادر على ردع العنف والمحافظة على بقاء الإنسـانية. بمعنـى أخـر أن وضـع الثقة في هذا الكيان هـو لخدمـة مصـالح الأفـراد لكونهـا تملـك السـلطة المطلقـة المطلوبـة للمحافظة على السلم الاجتماعي. إذن إنهـا شرعيـة مرتبطـة بفائـدة وجـود سـلطة الدولـة وليس لتمجيد هذه السلطة لان هذه الأخيرة محكومة بقواعد القانون الطبيعي التي تهدف بالدرجة الأولى المحافظة بكل الوسائل المتاحة على السلم الاجتماعي والأمن. ولضـمان ذلـك فتعاقد الأفراد وبشكل إرادي فيما بينهم وليس فيما بينهم والأمير في الـتخلي عـن حقـوقهم

وتحويلها إلى الدولة التي يجسدها الأمير، هي أنجع وسيلة لضمان هذه الحقوق. ولكـن لا يعني هذا التخلي تخليا مطلقا فشرعية الدولة المتمثلة بالأمير تبقى محـددة بعقلانيـة هذا الأخير وشعوره المهني بكونه أمير، في عدم مزج مصالحة الخاصة بالمصالح العامة.

2- قد تعود الحاجة إلى قيام الدولة إلى رغبة الأفراد في قيام هذا الكيان لضمان حريـاتهم ضـد تعسف مالكي القوة وهذه هـي فكـرة جـون لـوك John Locke. فبالنسـبة لـه أن الطبيعـة البشرية في أساسها طبيعة مسالمة وان الإنسان في أساس كل عمل له قيمـة وليسـت الطبيعـة وراء ذلك. فكل القوانين التي يضعها الإنسان لنفسه ووجود الحكام والشرطة، كل هذه الأشياء والأفعال غير موجودة في الطبيعة، بل هي من صنع الإنسـان أوجـدت لخدمـة مصـالحه، وان السلطة في جوهرها هي سلطة الحرية التي تهدف إلى تحقيق سعادة الإنسان.. وتعنـي هـذه الأفكار أن جذور شرعية الدولـة تجـد سـبب وجودهـا في حاجـة الأفـراد الـذين ولـدوا أحـرارا لحماية حريتهم وملكيتهم الخاصة ضد ممارسات السلطة التعسفية لمالكي القوة بالتنازل عـن حقهم الطبيعي والتعاقد فيما بينهم على العـيش معـا وإعطـاء المجتمـع المـدني حـق تعـين حاكم يقوم بوظيفة حل النزعات . وكنتيجة لهذه الحرية فـان السـلطة التـي وجـدت لابـد أن تكون سلطة عدل ووظيفة الحكومة هي للحكم وليس لإدارة المجتمع والقيام بالتشريع. أما وظيفـة الأمـير فهـي لمتابعـة الخـير العـام. فـلا يمكـن لـه أن يجمـع السـلطة التنفيذيـة

والتشريعية بيده لان كل احتكاريه للسلطة يعني الدخول في تناقض مع قواعد العقد الذي أقيم على أساسه المجتمع في احترام إرادة الأغلبية وقرارها. أن السلطة التشريعية عند لوك هي أسمى من السلطة التنفيذية لكونها تعطي للدولة روحها ووحدتها. وبالنسبة له أيضا أن مقاومة الأفراد في الدفاع عن حريتهم هو من اجل ضمان استمرار النظام أو تثبيته ضد كل التجاوزات وليس فكرة الدفاع عن سيادة الأفراد وراء هذا التصرف، إنها محاولة لتذكير الأمير بضرورة التزامه بالقوانين واحترامه للمشروعية.

3- قد تعود جذور شرعية الدولة في رغبة الأفراد تشيد هذا الكيان كتعبير لإرادتهم الجماعية وهي فكرة جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau. فبالنسبة له أن الإنسان ولد حر وتنازل عن هذه الحرية لصالح العام الذي يعكس الإرادة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع في العيش سويا الممثلة- أي الإرادة المشتركة - بالهيئة السياسية والتي يطلق عليها أعضاء هذا المجتمع اسم الدولة. بمعنى أخر أن الدولة تجد شرعية وجودها من خلال التقاسم المشترك لأفراد مجتمع ما للمصالح المشتركة بتفضيل المصالح العامة على الخاصة في تنظيم المجتمع من خلال تقاسم السلطات حيث تعتبر إرادتهم المشتركة مصدر للقانون لأنها تمثل سيادتهم التي لا تعلوها سيادة ثانية. وللتعبير عن هذه السيادة فان فكرة التفويض تترجم عمليا تلك الإرادة الجماعية بحكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم من خلال ممثليهم المنتخبين عندما

يفوض هؤلاء بالتكلم عنهم لوضع القوانين وصنع السياسة كتعبير عن الإرادة الجماعية .

وكما هو ملاحظ أن كل هذه الآراء بنيت على منطلقات ذاتية وتفتقد للأساس الموضوعي، فمثلا تعكس فكرة هوبس فترة ولادة الليبرالية وصراعها مع النظام الإقطاعي وتخوفه من الفوضى السياسية التي قادت به إلى تفضيل مركزية السلطة على تقاسمها مع إطراف أخرين .في حين فكرة لوك تعكس قوة البرجوازية الصاعدة ومطالبتها بتقسيم السلطة السياسية والتي تظهر بشكل واضح نضج تفكيرها مع فكرة روسو في خلق ودعم النظام الديمقراطي . أن غياب الأسس الموضوعية لهذا العقد لم يمنع البعض من أن يبحث في تحليلات علم النفس السياسي التحليلي عن أرضية يستند عليها في دعم بعض من اتجاهات هذه النظريات. ومن بين هؤلاء المفكرين لاين هانت Lynn Hunt التي ترى أن فكرة الدولة الديمقراطية وسلطاتها تجد جذورها في قصة العائلة الغربية وذلك من خلال أسطورة اوديب ورموزها، حيث تمثل هذه الأسطورة الصراع بين الأب ممثل السلطة الانفرادية للتمتع الجنسي وبين الأولاد الطامعين بالحصول على هذه السلطة، وتحميل الأم مسؤولية وجود هذا الصراع لكونها مصدر للأغراء. ومن نتائج هذا الصراع قتل الأب وشعور الأولاد بالذنب الذي دفعهم إلى التعاقد فيما بينهم بتقاسم السلطة والتعهد باحترامها بعد ظهور الفوضى بسبب غياب سلطة الأب. أن تقاسم السلطة بين الأولاد يعني خلق كيان

يناط له وظيفة الحفاظ على الأمن – فكرة هوبس - وضمان المحافظة على الحرية من كل الاختراقات – فكرة لوك - و كوسيلة لتحقيق المساواة والرخاء بين الجميع – فكرة روسو -. وقد اخذ هذا الكيان شكل الدولة بسلطاتها المعروفة حاليا وكفكرة تحل محل سلطة الأب، وبالمقابل فقد احل الوطن محل الأم كرمز على تقاسم الأفراد لذة العيش معا وكرمز لإنجاب الأبطال.

أن كانت هذه الاستنتاجات قد تم التوصل إليها من خلال أحداث الثورة الفرنسية، فمن الممكن تعميم نتائجها على الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني الذي يمكن تصويره كسلطة الأب المتحكمة بدليل ذلك الاتفاق- كتعبير عن عقد - بين المواطنين الأمريكان على أهمية التنظيم السياسي والاجتماعي الذي وضعه الدستور والتفافهم حول قيادات الثورة وواضعي الدستور وللصورة التي يمثلوها في تفكير الأمريكان كصورة الأب الحنون. ولا تهرب وضعية المجتمع البريطاني هي الأخرى من هذا التحليل الذي وان لم يعش ثورة على غرار الثورة الفرنسية والأمريكية، غير أن فكرة تقييد سلطة الملك من قبل الرعية في البداية وكمواطنين من بعد تفهم كتعبير عن تجريده عن سلطته الحقيقية في السيطرة. وبناءا على هذه المعطيات يمكن القول أن في أساس كل المجتمعات التي أخذت الدولة فيها صفة الكيان المجرد الذي أضفي عليها صفة السلطة تكمن فكرة تجريد أو تقليص سلطة السيطرة التي تجد جذورها العميقة في ذلك السند النفسي الثقافي المرتبط بالتاريخ العائلي للمجتمع. أن

السؤال الذي يطرح في هذا الخصوص هل يمكن تعميم هذا الاستنتاج على وضعية العالم العربي؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من الوقوف قليلا عند المجتمع العربي وتكويناته الاجتماعية والنفسية . وعليه وانطلاقا مما ذكر أعلاه وفي محاولة تطبيق نفس التحليل على المجتمع العربي، فان **أولا** شيئا يمكن تأكيده هو غياب وجود أسطورة اوديب في تاريخ قصة العائلة العربية في جوانبها العربي والإسلامي و**ثانيا** تأثير هذا الغياب على تشكيل العقد الاجتماعي. في الحقيقة أن غياب وجود هذه الأسطورة يعود إلى أن جذور الفكر السياسي العربي والإسلامي هي جذور بدوية ولا علاقة لها بجذور المدينة كتلك الموجودة في التفكير الإغريقي وتشكيلاته الطبقية، حيث تميزت الجذور البدوية بصفة العلاقات القبلية التي أخذت لها صفات التبعية أكثر مما تكون تعبير عن صفة التضامن بين أفراد المجتمع الواحد، وكنتيجة فان صيغة التعاقد في التقاسم الأشياء بين الأفراد والجماعات أن تم وضعها، فان صيرورة وجودها لا تدوم طويلا بسب صفة التبعية ونفسيتها التي تفضل المصالح الخاصة للقبيلة على المصالح العامة للمجتمع. أن هذه الإشكالية لم تؤثر على عرقلة قيام الدولة فقط وإنما أيضا على قيام مركز سياسي قادر على تنظيم المجتمع بشكل واضح لا تكون للروح القبلية علاقة به. أن التكوين التاريخي لهذه العائلة اجتماعيا ونفسيا اخذ منحا أخرا مع ظهور الإسلام تمثل بإحداث المركز السياسي القائم على فكرة العقد الاجتماعي

باعتبار البيعة كنموذج لعقد بين الرسول وبين الأفراد، ولكن صيرورة هـذا العقـد سرعـان ما ذبلت بوفاة الأب واضع الأسس المجتمع الجديد وفاة طبيعية. فبعـد وفـاة الرسـول – كمسئول في خلق العقد الاجتماعي - وانتشار الإسـلام في بقـاع العـالم العـربي فـان صراع الأولاد – المؤمنين - فيما بينهم كان بسبب البحث عـن مـن هـو الأقـدر أهليـة مـن بيـنهم لتمثيل سلطة الأب في احتلال موقع السلطة وليس في أحلال سلطته، بمعنى تجريده كما هو الحال في أسطورة اوديب لدى الفكـر الإغريقـي. ومـن بـين أهـم نتـائج هـذا الصراع وعـلى العكس مما حدث في التفكير الإغريقي عندما قـاد الصراع إلى توحـد الأفـراد فـيما بيـنهم و خلقهم للانا الجماعية المثالية التي عبر عنها بصياغتهم للعقد الاجتماعي الذي اخذ له صورة الكيان المجرد المعروف بالدولة ، قاد الصراع في المجتمع العربي إلى انفـراط العقـد الـذي تـم وضعه وانعكاس ذلك على الأمة رمز الأنا الجماعية المثاليـة بتقسـيمها. وبتقسـيمها تجـزأت مرة ثانية العواطف التـي كانـت تجمعهـم. ومـع تعمـق هـذه التجزئـة تعقـدت إجـراءات التماثل حيث حلت مشاعر الكراهية والغيرة محل الحب والوئام. وبهدف التخلص من هذه المشاعر وللتقليل من حدة مشاعر الذنب في عدم قـدرتهم عـلى التوحـد، فـان البحـث عـن الحرية من خلال التكتلات المذهبية والعرقية أخذت كوسيلة للحصول عـلى التقـدير الـذاتي للمجموعة من خلال التأكيـد عـلى النرجسـية الجماعيـة التـي خلقـت مـن خـلال المبالغـة الفكرية المذهبية والعرقية والتي أخذت لها مع تعمق هذه النرجسية صـورة أيـديولوجيات

متخلفة لا تتطابق مع الواقع لكونها بنيت بشكل رئيسي على الحنين إلى الماضي المفقـود. وكنتيجة مفهوم الدولة كتعبير عن الإرادة الجماعية لم ترسخ في ذهنية المجتمع.

أن شرعية الدولة التي تم خلقها مع دخـول الاسـتعمار في العـالم العـربي هـي الأخـرى لم تستمد وجودها من وجود المؤسسات التي تـم وضـعها بـل مـن خـلال ذلـك المـزج بـين نوعين من المصادر فهناك النظام التقليدي للسلطة الذي يستند عـلى مجموعـة العقائـد بوجود قدسية لمالك السلطة (فالسلطة تمـارس بشـكل مجسـد بمالـك السـلطة....انـه لا يمثل السلطة بل انه السلطة). والمصدر الثاني القائم على الشخصية البطولية

لمالك السلطة حيث (يخضع المحكـومين بشـكل تـام....بسـبب بطولـة هـذه الشخصـية وقوتها وبعض الصفات النموذجية المرتبطة فيه). في حين وبالعكس مـن هـذه الوضـعية فان شرعية الدولة في العالم الغربي تستند على اتفاق عقلاني وقانوني يتصف بكونه مجـرد وغير شخصي تحدده قواعد تعين طريقة الاختيار ومـدتها والصـلاحيات المنـوط لهـا. وان انتماء وتماثل وخضوع الأفراد لهذه السلطة يفترض أن يكون طوعي وإرادي وبعيـد عـن ممارسة القوة بكل شكل من الأشكال.

في الواقع أن التركيز على فكـرة افـتراض طوعيـة خضـوع الأفـراد في العـالم الغـربي يعنـي هنـاك شـكوك في صحة هـذا الاعتقـاد، ويعـود سـبب ذلـك إلى تـأثير عوامـل معينـة في

خلق هذا الخضوع أو في فرضه ولمعرفة هذا التأثير فان للنظرية الماركسية رأي فيه.

ثانيا النظرية الماركسية: تنطلق هذه النظرية من فكرة انه ليس للعقد الاجتماعي دخل وراء شرعية الدولة وما يقرر هذه الأخيرة هو عامل العلاقات الإنتاجية المرتبطة بالنموذج الاقتصادي الرأسمالي الذي تشيد عليه أسس الدولة القانونية والسياسية. فالحياة المادية للمجتمع، سياسيا وثقافيا، ما هي إلا انعكاس لطريقة الإنتاج المطبقة داخل المجتمع، وهذا يعني أن شعور الفرد ليس هو الذي يقرر مواقفه وإنما الحالة الاجتماعية هي التي تقرر شعوره. فبناء المؤسسات السياسية والقانونية للمجتمع يتم تأطيرها بالبنية التحتية الاقتصادية للطبقة المسيطرة البرجوازية فكل ما يصدر من هذه المؤسسات هو انعكاس للمصالح هذه الطبقة. وعليه فان الدولة ومؤسساتها تستمد شرعيتها من شرعية الطبقة البرجوازية وقدرة هذه الأخيرة على خلق تماثل القاعدة معها من خلال قدرتها على خلق الوهم الاجتماعي بان الدولة هي كيان تجريدي في خدمة المجتمع السياسي. أن قدرة هذه الطبقة على خلق الوهم الاجتماعي متوقفة على قابلية هذه الأخيرة في ربط إشباع مصالح الطبقات السفلى بوجودها على قمة السلطة وإمكانية تأطيرها لهذه الطبقات من خلال أيديولوجيتها. وحسب هذه النظرية أن لا شرعية للدولة إلا عندما تكون الطبقة البروليتارية هي المسيطرة على السلطة. وهذه الشرعية هي شرعية مرحلية، لان برنامج حكم الديكتاتورية البروليتارية

بتطبيقه للنظام الاشتراكي، يهدف إلى تحويل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لملكية الدولة من اجل القضاء على الفوارق الطبقية وكمرحلة للوصول إلى تطبيق الشيوعية. وبعد القضاء على الفوارق الطبقية بفضل هذا الانجاز سوف تنتهي الدولة كمعبرة لمصالح طبقية معينة وكما يقول انجلز (عندما تحل إدارة الأشياء وقيادة العمليات الإنتاجية محل إدارة حكومة الأفراد، فالدولة لا يقضى عليها وإنما ستذبل) ومع ذبولها تنتهي فكرة شرعيتها أن النقد الذي يمكن يوجه لهذه النظرية هو طوبائية الفكرة في تأكيدها على قدرة حكم الطبقة البروليتارية كطليعة ثورية قادرة على تغيير من طبيعة الدولة . فمن اجل أن تكون الطبقة القادرة على تحقيق التغييرات الجوهرية داخل المجتمع يجب عليها أن تكون مستقلة عن كل الطبقات الأخرى ليس فقط بسبب عددها وإنما بسبب قوة تلاحمها الطبقي الذي يمنحها هذا الاستقلال حيث يعبر عنه من خلال ثقافتها الطبقية.في حين وما ظهر مع الواقع ، فأن حاجة هذه الطبقة للمجموعة المثقفة – ومهما أعطي لها من تسمية- من اجل تنويرها وتقوية شعورها الطبقي، جعلها من الناحية النظرية والعملية مجموعة تابعة لهذه الأخيرة، لكون أن هذه المجموعة هي خالقة الفكرة وحتى ولو اخذ بنظر الاعتبار فكرة كرامشي لتبرير هذا اللجوء في تأكيده على (أن هذه المجموعة تشكل الشريحة العضوية للطبقة العمالية التي تمنح لهذه الطبقة انسجامها وقوة شعورها. لان هذه الشريحة هي تعبير عن قوة هذه الطبقة وهي في نفس الوقت مالكة معرفتها) .

في الواقع أن حاجة الطبقة العمالية للمجموعة المثقفة لا يعني فقط تبعيتها لها وإنما أيضا عدم قدرتها على قيادة التغيرات لكون أن عملية التغير ستكون تعبير عن اعتبارات ومعطيات وأفكار من يملك المعرفة وليس من يكون في محل التبعية ومهما حاول المرء تبرير هذا التصرف بمعطيات ثانية. يضاف إلى ذلك أن اعتبار المجموعة المثقفة الشريحة العضوية ومالكة المعرفة هو اعتراف صريح بغياب الثقافة البروليتارية كطبقة بحد ذاتها لان شعورها بالوعي الطبقي لن يتم تحقيقه إلا من خلال تدخل المجموعة المثقفة من جهة ومن جهة أخرى وكنتيجة طبيعية لحالة تملك المعرفة للمجموعة المثقفة فان الانتماء والشعور بالوعي الطبقي الذي سيتمحور حول موضوع المعرفة سيقوي من الأسس الطبقية لمالكي المعرفة على حساب المجموعات التابعة لها فكريا وبالخصوص كلما أثيرت فكرة المعرفة وعلاقتها بقيادة السلطة وعملية التغيير. لذلك فرفض خضوع هذه المجموعة لمن لا خبرة له ستثير لدى هؤلاء (شعور بالذنب كلما طرحت فكرة السلطة).ويدفعها هذا الشعور بالتمسك بالسلطة وبشكل استبدادي مما يمنع من تطور الطبقة العمالية من جهة ومن جهة أخرى مرحلية وجود الدولة مالكة وسائل الإنتاج سيثبت وعلى حساب هذه الطبقة حينما يصبح العامل أداة بيد السلطة بهدف خدمة الاقتصاد بدلا من أن يكون الاقتصاد في خدمته.أي بعبارة أخرى أن نتائج التطبيق الاشتراكي تتوافق ونتائج التطبيق الرأسمالي بكون يبقى العمل والطبقة العمالية أداة لخدمة العمليات الإنتاجية

وليس العكس. وعليه وفي هـذه الحالـة فـان الدولـة حتـى في التفكـير المـاركسي سـتبقى محافظة على طبيعتها ولن تتغير بكونهـا تعبـير عـن سـيطرة طبقـة- المجموعـة المثقفـة والتكنوقراطية والبيروقراطية - تمارس عقلية الوصـاية عـلى طبقـة ثانيـة لكونهـا صـاحبة المعرفة. وكما يقول بوكانين (وجود السلطة يعني وجـود السـيطرة وكـل سـيطرة تعنـي وجـود جماهـير خاضـعة) وبهـدف تـأطير هـذا الخضـوع فـان اللجـوء إلى المعطيـات الأيديولوجية تعتبر خير وسيلة لخلق شرعية ما حول قيادة الدولة.

في الحقيقة أن القول بخلق الشرعية يعني عدم وجودها أصلا وإنما يعمل عـلى اسـتحداثها. ولا تهرب عملية الاستحداث من كونها عملية سرقة ضمير الفرد من خلال بعـض المعطيـات التـي لهـا اثـر مـا عـلى نفسـيته بسـبب الواقـع الاجتماعـي والاقتصـادي والثقـافي للفـرد والمجموعات. وتتم عملية سرقة الضمير من خلال اسـتعمار شـعور الفـرد والجماعـات عـن طريقي الخوف والتعويض. فممارسة القمع بشكله المادي - ممارسة التعذيب – أو المعنوي – إفراز الفرد أو المجموعات كمجموعات مناهضة أو ضد النظـام – تجـبر هـذه الممارسـات الأفـراد والمجموعـات، بسـبب دافـع الخـوف، الخضـوع إلى قيـاديي الدولـة وممثليهـا. أما استعمار الشعور عن طريق التعويض فانه يـتم مـن خـلال إغـراء الأفـراد والمجموعـات بالعوائد المادية أو المعنوية بإضفاء صفات المناضـل وإطـراء المـديح والتقريـب إلى السـلطة وإدخالهم ضمن المجموعات القيادية وبشرط التنازل عن حريتهم بالانضباط بقواعد السـلم

الهرمي للسلطة الدولة. أن هذه الممارسات لم تقد فقط إلى قيام الشرعية والتي وان وجدت فان سرعان ذبولها يتم مع بوادر انهيار القواعد التي تمت عليها تشيد الدولة، وإنما قادت أيضا إلى المزج بين فكرة قانونية الشيء وشرعيته. فتمكن مجموعة ما من الوصول إلى قمة الهرم السياسي وقيادة الدولة ومؤسساتها على ضوء قواعد الدستور يمكن وضعه في المجال القانوني، ما دامت هذه المجموعة ملتزمة بالقواعد الدستورية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة شرعيتها إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار أن الدستور ما هو إلا منحة من قبل القيادة تشرعها لنفسها لتنظيم الحياة السياسية وبشكل يتوافق مع معطيات أيديولوجيتها. وان وقف العمل بهذا الدستور يبقى بيد هذه القيادة كلما شعرت بان مصالحها معرضة للخطر. في حين فكرة الشرعية لها عمق اكبر (.. يرتبط بالتاريخ الوطني – للمجتمع – والموقع الجغرافي والقيم الثقافية مثلما لها ارتباط بالعلاقات الطبقية المرتبطة بطريقة الإنتاج ....ولكونها نتاج للتاريخ الإنساني فلابد عند دراسة الدولة – وشرعيتها – أن تؤخذ بنظر الاعتبار مساهمات المسيرة التاريخية والفلسفية والنظرية السياسية إلى جانب معطيات الاقتصاد السياسي) .

ثالثا النظرية العقلانية الشرعية

أن ولادة الدولة الحديثة في العالم الغربي إن كان يعبر عن الشعور بالوعي بوجود الفوضى السياسية التي كانت تعم المجتمع الإقطاعي والصفات المتخلفة للامتيازات والعلاقات الاقتصادية المتحكمة داخل هذا المجتمع وغياب الحريات والمساواة بين

الأفراد، فان القانون الروماني الذي شيد على فكرة المساواة فسح المجال أمام البرجوازية الصاعدة كطبقة الاستفادة من هذا التواجد القانوني لوضع قواعد التنظيم القائم على فكرة المساواة في الحقوق وضمان النظام القانوني لها . ومن خلال هذه الفكرة بحثت شرعية الدولة لا على أساس مطابقتها للمعايير الأساسية التي تم وضعها وإنما من خلال شعور الأفراد والفاعلين الاجتماعيين بضرورة وجودها. ففكرة الخضوع للدولة لم تولد من فكرة تملكها لسلطة احتكار استخدام القوة وإنما من خلال حاجة المجتمع العقلانية للتنظيم ولضمان الحماية القانونية للنشاطات الاقتصادية وحماية الملكية الخاصة. بعبارة أخرى أن الدولة تستمد شرعيتها ليس في تطابقها مع قواعد النظام القانوني الموضوع فقط وإنما من خلال قدرة قواعد هذا النظام على التعبير عن التمثيل الاجتماعي للقيم المطلقة لهذه القواعد حينما تأخذ هذه القواعد ليس كأهداف بحد ذاتها وإنما كوسيلة لتأسيس السلوك الاجتماعي المرغوب فيه ونبذ الغير مرغوب فيه من قبل الجميع، أفراد كانوا أو جماعات. وفي هذه الحالة تصبح الدولة كضامنة لهذا التأسيس بما تملك من قدرة على(الإقناع والفرض) وذلك حسب رأي ماكس فيبر Weber Max.

إذا كان وراء حاجة المجتمع للتنظيم تكمن تلك الدوافع التي تدفع بأفراد المجتمع القبول بالخضوع إلى سلطة عليا تأخذ كنموذج وكمصدر للتماثل يتم على ضوؤها التفريق ما بين هو ايجابي للمجتمع وما هو سلبي، فان هذا التصرف ينساق في إطار

(قدرة الأفراد العقلانية في تحقيق أقصى المنافع الشخصية) كما يقول بـذلك تيمـوثي لـيم Timothy C Lim. وتلعب التنشئة الاجتماعية والسياسية دورا في ذلـك والتـي تفـترض إنها تتم على المستوى القاعدي وبشكل طوعي. ولكـن هـذا لا يمنـع مـن أن يكـون وراء هذه العملية جهد سلطات الدولة في تعبئـة الأفـراد والمجموعـات وراء أهـداف معينـة، ترى إنها ضرورية في عملية تطور المجتمع سياسيا واقتصاديا. وما يجـب الإشـارة إليـه في هذا الخصوص أن عملية التعبئة غالبا مـا تتصـف بمرحلتيهـا بمعنـى أنهـا عمليـة مؤقتـة مرتبطة بظرف معين وقد تفقـد فعاليتهـا إن طالـت مـدة اسـتغلالها بسـبب الاسـتهلاك السريع للأهداف التي كانـت وراء اللجـوء إلى اسـتخدامها، خصوصـا إذا مـا تعرضـت أو فقدت هذه الأهداف معنى وجودها، بسبب اكتمال إشباعها أو تغير الظـروف المحيطـة بالمجتمع داخليا وخارجيا. لذلك فان الشرعية التي تقوم فقط على هذا الأساس غالبـا مـا تجد صعوبة في اسـتمرار وجودهـا. والعكـس مـن ذلـك فـان الشرعيـة التـي تركـز عـلى المراهنة بدور التنشئة الاجتماعية والسياسية في استمرار صيرورتها لهـا أكـثر الحظـوظ في ترسيخ قواعد وجودها لان التعليم الذي سيرتبط بمعطيات عملية التنشئة وتـداخلها مـع نمط الثقافة وقيمها يعد اكبر ضامن لاستمرارية شرعية الدولة ومؤسساتها.

كخلاصة، يمكن للمرء القول أن فكرة شرعية الدولة تبقى قضـية أخلاقيـة وقانونيـة فهـي أخلاقيـة لكونهـا تتعلـق بطريقـة ممارسـة القـائمين عـلى سـلطة الدولـة للصـلاحيات

المنوط إليهم وفلسفتهم السياسية التي تعبر عن نظرتهم لطريقة تصورهم لتنظيم حياة المجتمع. وهي قانونية لان على ضوؤها تتحدد مجالات نشاطات الدولة التي يضع الدستور حدودها برسم ما هو شرعي وما هوغير شرعي وذلك بتحديد نطاق ما هو غير شرعي في تجاوز هذه الحدود المتفق عليها مسبقا. أن هذه الحدود هي التي تمنح القائمين على إدارة سلطة الدولة الاستمرار في مواقعهم السياسية، ومن اجل معرفة كيفية ممارسة سلطات الدولة لابد من البحث في موضوع الحكومة لكون أن هذه الأخيرة هي المسئولة على تمثيل الدولة وسيادتها.

الفصل الثالث

الحكومة

الحكومة وكيفية تكوينها

في البداية لابد من القول أن ليس هناك دولة بدون حكومة وحتى في تلك الدول التي تكون السلطات محصورة بيد رئيس متفردة بها أو شخصية كرازماتيكية لا تنازعها أي سلطة ثانية في قيادة الدولة، الحكومة تبقى المؤسسة التي لابد منها لإدارة أعمال الدولة. فعلى من رغم دور الرئيس في تمثيل الدولة في المحافل الدولية لكونه يمثل الرمز الوطني للسيادة وتبعا للثقافة السياسية القائمة وطبيعة قواعد الدستورية التي قد تنص على كونه أيضا رئيس الحكومة كما هي الحالة في النظام الأمريكية، تبقى الحكومة الجهاز الفعال داخل الدولة لكون أن مسؤولية تنظيم حياة المجتمع بكل جوانبها تقع على كاهلها. أن أهمية وجود الحكومة أنما جاء وليدة تعقد العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التي تفرض قيام التنظيم الضروري لاستمرار المجتمع. ويعني التنظيم وحسب رأي كوشكيشي توزيع المسؤوليات على أجهزة متنوعة وهذا التنوع هو الأخر نتيجة الاختصاصات التي تتمتع بها وللصلاحيات المنوط لها. أن القول بالتنظيم يعني وجود هيكلية معينة تنضبط بقواعد ومعايير تحدد طريقة العمل الداخلي.وهذه الهيكلية هي التي تمنح التنظيم قوته وفاعلية أعماله في تحقيق الأهداف المرغوب الوصول إليها. ولهذا فان محاولة القوى السياسية أحزابا كانت أو تنظيمات، ومهما كان نوعها وتأثيرها داخل المجتمع، في السيطرة على الحكومة والاستيلاء عليها هو وراء صراعهم السياسي ، لان التمكن منها يساعدها على ترجمة

أيديولوجيتها إلى سياسة. فما هو معنى الحكومة ؟ في الواقع هناك ثلاث معاني على الأقل للحكومة :

1- المعنى الأول ويشير إلى العمل والقيادة والطريقة التي تمارسها السلطات السياسية بعبارة أخرى الحكومة حسب هذا المعنى تعني إدارة الدولة.

2-المعنى الثاني ويشير إلى ذلك الجهاز الجماعي المكون من مجموعة من الوزراء - وفي بعض الأحيان ينظم إليهم وكلاء الوزارات – ويترأسها شخصية تسمى بتسميات مختلفة حسب النظام السياسي المطبق وطبيعته. فقد تسمى برئيس الوزراء كما هو الحال في اغلب الدول العالم أو مستشار كما هو الحال في ألمانيا أو رئيس المجلس كما هو الحال في ايطاليا أو الوزير الأول كما في فرنسا. وهذا الجهاز يمتلك الصلاحيات المنوط له من قبل الدستور لإدارة الدولة.

3- المعنى الثالث ويشير إلى مجموعة السلطات العامة الدستورية التي تأخذ شكل المؤسسات المالكة للقوة السياسية التي حدد ت صلاحياتها من قبل الدستور وهدف وجودها هو إدارة شؤون الدولة.

أن ما يمكن استنتاجه من المعاني المذكورة أن الحكومة هي جهاز الذي يقوم بالأعمال التنفيذية والإدارية الضرورية لاستمرار وجود الدولة على المستويين الداخلي والخارجي وذلك من خلال السياسات التي تضعها والقرارات والمراسيم التي تصدرها

في هذا المجال أو من خلال وضعها موضع التطبيق للقوانين التي تشرعها السلطة التشريعية . فعلى المستوى الداخلي يقع على كاهلها القيام بإشباع المطالب المتنوعة للشعب من خلال وضع السياسات الضرورية لذلك، إضافة إلى وظيفة المحافظة على ضمان الأمن الداخلي ضد كل ما يؤثر على وجود المجتمع أو أي تهديد يأتي من الخارج. أما على المستوى الخارجي فإنها الجهاز المسئول على تمثيل الدولة على المسرح الدولي من خلال المؤسسات التي تخلقها على المستوى الداخلي والخارجي وهدفها هو المحافظة على المصالح القومية للبلد. ولكونها الجهاز التنفيذي، فإنها مسئولة أمام البرلمان عن أعمالها في الأنظمة البرلمانية ،لكون البرلمان يمثل الشعب صاحب السيادة من خلال نوابه حيث يتم تعيين رئيس الحكومة- وبناء على ما تحدده قوانين الانتخابات - أما من قبل رئيس الدولة بعد فوز الحزب الحاصل على أكثرية المقاعد النيابية من بين عدة أحزاب تختلف فيما بينها أيديولوجيا، أو أن نظام الاقتراع يسمح بإعطاء احد الأحزاب أغلبية مطلقة، وبهذه الحالة فان رئيس الحزب هو الذي يتولى رئاسة الحكومة كما هو الحال في بريطانيا. أما في الأنظمة الرئاسية كحال الولايات المتحدة الأمريكية فان رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية. وعلى عكس الأنظمة البرلمانية فالرئيس هنا لا يخضع إلى السلطة التشريعية بسبب مبدأ فصل السلطات. أما في الأنظمة التي أخذت بالنظام المزدوج أي بنظامي البرلماني والرئاسي حالة فرنسا، فالحكومة تتشكل من قبل الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد

البرلمانية ورئيسها يعمل تحت إشراف رئيس الدولة الذي يعينه وتكون في نفس الوقت مسئولة سياسيا أمام البرلمان حيث يتمتع هذا الأخير بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ولكن مع فارق معين بدأ يتطور كاتجاه جديد في التفكير السياسي الفرنسي. فبعد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 والتغير الدستوري الذي تم في عام 2008،فان رئيس الدولة وبسبب انتخابه عن طريق الاقتراع العام لن يكون فقط مشرف على عمل الحكومة بل يشارك في عملها عن طريق توجيهاته التي يفترض بالحكومة الالتزام فيها. بمعنى أخر لم يعد رئيس الحكومة هو الذي يعد برنامج حكومته بل انه أصبح منفذ لتعاليم رئيس الدولة مع استمرار نفس الوضعية الموجودة في الأنظمة البرلمانية بصلاحية السلطة التشريعية برقابة أعمال السلطة التنفيذية بإسقاط الحكومة أذا لم تستطع هذه الأخيرة من الحصول على ثقة النواب. أن هذا التحول في التصرف السياسي يظهر تأثير التفكير الأمريكي على القيادات السياسية الفرنسية بسبب عولمة العالم وتأثيرات نتائجها على الأفكار السياسية. ويتجلى هذا التأثير في هذا المجال في محاولة القيادة السياسية الجديدة الفرنسية تبني نفس التصرف القيادة الأمريكية حيث تكون الاهتمامات السياسية الإجمالية من صلاحية الرئيس في الوقت تبقى اهتمامات أفراد السلطة التشريعية منحصرة (مثلا بالعوامل المتعلقة في إعادة انتخابهم .) مع فارق أن في الأنظمة البرلمانية تبقى مواضيع السياسة العامة من اختصاصات النواب.

أن مسؤولية الحكومة أمام البرلمان سواء في الأنظمة البرلمانية أو المزدوجة لا يعني غياب التعاون فيما بينهم بل العكس فان مبدأ التعاون بين السلطات هو السائد بدلا من مبدأ فصل السلطات. أما عن تشكيل الحكومة في نظام البرلماني وكما ذكر أعلاه، فأنه يعكس فوز حزب ما بأغلبية المقاعد البرلمانية حيث تسمى في هذه الحالة الحكومة بحكومة الأغلبية المنسجمة أو شبه المنسجمة. إلا انه يحصل في بعض الأحيان أن حكومة الأغلبية تتشكل من حزبين يتقاسمان نفس الاتجاهات الفكرية : فقد تفرز نتائج الانتخابات على حصول حزبيين بشكل متناصف أو بأقل من ذلك على المقاعد البرلمانية، فتفرض هذه الوضعية صيغتها على التشكيل الحكومي، حيث تسمى الحكومة المنبثقة من هذه الوضعية بحكومة الأغلبية المؤتلفة أو تسمى في بعض الأحيان بالأغلبية المؤتلفة الشبه المنسجمة، أذا كان هناك فرق قليل لصالح حزب على الأخر. إلى جانب هذا النوع من الشكل الحكومي هناك شكل ثاني يعرف باسم حكومة الأقلية، وفي أساس هذا التشكيل هناك حالة الأوضاع الداخلية للمجتمع السياسي الذي يتسم بالاضطراب السياسي وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الحصول على المقاعد البرلمانية الكافية التي تمهد لتشكيل حكومة واضحة المعالم لذلك فان الحكومة التي تتشكل أما أن تأخذ لها صورة حكومة بدون دعم من الغالبية أو أن تكون حكومة مدعومة من غالبية النواب المختلفين فكريا. وكما ذكر أعلاه أن تشكيل هذا النوع من الحكومات إن كانت الأوضاع السياسية تكمن وراءه،

فإنها تأخذ لها صفة الوقتية، أي بمعنى أخر أن وجودها يبقى متوقف على قدرة الأحزاب السياسية والقوى المعارضة في حل مشاكلها وقدرتهم على تشكيل الأغلبية في البرلمان متجاوزة بذلك خلافاتها وتشكيل ائتلاف لإسقاط الحكومة القائمة أو دعمها.

في الواقع إذا كان هذا التنوع هو في أساس التكوين الحكومي فان في داخل هذين النوعين هناك تنوع ثاني يظهر مدى تأثير الأحزاب السياسية في التشكيل الحكومي. فعلى العكس من حكومة الأغلبية وحكومة الأقلية هناك أيضا في الأنظمة البرلمانية وبالخصوص في بريطانيا منذ عام 1937 وفي فرنسا أيضا التي أخذت بها في فترة معينة من حياتها السياسية وذلك عام 1966، بما يسمى بحكومة الظل في بريطانيا والحكومة المعاكسة في فرنسا. وتجد هذه الحكومة جذورها في الحكومة التي فشلت لأسباب معينة وعدم قدرتها على مواصلة عملها أما بسبب سحب الثقة عنها أو بسبب الانتخابات. وتهدف هذه الحكومة من خلال تشكيلها الحصول على السلطة مرة ثانية. وتتكون هذه الحكومة التي لا تتمتع بصلاحيات فعلية، من رئيس الحزب المعارض ووزراء من الحكومة السابقة، كما هو الحال في بريطانيا أو يضاف إلى ذلك ضم عناصر من المجتمع المدني التي لم تحتل يوما ما مراكز المسؤولية كما هو الحال في فرنسا . في الحقيقة إذا كانت حكومة الظل لا تتمتع بصلاحيات فعلية ألا إننا نلاحظ، وكما تظهر الاتجاهات الفكرية في فرنسا وبعد الانتخابات الرئاسية

لعام 2007، بان أطراف أحزاب اليسار حاولت أحياء هذه الصيغة في التعامل السياسي وذلك بتشكيل السلطة المعارضة والتي هدفها ليس فقط عرقلة الحكومة وإنما في الحد من سيطرة أحزاب اليمين على الساحة السياسية ولكن يبدو إن هذه المحاولة لم تعطي لحد الآن أي مردودية سياسية فعالة.

أن طريقة تشكيل الحكومة في النظامين الرئاسي والبرلماني تلعب دورا مهما في أسلوب عمل الحكومة والحرية التي تتمتع بها في انجاز أهدافها. فالحكومة في النظام البرلماني تتمتع بحرية المبادرة في التشريع من خلال اقتراح مشاريع القوانين على البرلمان، يضاف إلى ذلك سيطرتها على إجراءات العمل البرلماني بسبب التعاون بين السلطتين كنتيجة طبيعية لتكوين الحكومة التي تجد جذورها داخل الأغلبية البرلمانية. ولكون أن اغلب الوزراء هم أعضاء من الحزب الفائز بالانتخابات، فان هذه الوضعية تساعد أعضاء الحكومة على الالتزام بالبرامج السياسية التي طرحوها أثناء عملية الانتخابات. في حين يعاني الرئيس في الأنظمة الرئاسية كحالة الولايات المتحدة من مشكلة السلطة وبالخصوص في مجال التشريع، حيث تتصف سلطته بأنها موزعة بينه وبين الكونغرس مما يجعل الرئيس في كثير من الأحيان تحت رحمة النواب والشيوخ. ومع غياب حدود هذه السلطة بشكل ثابت، فان الخلافات سرعان ما تدب فيما بينهم و وتعطل ثم عمل السلطة التنفيذية. يضاف إلى ما ذكر أن قوة فعالية الحكومة أيضا تختلف بين النظامين فإذا كان التعاون بين السلطات في النظام

البرلماني يجبر النواب(على الالتزام بالسياسة العامة للحكومة فانه من الصعب تحول البرلمان كناطق أو معبر عن الخصوصيات الجهوية كما هي الحالة مع الأنظمة الرئاسية حيث يضع مبدأ الفصل بين السلطات في الأنظمة الرئاسية النواب في موضع الدفاع عن المصالح الأكثر أنية ناخبيهم وما يحمله- هذا الدفاع – من فوائد وسلبيات)، ولكون أن مصالح بقاء النواب كنواب مرتبطة بشكل مباشر مع مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل مصالح ناخبيهم فان الدفاع عن الخصوصية الجهوية سينعكس تأثيره على عمل الحكومة والتقليل من فاعليتها السياسية في مجال السياسة العامة.

أما بالنسبة لسياسة التحالفات لتشكيل الحكومات فإنها تملك منطقها الخاص والذي يقوم على أساس قدرة الأحزاب السياسية على استغلال التقارب الأيديولوجي والسياسي فيما بينها لتحقيق الحد الأدنى من أهداف برامجهما السياسية. فلكون أن ظروف وصول هذه الأحزاب إلى السلطة لم تمنحهما الإمكانية للحصول على غالبية المقاعد البرلمانية التي تمكنهما من تحقيق جل أهداف برامجهما، فان القبول بالحد الأدنى يمنحهم فرصة البقاء على الساحة السياسية والعمل من خلال السلطة على زيادة انتشارها الشعبي داخل المجتمع وذلك من خلال اللعب على الشعور بالأمل بتحقيق كل الأهداف الذي يخالج صدور المنظمين إلى صفوفها أو المؤيدين لها، بالفوز يوما ما بكل المقاعد البرلمانية. ولا تعني سياسة التحالف بالضرورة الاتفاق مع

المجموعات المؤثرة من الأحزاب السياسية فحسب، وإنما تعني أيضا الاتفاق مع أفراد مستقلين، وذلك من خلال قدرة الأحزاب السياسية على خلق الأمل أو تحقيقه لدى الأفراد عندما تقوم بتحقيق مصالحهم. ويدفع هذا الأمر بالأفراد للانتماء إلى هذه الأحزاب والنضال من أجل وصولها إلى السلطة السياسية لكي تتمكن من تحقيق برامجها المطروحة. ويتم ذلك من خلال عملية التصويت لصالح هذه الأحزاب أثناء أوقات الانتخابات. والسؤال الذي يطرح هو كيف تتم عملية التحالف لتشكيل الحكومة؟

إن المقصود بالتحالف وحسب تعريف كيلي اتفاق مجموعة من الأفراد أو مجموعات على :

أولا : مواصلة تحقيق أهداف مشتركة ومترابطة.

ثانيا : وضع الإمكانيات التي يمتلكونها بشكل مشترك بهدف تحقيق الهدف.

ثالثا : الترابط فيما بينهم وبشكل إرادي فيما يتعلق بتنفيذ الهدف والوسائل التي تساعد على تحقيقه.

رابعا : الاتفاق على توزيع الفوائد فيما بينهم بعد انجاز الهدف.

في الحقيقة أن تحليل ما ذكر أعلاه يبين لنا بان هناك أساس لابد من توفره من اجل إنجاح أي تحالف و هذا الأساس هو:

أولا : وجود قيم متشابهة إلى حد ما في برامج المجموعات السياسية والاقتصادية.

ثانيـا : وجـود تفـاوت نسـبي في الحجـم العـددي لكـل مجموعـه مـع وجـود توافـق أيـديولوجي في منظورهـا السـياسي. بمعنـى أخـر أن وجـود تفـاوت عـددي نسـبي بـين المجموعات لا يشكل عقبة أمـام التحـالف، ولكـن غيـاب التوافـق الأيـديولوجي، ومهـما كانت نسبة التفاوت العددي قليلـة فـيما بيـنهم فـان هـذا الغيـاب يشـكل عقبـة أمـام تشكيل الحكومات.

إن ما يتسم به التحالف هو اتفاق المجموعات المتشابهة فيما بينها عـلى تقاسـم المنـافع وبشكل يحقق لكل واحدة منها الحد الأدنى من العوائد، ولكن بشرط أن الثقل السـياسي لكل طـرف لابـد أن يكـون متسـاو مـع الأخـر. فـإذا لم يتحقـق هـذا الشرط فـأن هنـاك تحديدات تفرض تحقيـق الحـد الأدنى مـن العوائـد والتـي إذا لم تحـترم، فأنهـا تقـود إلى انهيار التحالف، ومثال على ذلك توزيع الحقائب الوزارية المهمة حسب قوة كل حزب

وثقله السياسي. وقد ينهار التحالف ليس فقط بسبب عدم احترام الأطـراف المتحالفـة لقاعدة تقسيم الفوائد، وإنما أيضا لزيادة عدد الأطـراف المتحالفـة، فكلـما ازداد عـدد الأعضاء المتحالفين، كلما ازدادت المشاكل والتعقيـدات، وبالتـالي ازدادت فـرص انهيـار التحـالف. ويـفسر انهيـار التحـالف في هـذه الوضـعية، بعـدم قـدرة المتحـالفين عـلى مواصلة سياسة المساومة فيما بيـنهم وبالخصـوص في مجـال تقسـيم العوائـد القابلـة للتوزيع. ويفسر هذا الانهيار أيضـا بتغـير الظـروف التـي قـادت إلى التحـالف وتـأثير

هذا التغير على مصالح المجموعات في تبديل وتغيير من سياساتهم تجاه بعضهم للبعض.

في الواقع يأخذ تغير الظروف اشكالا متعددة مثل: زيادة أو نقصان قـوة المـوارد الماديـة والعددية لطرف ما و اثر ذلـك عـلى إحـداث الاخـتلاف في وجهـات النظـر حـول قضـايا معينة أو يأخذ له شكل قيام انشقاق داخل حزب مـا في التحـالف وتغيـير وجهـة نظـره السياسية باتجاه الأطراف المتحالفة وتغير نظرة هؤلاء باتجاه سلوكية المجموعة المنشقة. ولا يتوقف تغيير السلوكيات السياسية للأطراف المتحالفة الواحدة باتجاه الأخرى بسبب تغير الظروف الداخلية للمجتمع فقط، بل قد يكون نتيجـة للتغـيرات الدوليـة المحيطـة بالمجتمع السياسي الداخلي. فعندما يطرأ تغيير نوعي في العلاقات الدولية أو ظهور أزمـة دولية، فهناك إمكانية لتغيير سلوكيات الأحزاب المتحالفة في إطار الحكومة بهذه الأجواء حينما يتخذ قسما منها مواقف تتناقض والاتفاق الذي تم على ضوءه تشـكيل الحكومـة. وكنتيجة فالاختلافات في المواقـف باتجـاه القضـايا الدوليـة إذا مـا تعمقـت، فـان أثارهـا ستنعكس عـلى الحكومـة في فشـلها مواصـلة أداء عملهـا بفاعليـة مـما يقـود إلى انهيـار التحالف وسقوط الحكومة. إن تحليل سياسة التحالفات المذكورة تبين لنا :

أولا : من هي القوى المسيطرة، بمعنى من هي القوى التي تشارك في إجراءات تشكيل الحكومة .

ثانيا : التكوين : ويقصد فيه من هي القوى التي تشكل الحكومة وما هي صفات الوزارة الائتلافية.

ثالثا : التفاوض : ويعني به ماهية الاستراتيجية والتكتيك المستعمل من قبل القوى بهدف انجاز الاتفاقات الجماعية.

رابعا : المنافع : والمقصود بها الفوائد التي تحصل عليها القوى التي نجحت في التوصل إلى الاتفاق.

خامسا : الاستمرارية : وتعني، ما هي العوامل التي تساعد على استمرار التحالف الوزاري.

في الحقيقة تعكس سياسة التحالف لتشكيل الحكومة، كما يظهره لنا التحليل أعلاه، وجود موقف تصارعي بين مصالح مجموعات سياسية ذات إيديولوجيات المتباينة، حيث يعرقل هذا الصراع المصلحي تمكن قوة ما على السيطرة على السلطة السياسية بمفردها الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في تحالفات مع قوى أخرى تتصف بمرونة سلوكها السياسي وقدرتها على المساومة وذلك من خلال :

أولا : استثمار إمكانياتهما المادية بهدف السيطرة على السلطة السياسية.

ثانيا : الاستفادة من موقعها الاستراتيجي داخل المجتمع.

ثالثا : الاستفادة من ظروف التفاوض بمعنى الاستفادة من الظروف المحيطة بالمجتمع أو من الظروف الداخلية.

إن الهدف النهائي من كل هذه الإجراءات هو تحويل التحالف الجزئي إن كان موجودا إلى تحالف أغلبية يستخدم كوسيلة من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.

أن ما يشجع الأطراف على التفاوض والتحالف هو ذلك الشعور بالخوف من استمرار الصراع والتنافس فيما بينهم إلى درجة قد تقود ليس إلى تمزيق المجتمع بل إلى إنهاء وجودهم بسبب الصراع. وان دل هذا السلوك على شيء فانه يدل على أهمية وجود الشعور الغيري في تجاوزه للشعور المصلحي والذي يعود له الفضل لتجنب مواصلة التنافس الذي قد يقود إلى تمزق المجتمع وذلك حسب رأي كامسون Gamson.

وتتحكم في الواقع ظروف البيئة السياسية وقواعد الثقافة السياسية في عملية التحالف. فإذا كان هناك إجماع من قبل كل الأطراف، أحزاب كانوا أو مواطنين، على قواعد اللعبة السياسية و على دور الأحزاب السياسية، فإنه من الممكن حصول الحكومة المؤتلفة على شرعيتها. يضاف إلى ذلك عامل قوة الاندماج الحزبي الذي يلعب دورا في التضامن الحزبي حيث يتحكم هو الأخر في سلوكية التحالف أو العكس. وحسب

تحليل روبرت دال Robert Dahl هناك أربعة أنظمة سياسية تختلف الواحدة عن الأخرى في درجة قوة الاندماج الحزبي للأحزاب العاملة في إطار النظام السياسي القائم. وهذه الأنظمة هي:

1- نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية كما هو الحال في بريطانيا.

2-. نظام الحزبين حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة نسبيا من الوحدة الداخلية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة كبيرة من الوحدة الداخلية مثل السويد والنرويج.

4- نظام تعددية الأحزاب حيث يتمتع كل حزب بدرجة ضعيفة من الوحدة الداخلية مثل ايطاليا وفرنسا.

ففي النظام الأول يتنافس الحزبان على الأصوات من أجل الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية. و تتسم المنافسة بينهم في داخل البرلمان بشدة قوتها. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يقوم تحالف بينهما إلا في حالات استثنائية جدا مثل ما حدث في تقارب وجهات النظر بين الحزبين أثناء الحرب العالمية الثانية. أما في النوع الثاني فتنافس الحزبين يتسم أيضا بالشدة إلا أنه من الممكن دخول بعض الأعضاء من حزب معين في تحالف مع الحزب الثاني، ويتم ذلك سواء داخل الكونجرس أو

داخل مجلس الشيوخ وفي مجالات محددة مثل مجال التصويت على بعض الإجراءات التشريعية والمالية كما هو الحال في ما يخص الحرب الأمريكية في العراق. أما في النظامين الثالث والرابع فسياسة التحالفات تأخذ موقعها الطبيعي داخل هذين النظامين. فبسبب تنافس الأحزاب فيما بينهم وعدم قدرة أي حزب على الحصول على السلطة السياسية بمفرده بسبب عدم تمكنه من الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، فهناك إمكانية للدخول في تحالف مع حزب أخر أو أحزاب ثانية بهدف الفوز بأكثر عدد ممكن من الأصوات التي سوف تؤهلهم للحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية ومن ثم تشكيل حكومة يتقاسم فيها أعضاء هذه الأحزاب الحقائب الوزارية فيما بينهم. وهناك ستة احتمالات للدخول في تحالفات تقود إلى تشكيل الحكومة منطلقين من فكرة قوة حزب ما والتي رمز لها بحرف وبرقم معين وهذه الاحتمالات هي :

1 - إذا كانت قوة أ = 1، وقوة ب = 1، وقوة ج =1 فهذا يعني أن أ= ب = ج.

وفي هذه الحالة هناك إمكانية لتحالف بين طرفين ضد أخر لان تساوي في مستويات القوى يفترض تحالف اثنين ضد الثالث إذا ما كان هناك تشابه في قيم أفكارهم

السياسية ومواقفهم باتجاه قضايا الساعة. ولكون أن دافع الحصول على أكبر عدد من المقاعد يفرض نفسه أيضا، فان التحالف بين طرفين ضد الطرف الثالث تصبح قضية رئيسية للحصول على السلطة والتمكن من تشكيل الحكومة.

2- إذا كانت قوة **أ** = 3، وقوة **ب** = 2، وقوة **ج** = 2. فهذا يعنـي أن **أ** أكـبر مـن **ب** وإن **ب** يساوي **ج**، وإن **أ** أصغر من **ب** + ج. وتعني هذه الحالة وجود مجموعتين ضـعيفتين تتنافسان ضد مجموعة تتسم بالقوة وتتطلب الضرورة وبشـكل دائـم دخـول **ب** و**ج** في تحالف ضد **أ**. ولا يمكن أن يتم العكس بمعنـى تحـالف **أ** و **ب** ضـد **ج** أو **أ** و **ج** ضـد **ب** لعدم حاجة **أ** لهذا التحالف بسبب تمتعه بالقوة.

3-إذا كانت قوة **أ** = 1، وقوة **ب** =2، وقوة **ج** = 2، فهـذا يعنـي أن **أ** أصـغر مـن **ب** وان **ب** =**ج**، وفي هذه الحالة سيتم التحالف بين **أ** و **ب** ضد **ج** أو **أ** و**ج** ضد **ب**

4- إذا كانـت قـوة **أ** = 3، وقـوة **ب** =1، وقـوة **ج** =1 ففـي هـذه الحالـة لا يمكـن قيـام تحالف بين **ب** و **ج** ضد **أ** لأن هذا الأخير يملك قوة جدا كبيرة. وحتـى وان كانـت هنـاك إمكانية لقيام مثل هذا التحالف فإنها ستكون نادرة.

5- إذا كانت قوة **أ** =4 وقوة **ب** =3، وقوة **ج** = 2. فهذا يعني إن **أ** أكـبر مـن **ب** وإن **ب** اكبر من **ج**، وعليه فإن قوة **أ** تكون أصغر من قوة كـل مـن **ب** + **ج** متحـدين. لـذا فـإن إمكانية التحالف ستتم بين **أ** و**ج** أو بـين **ب** و**ج**، لأن التحـالف بـين المجموعـات القويـة يكون أقل حدوثا من التحالف بين المجموعات المتفاوتة القوة.

6- أذا كانت قوة **أ** =4 وقوة **ب** =2 وقوة **ج** =1 فيعني هذا أن **أ** يملك قوة اكبر من قوة **ب** و**ج** ولكن مع فارق بين هذا الاحتمال وسابقه هو في كون أن **ب** اكبر من قـوة **ج** وفي هذه الحالة ستكون قضية التحالفات نادرة بينهما.

يفترض من خلال هـذه الاحـتمالات السـتة أن تصرف الأطـراف السياسـية في تحالفـاتهما يكون بشـكل عقـلاني ويتبـع قواعـد نظريـة اللعبـة، والتـي تعنـي، اللجـوء إلى عقلانيـة الاختيارات بهدف الحصول على اكبر الفوائد أو إشـباع أكـثر المطالـب إلحاحـا. ولا يعنـي الحصول على اكبر المنافع تحقيق غالبية ما يراد تحقيقـه بـل الحصـول عـلى الحـد الأدنى مما يمكن تحقيقه. أن الغاية من وراء اللجـوء إلى هـذه الطريقـة في العمـل،هو لتفـادي المشاكل المعقدة أو لإيجاد الحلول لها. ولكون أن في أساس منطق هذه النظريـة يفـترض أن اللاعب يجهل ما سيقدم عليه غريمه من تصرفات ولكن عند تصرفه، فانه يأخذ بنظـر الاعتبار الاحتمالات التي يمكـن أن يلجـأ إليهـا غريمـه، لان التغـاضي عنهـا قـد يـؤدي إلى خسارته. لذلك وبناء على هذا المنطـق فـان قيـام تحالفـات سـوف لا تـتم بـين الحـالتين الرابعة والسادسة، بينما تعتبر التحالفات شيء ضروري جدا في جميـع الحـالات الأخـرى، وذلك لأن جميع الأطراف يتصفون بضعف قوتهم. وفي الواقع أن الأخذ بالمبادرة في طرح مبـدأ التفـاوض والـدعوى إلى قيـام التحالفـات وتحديـد نوعيتـه هـي مـن سـلوكية هـذه المجموعات. ويعود السـبب وراء لجوؤهـا إلى ذلـك هـو خوفهـا مـن فقـدان موقعهـا عـلى المسرح السياسي كمجموعة صغيرة، أو أن خسـارتها المحتومـة في الانتخابـات، تجبرهـا عـلى اللجوء إلى هذه الإستراتيجية بهدف المحافظة على هـذا الوجـود. وقـد تثـير هـذه السياسـة بعض التساؤلات فيما يخص طبيعتها باعتبارها تكتيك يستعمل من أجل التوافق مع الظرف

السياسي والاقتصادي للمجتمع - وقد يكون هذا صحيحا -ولكن السؤال المهم والذي يطرح نفسه هو إلى أي حد سوف لن تتأثر المبادئ الأيديولوجية لهذه المجموعات بهذا التأقلم بتحول المبادئ الأساسية لتصبح مبادئ ثانوية ؟

لقد أثبتت التجارب السياسية لبعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأوروبية إلى ترك هذه الأحزاب لمبادئ كان المرء يتصورها أنها كانت المحرك الرئيسي للشعور السياسي. فقد تنازلت هذه الأحزاب عن مبادئها بسبب وضعية الظروف وتغيرها داخل المجتمع. ونتيجة لذلك فإن كل اتجاهاتها السياسية قد تغيرت هي الأخرى – ولو إنها بقيت من الناحية النظرية تدعو لها – مما أعطى الانطباع على أنها أصبحت أحزاب وسط .ويمكن للمرء إيجاد تفسير لهذا التحول في محاولة هذه الأحزاب التماثل مع المؤسسات السياسية للنظام بدافع، الفوز بالسلطة والمساهمة في تشكيل الحكومة، أو بدافع الخوف من فقدان موقعها السياسي. ويلعب هذا التماثل دورا في التخفيف من عنف مبادئها لأن الاستمرار بالتأكيد على الأخذ بالمبادئ الأصلية وبدون القيام بتعديل فيها ومع تغير الظروف يعني انحسار قوتها. ولكن أن أهم نتيجة يمكن استخلاصها من هذا التحول هو أن التماثل مع المؤسسات هو تغيير معنى مفهوم الصراع الذي كان يعتبر المحرك لسلوكها ليأخذ له صورة خلاف.

وكما هو معلوم، وكما يثبته الواقع السياسي، فان لكل خلاف حل، يمكن الوصول إليه عن طريق المساومة والتفاوض. لذلك فصيغة الوسط التي تتسم بها هذه الأحزاب

فرضها العمل السياسي والتعامل مع النظـام. لأنـه مـن المستحسـن لهـا اللجـوء إلى هـذا الأسلوب في التعامل السياسي بدلا من الاستمرار على التأكيـد عـلى العنـف الـذي سـيولد عنفا معاكسا والنتيجة النهائية ستكون لا غالب ولا مغلوب، بل يمكن أن تـؤدي وضـعية العنف إلى فقدان ثقة الأفراد بها أو بالقواعد السياسية للثقافة المنظمة للمجتمـع. ومـع غياب هذه الثقة لا يمكن للنظام السياسي الحصـول عـلى الشرعيـة واسـتمرارية وجـوده وسوف تنعكس نتائجها عليهم أيضا بفقدان المناصرين لهم.ولما كانت الشرعية تعبر عـلى حد تعبير سيمور مارتين ليبست Seymour Martin Lipset (عن قدرة نظام على خلـق الاعتقاد لدى الشعب بأن مؤسساته السياسية القائمة هـي أحسـن وسـيلة للمجتمـع) في بحثه عن التطور والتقـدم، لـذا فـان فشـل النظـام في تحقيـق هـذا الهـدف مـن خـلال حكومته، يعني أن المجتمع دخل في حالة عدم الاستقرارية السياسية التي قـد تـؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد تقود به إلى التخلف إذا ما قـارن المجتمـع نفسه مع مجتمعات أخرى. ولا يمكن لأي دولة في العالم أن تقبل بأن يصل بها الحال إلى هذا المستوى وهي في خضم الصراع الدولي من اجل السيطرة على العولمة .

أن تركيز التحليلات المذكورة أعلاه المتعلقة بتشكيل الحكومة وبالخصوص الحكومـات في الأنظمـة البرلمانيـة عـلى عـدد الأحـزاب وتقاسـمهم للمقاعـد في البرلمـان وعـلى تقـارب إيـديولوجياتها في تشـكيل الحكومـة، غـير أن تطـور الحيـاة السياسـية ومنـذ سـنوات

التسعينيات من القرن العشرين تميز بظهور أحزاب جديدة ولدت بسبب الأوضاع البيئية مثل أحزاب الخضر أو مع تحلل الأحزاب الشيوعية أو مع الحركات المناوئة للعولمة. وقد دخلت هذه الأحزاب والحركات في صراع مع الأحزاب القائمة واستطاعت أن تدخل في برلمانات بعض الدول. ومن بين نتائج هذا التطور الأخذ بصيغة الأغلبية النسبية في القوانين الانتخابية. وتعتبر هذه صيغة أكثر ديمقراطية من

سابقتها، الأغلبية المطلقة أو الأغلبية البسيطة، لأنها تعكس بشكل أكبر تمثيل الواقع السياسي للحركات والتنظيمات السياسية. ولكن نتائج هذا التطور انعكس على تشكيل الحكومات أيضا : فإذا كانت سياسة الائتلاف تقررها مصالح الأحزاب الباحثة عن تحقيق الحد الأدنى من الفوائد، فغالبا ما قاد انقسام الأحزاب إلى هشاشة الحكومات التي شكلت وانهيارها.وغالبا ما كان وراء هذا الانهيار قضية صناعة السياسات العامة. فكما هو معروف أن القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية المطلقة والبسيطة، فتشكيل الحكومة يقرره نواب البرلمان وبالتالي فسياسات الحكومة تعكس الاتجاهات السياسية لهم. أما القوانين الانتخابية التي تأخذ بصيغة الأغلبية النسبية، فالحكومة هي التي تقرر سياستها وان ممارسة الوزراء رقابتهم على وزارتهم يكون بشكل فعلي، مما يقود إلى استقرارية الحكومة كما يذهب إلى ذلك كل من ميكائيل ليفير Michael Laver وكينيث شيبيسل Kenneth A Shepsle.

في الواقع أن تقرير تشكيل الحكومة تحت صيغة الأغلبية النسبية يتم قبل وصول هـذه الأحزاب إلى السلطة وذلك مـن خـلال المفاوضـات بـين هـذه الأحـزاب قبـل الانتخابـات وليس من بعدها. وان استمرارية الحكومة متوقف على إرادة هذه الأحزاب في مواصـلة العمل سويا،لكون أن ائتلافهم قـائم عـلى مطالـب سـبق لهـم تحديـدها وطرحهـا عـلى الساحة السياسية وتم الاتفاق عليها من بعد . بمعنى أخر لا تتشكل الحكومة من داخل البرلمان وإنما جاء تشكيلها وليدة اتفاق مسبق بين هـذه الأحـزاب المؤتلفـة عـلى تقاسـم الحقائب الوزارية وعلى السياسة العامة.وحتى ولـو كـان هـذا الاتفـاق قائمـا عـلى مبـدأ تحقيق الحد الأدنى من المنافع فأن اتفاقهم على تقاسم الحقائب الوزارية يشكل النقطـة المثالية في تصرفهم . أن استقرارية الحكومة في هذه الصيغة، والتـي يمكـن وصـفها بأنهـا حكومة الأقلية المؤتلفة، تبقى متوقفة، ليس فقط على الحوادث والقضـايا التـي تسـتجد خارج الاتفاق الـذي تـم التوصـل إليـه والتـي قـد تـؤثر عـلى صيغة الائـتلاف في خلـق الانشقاق داخل الائتلاف وإنما تتوقف أيضا على فاعلية استمرار المفاوضات فـيما بيـنهم، سواء كان ذلك داخل الحكومة المشكلة أو مع المجموعـات الحزبيـة المسـاندة لهـا، كـما يذهب إلى ذلك كل من دانئيل ديرميلر Danial

Diermeler وميرلو انتونيـو Merlo Antonio، حيـث تعتـبر فاعليـة هـذه المفاوضـات بالنسـبة لهم،القاعـدة الرئيسـية التـي تعتمـد عليهـا الاسـتقرارية السياسـية للحكومـة. أن المقصود بالاستقرارية السياسية وحسب رأي جـورج تسيبيلسـس George Tsebelis

قدرة (مقاومة السياسة العامة القائمة للتغيرات) المفروضة عليها سواء من الداخل بسبب تباين في مواقف الأحزاب المتآلفة أو من خارج المتمثلة بظروف البيئة الخارجية .

بشكل عام أن ألأرضية التي تقوم عليها هذه المفاوضات في كل أشكال صيغ الائتلاف تبقى في جوهرها مرتبطة بإجراءات صناعة السياسة، كما يذهب إلى ذلك جورج تسيبيلسس George Tsebelis، وتجد صناعة السياسة العامة هذه أهميتها بكونها الوسيلة التي من خلال تضع الأحزاب السياسية برامج إيديولوجياتهما وأفكارهما محل التطبيق. ونقلا عن انتوني داونس Anthony Downs (فأن الأحزاب تعد السياسات من اجل الفوز بالانتخابات وليس العكس، الفوز بالانتخابات من اجل وضع السياسات).وان إجراءات إعاقة تنفيذها يتم عبر طريق حق الفيتو الذي تتمتع به الأطراف السياسيين إذا كان مثل هذا الحق منصوص عليه دستوريا أو أن اللعبة السياسية بين الأحزاب هي التي تحدد طبيعته أو تحدده نوعية العلاقة بين الأغلبية والمجموعات المؤتلفة.

أن المقصود بحق الفيتو هو تدخل طرف لإعاقة مجريات الأمور دفاعا عن مصالحه عندما تسد كل طرق التفاوض أمامه. وكنتيجة فكلما كثر عدد الأطراف التي لها حق استخدام الفيتو كلما زادت درجة عدم استقرارية الحكومة بسبب المواقف السياسية المتضاربة بين،المجموعة التي تحتل مناصب وزارية وبين تلك التي خارج هذه

المناصب : فإذا حاولت المجموعة الأولى المحافظة على استقلاليتها الذاتيـة التـي يفرضـها العمل الحكومي أمـام الإصرار السـياسي للمجموعـة التـي في الخـارج،وإصرار المجموعـة التي خارج الحكومة على مواقفها، برغبتها في الدفاع على مصداقية أهداف أفكارها أمـام التغييرات التي يفرضها إما عمل الحكومي أو ظروف البيئة الخارجيـة،يقود هـذا الإصرار إلى انهيار الحكومة عندما تنسحب إحـدى الأطـراف مـن الائـتلاف. وفي الحقيقـة يكمـن عجز الأحزاب السياسية عن مواصلة العمل سوية وراء هذا الفشل.فعـدم قـدرتهما عـلى التنبؤ بان آليات العمل الحكومي الائتلافي تفترض بان على الـوزير الالتـزام باختصاصـاته القانونية التي لا يمكن تجاوزها وان عليه أن يوفـق بـين أهـداف السياسـة العامـة وبـين ولاءه الحزبي فان أي تجاوز لهذه المعادلة ستنعكس أثاره على استقرار العمل الحكومي.وفي رأي كل من ارثر لوبيـا Arthur Lupia وكـار سـتروم Kaare Strom أن سياسـة الائـتلاف تواجه معضلتين، فعليها من جانب إرضاء الناخبين ومن جانب أخر، دعم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الأطراف المؤتلفة وهـذا الـدعم لا يـتم إلا عـبر قـدرة سياسـة الائـتلاف في تنفيذ ما تم الاتفـاق عليـه وبشرط حصـول موافقـة المـواطنين عليـه. ولكـن المشـكلة التي تواجهها الحكومات الائتلافية هي في وضـع هـذه الاتفاقـات محـل التطبيـق، فبـين تحقيق المصالح الآنية وبين مستقبل الائتلاف الملزم، فان سياسة استقرار الحكومـة تبقـى

معتمدة على ترابط الاستراتجيات التي تم الاتفاق عليها بين الأحزاب المؤتلفة كما يذهب إلى ذلك غليوم هايرينجرGuillaume Haeringer .

خلاصة القول أن تشكيل الحكومة وانهيارها يعتمد على طبيعة الأنظمة الانتخابية. فالأنظمة التي تأخذ بالأغلبية والتعدية الحزبية تلعب دورا في دعم الأحزاب الكبيرة التي غالبا ما تتشكل الحكومة من عناصر المنظمين لها خاصة إذا كانت هناك ثنائية حزبية. أما في حالة تجاوز هذه الثنائية وكان هناك مجموعة من الأحزاب الغير متكافئة فالأحزاب في هذه الحالة تكون مجبرة على اللجوء إلى سياسة التحالفات من اجل تكوين الأغلبية التي تساعدها على تشكيل الحكومة وذلك قبل الانتخابات أو بعدها. أن الفرق بين الدخول في تحالفات قبل أو بعد الانتخابات يظهر في استقرارية الحكومة وانهيارها : ففي الحالة الأولى،أي قبل الانتخابات علم المواطن الناخب بإمكانية هذا التحالف في إسقاط الحكومة في السلطة، يلعب هذا الرأي في دعم مواقف الأحزاب المؤتلفة في تجاوز كل الحساسيات السياسية،لان الهدف الرئيسي لديها هو استلامها للسلطة وتشكيل الحكومة الجديدة. في حين انه في حالة الائتلاف ما بعد الانتخابات فان خطورة انهيار الحكومة التي تتشكل تبقى متوقف على قدرة هذه الأحزاب على تقاسم المنافع والاستمرار على مواصلة الحوار فيما بينها. بعبارة أخرى أن رأي الناخب وليس فقط الأحزاب له دور في تشكيل الحكومة : فعندما تكون تحت يديه كل المعلومات المتعلقة بمواقف الأحزاب ووضعيتهم والإمكانيات المتاحة أمامهم في تشكيل الأغلبية البرلمانية، فان تدخله كناخب وكمشارك في صناعة القرار، لكون إيصال حزب ما أو ائتلاف معين إلى السلطة وتشكيل الحكومة، يتم عبر صوته. فيبين هذا التدخل أهمية المجتمع السياسي في الحياة السياسية للمجتمع.

الفصل الرابع

مفهوم السلطة

في مفهوم السلطة

ما هي السلطة؟

قلنا، منذ البداية، أن علم السياسة هـو علـم السـلطة والدولـة في آن معـاً نظـراً للـتلازم الوثيق بين هذين العنصرين واستحالة دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر. فـنحن لا يمكـن أبداً أن نتخيل وجود دولة بلا سلطة، أو سلطة بالمعنى القانوني، بدون إطـار مؤسسـاتي- اجتماعي تمارس فيه.

والواقع أن علاقة السلطة بالدولة هي كعلاقة الـروح بالجسـد. فالدولـة هـي الهيكـل أو الجسم التنظيمي الذي تتلاقى فيه شـتى النشـاطات الاجتماعيـة، والسـلطة هـي الـروح التي تحفز هذه النشاطات وتحدد مساراتها وغاياتها. ولـذا، فـالقول بـأن علـم السياسـة يهـدف الى دراسـة السـلطة في المجتمـع، والنتـائج التـي تتركهـا عـلى صـعيد تطـور هـذا المجتمع في منحى معين، لا يضيف شـيئاً جديـداً الى واقـع الحـال بمقـدار مـا يؤكـد عـلى الصيغة الترابطية بين هذين الوجهين من وجوه النشاط الاجتماعي.

ويعدد لنا جان مينو أقـوال المفكـرين التـي تشـدد عـلى الظـاهرة الاجتماعيـة للسـلطة، وينقل عن وليم روبسون قوله بان "علم السياسة يقوم على دراسة السـلطة في المجتمـع وعلى دراسة أسسـها وعمليـة ممارسـتها وأهـدافها ونتائجهـا". وعـن ليبهـولز قولـه بـأن "السـلطة هـي القـدرة عـلى فـرض إرادة بطريقـة مبـاشرة أو غـير مبـاشر عـلى كائنـات

بشرية". أو أن "علم السياسة هـو علـم كامـل للسـلطة يصـبح موضـوعه دراسـة التـأثير ودراسة من يمارس هذا التأثير.

وينسج جورج كاتلين على نفس المنوال عندما يعتبر بان "السلطة هي فعل الارادة الـذي ينشد بواسطته الانسان تحقيق رغباته، والصراع الذي ينشأ عن ذلـك ويحـاول أثنـاء كـل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفـة كـاللجوء الى العنـف أو الاقنـاع والاسـتنجاد بالتقاليد أو القاعدة القانونيـة". ويتفـق كـاتلين مـع ألبـير بريمـو عـلى القـول بـأن علـم السياسة هو دراسة الظواهر التي تؤلف جوهر الصراع أو النفوذ ضمن إطار الدولة مـن أجل بلوغ السلطة بالذات. ويقف ريمـون آرون الموقـف نفسـه عنـدما يعتـبر بـان علـم السياسة "هو كل ما له علاقة بحكم المجتمعات أي كل ما له صلة بعلاقـات النفـوذ بـين الافراد والجماعات.

من هنا ندرك الصلة القائمة بين السلطة والمجتمع. لكن ليس المجتمع بمعناه المجـرد، أي كتركيب لكائنات إنسانية، وإنما المجتمـع السـياسي المـنظم، بمعنـى الدولـة، الـذي ينشئ حقوقاً وواجبات للمواطنين. فالدولة هي الوحيدة القادرة على إنتـاج السـلطة وإبرازها بشكل ملموس من دون سائر التجمعات الحية الاخرى الممكنة. ومع إقرارنا التام بعدم قدرة الدولة على التدخل في وجود حقوق الفرد الطبيعية، باعتبارها تولـد مع الانسان بمعزل عن أي تنظيم اجتماعي، فان علينا مـن جهـة أخـرى التركيـز عـلى الدور الذي تلعبـه الدولـة، وبالتـالي السـلطة، في إنتـاج الحقـوق والواجبـات المدنيـة

والسياسية. وهنا تكمن بالذات مهمة السلطة في المجتمع السياسي، أي في إنتاج وتحديد حقوق وواجبات المواطنين عبر القوانين التي تضعها، أو تقوم بسنّها، وكل إهمال لهذا الدور الحيوي للسلطة كقوة منظمة للحياة الاجتماعية لا بد من أن يؤدي حتماً الى تعريض المجتمع الانساني لمخاطر التفكك والزوال. فالمجتمع المنظم لا يستطيع بلوغ الغاية الجوهرية لوجوده، أي تحقيق إنسانيته، إلا من خلال وجود السلطة القادرة على صيانة وحدته ووجوده.

فالسلطة، كما يقول جورج بيردو، هي شرط أساسي للنظام، وهي مولدة للحرية الفردية والعامة، بإعتبار أن هذه الحرية ليست ممكنة إلا في النظام الاجتماعي نفسه، أي في الخيارات الانسانية التي يلتزم بها الافراد بملءإرادتهم، والتي تدفعهم للتمسك بالشرائع الاخلاقية النابعة من القيم المترسخة في وجدانهم. وعلى هذا الاساس تصبح السلطة تلك "القوة الناجمة عن الوعي الانساني، والموجهة لقيادة جماعة في بحثها عن الخير العام، والقادرة، والحالة هذه، أن تفرض على أعضاء الجماعة الموقف الذي تريده، أي أنها قوة وفكرة في آن واحد"·

بيد أن هذه القوة الموضوعية في خدمة الفكرة لا يمكن أن تترجم إلا من خلال القانون الذي يتضمن امراً ونهياً في الوقت نفسه. فهو، أي القانون، عندما يأمر شخص ما بالالتزام بسلوك معين، فإنه يحرم في الآن ذاته على أي انسان آخر إختلاق العراقيل التي تمنع هذا الشخص من القيام بالواجبات المطلوبة منه. والقانون ليس فقط

الناموس أي القاعدة أو المقياس الذي نلاحظه ونراه في الطبيعة، وإنما هو أيضاً الشريعة الانسانية التي تمنح حقوقاً وتفرض واجبات ضمن إطار العلاقة المجتمعية بين الفرد وأقرانه. من هنا تتضح لنا خاصية السلطة كظاهرة قانونية تأخذ أبعادها الكبرى في قلب المجتمع الكلي التي هي شرط أساسي لوجوده فهي تنبعث من الافراد وتتوجه اليهم من خلال القوانين التي تفرضها عليهم عن طريق التوفيق بين عنصري الواقع الاجتماعي: أي القوة والحق.

لكن من أين تستمد السلطة هذه القوة وهذا الحق؟

في الواقع، ان ثمة أصلاً دينياً للسلطة منذ ان تكون الوعي الانساني في المجتمعات الاولى. وبالرغم من أن الشعور الديني لم يكن قد إكتمل في هذه المجتمعات الى درجة الوضوح التام الذي عرفه في ما بعد مع الايمان بالرسالات السماوية، إلا أن المجتمعات البدائية كانت تكن لقادتها إحتراماً يشوبه الخوف، وتنسب اليهم سلطات او قدرات فوق طبيعية. وكانت الخشية من عقوبة ناجمة عن قوى خفية، في حال مخالفة هؤلاء القادة، هي التي سهلت الى حد بعيد إضفاء صفة القداسة عليهم ولا سيما بسبب الدور الذي كانوا يلعبونه كحراس لعبادات المجتمع، او كوسطاء بين هذا الأخير وبين القوى الالهية. وهكذا نشأت السلطة كحصيلة تفاعل بين عوامل الخوف، والرهبة، والانبهار، وتمثلت بالشخص الذي كانت تعتبره الجماعة فوق مستوى الناس العاديين. وراحت هذه السلطة تمارس سحراً لا يمكن مقاومته من قبل الاعضاء

الآخـرين للجماعـة. فهـؤلاء القـادة، الـذين يمتلكـون السـلطة، كـانوا معتـبرين وكـأنهم يجسدون هذه القوى الخفية على الارض. ومع تعدد آلهة المجتمعات القديمـة، تنوعـت المصادر المقدسة للسلطة، وجعل الفكر الـديني مـن الملـك سـيداً مطلقـاً في مجتمعـه لا يسمح لأحد بمخالفته. فالملك- الكـاهن كـان المـؤتمن عـلى مقدسـات المجتمـع، وحارسـاً لآلهته. فكيف يمكن والحالة هذه مقاومة إرادته؟

بيد أن التطور الذي شهدته المجتمعات الانسانية، ولا سـيما في مرحلـة الـدول المدينيـة- اليونانية، كان لا بد مـن أن يـترك آثـاراً واضـحة عـلى فهـم المفكـرين والفلاسـفة لمسـألة السلطة، وإعتبار الدولة كهيئة إجتماعية تقوم على تلاؤم عقلاني من اجـل خدمـة الفـرد والمصلحة العامة، وساعدت الديانات السماوية التي ظهـرت، في مـا بعـد، عـلى تكـريس هذا المفهوم الذي يساوي بين الـبشر ملوكـاً أم رعايـا. وإنتقلـت الدولـة مـن إرث آلهـي ممنوح لبعض الاشخاص بفعل وضـعهم الاجتماعـي، الى أداة لخدمـة المجتمـع، والسـهر على مصالحه. وتحولت السلطة من مفهومها المقدس الذي كانت تذوب فيـه شخصـيات أعضاء الجماعة، لتصبح وسيلة لحماية الحقوق الطبيعية لهؤلاء الاعضاء.

وظيفة السلطة

يتحدد مضمون السلطة دائماً بالغاية التـي وجـدت مـن أجلهـا، أي بالـدور الـذي يتعـين عليها القيام به في إطار المجتمع. والواقع أن السلطة ليست مفهومـاً مجـرداً، وإنمـا هـي حقيقة واقعة تبرز بصورة جليـة في الدولـة الحديثـة مـن خـلال المؤسسـات الدسـتورية

والسياسية. من هنا الاهمية الكبرى التي يعلقها فقهاء القانون وعلماء السياسة على طبيعة ووظيفة هذه المؤسسات بإعتبارها القاعدة الموجهة لعمل النظام السياسي. فبمقدار ما تكون هذه المؤسسات مستقلة عن بعضها البعض ضمن إطار من التعاون والتكامل بمقدار ما يتجه النظام نحو الديموقراطية التي يجد فيها الفرد مجالاً رحباً للتعبير عن طاقاته وإمكاناته وتفتحها وتطورها. وبالمقابل، فان تمركز هذه المؤسات في أيد واحدة يعني، بكل بساطة، القضاء التام على الحرية بكل أشكالها، والاتجاه بالنظام نحو التعسف والطغيان.

من هنا، فان السلطة التي وجدت أصلاً بواسطة الانسان من أجل الانسان يجب أن تقوم بشتى مؤسساتها بمهمة مركزية واحدة ألا وهي السماح للفرد بتحقيق إنسانيته، أي الطبيعة التي فطر عليها. وهذا لا يكون برأينا، إلا من خلال أمرين جوهريين : تكريس مفهوم الحقوق وفكرة القانون من جهة، وتجنيب المجتمع مختلف أشكال العنف من جهة ثانية كي يتمكن من بلوغ الغايات التي وجد من أجلها. والحقيقة أن هذه المهمة ليست سهلة على الاطلاق. فالصراع بين الذات الاجتماعية، والذات الفردية يضع السلطة في مأزق الاختيار بين المجتمع الكلي ككائن معنوي، وبين الفرد كوجود طبيعي، وهو أمر يصعب عليها إيجاد الحل الملائم له إن لم تستند في جوهرها على مبدأ العدالة. فالعدالة هي الحل للمشاكل الاجتماعية العامة والفردية باعتبار أنها تتضمن كل المفاهيم الاخلاقية الاخرى التي يتمسك بها الفرد والمجتمع

على حد سواء. وهذه العدالة تتمثل بإعطاء كل طرف ما هـو حـق لـه، والتعـاطي معـه على هذا الأساس. والحق يمكن أن يكون ضمنياً، متعارفاً عليه، أو مكتوبـاً يحظـى بـدعم التشريع الوضعي.

من هنا دقة التمييز بين العدالـة والانصـاف في عمـل السـلطة. فالعدالـة تتوجـه للحـق المكتوب الذي يتطلب إرغاماً قانونياً لتنفيذه واحترامه. في حين يتركز الانصاف على الحق الذي لا يتضمن أية قوة إرغام، والذي لا يعترف به غلا من قبل العقل والضمير.

وفي كل الاحوال، فإن فكرة العدالـة تبقـى واحـدة. فهـي إمـا أن تبقـى سـاكنة في عمـق نفوسنا، وإما أن تجـد لهـا دعـماً خارجيـاً، وتظهـر بشـكل واضـح في المؤسسـات المدنيـة والسياسية، حيث تتجلى إرادة السلطة في القوانين التي تسنّها، والتنظيمات التي تقررها.

إن القانون لا يصنع العدالة، وإنما يتضمن فكرتها بحيث يكون عـادلاً أو لا يكـون. وهنـا يبرز عمل السلطة التشريعية. فالقوانين التي تضعها هذه السلطة يجب أن تكون نابعـة من روح المجتمع، ومن جوهر قيمه الاخلاقية، وتقاليده التاريخية، بحيث تـأتي متطابقـة مع أهداف الجماعة وتطلعاتها نحو الافضل. والقـوانين المتطـورة هـي تلـك التـي تأخـذ بعين الاعتبار واقع المجتمع وظروفه، وتنحو به نحو التحديد عـلى مراحـل، دون الوقـوع في مغـامرة التغيـير الجـذري للمفـاهيم السـائدة دفعـة واحـدة قبـل تمهيـد الطريـق

الملائم لها. ولذا، فان تمثيل الارادة الشعبية في الندوات البرلمانية يرتدي أهمية كبرى في الانظمة الديموقراطية. فالسلطة العادلة هي تلك التي تسمح بتمثيل حقيقي وفعلي لهذه الارادة. وهي أيضاً تلك التي تعمل على إبراز الطاقات الخلاقة الكامنة في المجتمع، من خلال السماح لمختلف التيارات الاجتماعية والسياسية بالتعبير عن أمانيها، وإيصال مرشحيها الى الندوة البرلمانية من أجل المساهمة المباشرة في صنع التحولات المطلوبة، والتحقيق من تطابقها مع اهداف المجتمع.

وكي تتمكن عدالة السلطة من القيام بوظيفتها على اكمل وجه فان عليها القضاء على التعسف بكل أشكاله وبذل الجهد لإزالة فوارق اللامساواة في الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية. صحيح أن هذه السلطة لا تستطيع شيئاً حيال الفوارق الطبيعية بين الافراد، إلا انها قادرة على التخفيف الى مدى كبير من حدة التناقضات القائمة بين الناس.

فالعدالة تقوم على مفهوم التبادل الايجابي بين السلطة والمواطنين، وتتلخص باحترام الطبيعة الانسانية وحقوقها الاساسية. وكل مواطن يشعر بالضرورة بتعسف السلطة عندما يراها تنتهك حقوقه الطبيعية هذه وتضرب بها عرض الحائط، ويرى نفسه مضطراً لمقاومتها. من هنا قيمة الفضيلة في عمل السلطة السياسية العادلة. أي أنه لا يكفي لهذه السلطة أن تقمع الشر في المجتمع، وإنما عليها تنمية وتطوير بذور الخير فيه. وبقول آخر فان العدالة تجد حقيقتها في محلة العنصر الانساني. فعندما

تقوم السلطة العادلة بمنع القوي من السيطرة على الضعيف فانها تثبت إرادتها الصادقة في تصحيح اللامساواة الطبيعية بين الناس، وتعترف، عن وعي وتصميم، بحقوق الفرد كإنسان.

إلا أن علينا الاعتراف بصعوبة المهمة التي تقوم بها السلطة في هذا المجال. فالعدالة هي أمر نسبي وهي لا توجد بشكلها الكامل إلا في مجتمع من المساواة المطلقة. وهو مجتمع مستحيل التحقيق في عالمنا الذي نعيش فيه الأمر الذي يفسر وجود مجموعة من الفوارق التي تميّز بين الناس، وتقسمهم الى شرائح وطبقات. بيد أن هذا الواقع لا يجب إطلاقاً أن يثني السلطة عن عزمها في بذل أقصى الجهود للبلوغ بالمجتمع الى حد معقول من التوازن الذي هو شرط أساسي لاستقراره وبالتالي لاستمراره.

ولذا فان على السلطة واجب توحيد المجتمع ومنعه من التشرذم والتفكك. وهذا لا يكون إلا بتأسيس حياة الجماعة السياسية على قواعد واضحة وثابتة تؤمن ديمومتها وبقاءها، عبر أوليات التنظيم السياسية والاقتصادية والقانونية.

وتعبر هذه الوحدة عن نفسها بواسطة الدستور الذي هو مجموعة من النصوص الأساسية التي تحدد شكل الحكم في البلاد، وتشرح المبادئ التي يرتكز عليها المجتمع، والتي تعكس إرادته.

والواقع أن الدستور، كقانون سامٍ، هو مصدر سلطة الدولة تجاه رعاياها، وهو في الآن نفسه الضمانة الأولى لهؤلاء الرعايا بوجه السلطة التي تحكمهم ومنعها من تجاوز حدها في القيام بوظائفها. فالدستور، عادة يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، مثلما يحدد الأطر العامة التي تستطيع السلطة التحرك بداخلها. من هنا القول بأن الدستور "كان وليد الديموقراطية ذاتها، إذ أن الديموقراطية التي أوجدت الحركة الدستورية، قد التزمت، حينما تحقق فوزها على الملكية وسائر أنواع الحكم الفردي، بأن تنضوي تحت أحكام القانون، ما دام لا يستمد هذا القانون أصوله، في النظرية الديموقراطية، إلا من الإرادة الشعبية، التي تجعله، بسبب ذلك، قانوناً يخضع لسيادته جميع من في الدولة من حكام ومحكومين".

والدولة، في نهاية الأمر، ليست سوى التنظيم العقلاني والاخلاقي للجماعة. وليس لها من هدف آخر سوى البقاء كتنظيم واع للجماعة التاريخية. وكي تستطيع بلوغ هذه الغاية، فان عليها إقامة علاقات دائمة تختفي فيها الصراعات بين السلطة والشعب، وتضمن حالة من التوازن الضروري لحماية المجتمع من الانشطار. من هنا يبرز واجب الدولة في بناء الحرية كقاعدة لتعاملها مع المواطنين. وكأساس لدورها التحكيمي في حل النزاعات المحتملة التي تنشأ بين هؤلاء المواطنين أنفسهم. والحرية بالمعنى السياسي هي الحق بالقيام بما تسمح به القوانين، والامتناع عما تحرمه، على حد قول مونتسكيو، والدستور، وحده، هو الذي يحدد هذه الحرية وأبعادها المتنوعة.

وبمقدار ما تسعى الدولة الحديثة لتكريس حقوق الانسان، بمقدار ما تضمن الأمن السياسي والقانوني في المجتمع. فالالتزام بالحرية، كمبدأ فلسفي وأخلاقي، من جانب الدولة يجب أن يجد ترجمته العملية في تطبيقه بدون مواربة أو إنتهاك. إذ لا تستطيع الدولة، ومهما بلغت قدرتها الاعلامية، إدعاء إحترام الحريات العامة في المجتمع، إن لم تكن هذه الاخيرة حقيقة ملموسة تتجلى في كل أنواع الممارسات القانونية. فالإيمان بالحرية ليس فعلاً خارجياً، أو ثانوياً، يضاف الى طبيعة السلطة، وإنما هو شرط جوهري لديموقراطيتها.

والترابط بين العدالة والحرية مسألة بديهية لا يرقى اليها الشك. فنحن لا نستطيع ممارسة العدالة إلا إذا كنا أحراراً وقادرين على حمايتها والدفاع عنها. ولذا، فان هاتين المسألتين هما في أساس عمل السلطة ووظيفتها. وكل تجاهل لمهمة السلطة هذه، معناه تجاهل الغاية التي وجدت هذه السلطة من أجلها. كذلك، فإن رفض وجود السلطة السياسية في المجتمع معناه الغاء الحرية، وإفساح المجال امام العنف ليعم بدلاً منها. فالحرية، كمجموعة حقوق، لا يمكن أن توجد، إلا إذا كان ثمة سلطة تحفظ هذه الحقوق، وتصون ممارستها في المجتمع. ولا يمكن بأي حال من الاحوال تصور السلطة السياسية في النظام الديموقراطي كقوة تمارس على الحرية وضدها، بل هي إستخدام للقوة في سبيل إيجاد وضمان الشروط الحقيقية لحرية كل فرد.

فوظيفة السلطة هي خدمة الحرية، عن طريق إعطائها حقوقاً فعلية، وهذا معناه، بكل بساطة، تأمين العدالة بأبلغ معانيها.

أسس السلطة

إن الحديث عن وظيفة السلطة يستتبع لزاماً البحث في ماهية الارادة الشعبية التي تجعل منها روح النظام السياسي، وتمكنها من تسيير مؤسساته والاشراف عليها. فهذه الارادة هي التي تمنح السلطة سبب وجودها، وترفدها بتلك الهالة من القداسة التي تؤسس فيها لنوع من الاقتدار الذي لا يمكن مقاومته.

والعلاقة بين الشعب والسلطة ليست تراتبية يتقدم فيها أحدهما على الآخر، وإنما هي جدلية-تداخلية تنعكس فيها اواليات مساراتهما، والتحولات التي يمكن أن تطرأ عليها، بصورة تبادلية. فالشعب يقيم السلطة ويخضع لها. والسلطة تستمد قوتها من الشعب وتلتزم بمصالحه. والانسجام السياسي العام في المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بالتلاؤم بين الطرفين. فالشعب، هو السيد، وإرادته هي التي تنشئ السلطة وتحدد لها الصلاحيات التي تعمل بموجبها. وليس هناك من سلطة ممكنة في المجتمع إلا على الشكل الذي يرغب به الشعب، ويمهره بموافقته الريحة. وكل سلطة تخرج عن إطار الرضى الشعبي لا بد من أن تؤول الى الاندثار، ويتم إستبدالها بنمط آخر يجسد طموحات الجماهير.ويتجلى دور الشعب هذا في صنع السيادة الوطنية من خلال ما نقرأه في معظم الدساتير الحديثة التي تنص بوضوح على أن إرادته هي التي تقيم

السلطة وتمهرها "بالسلطان الذي لا يقر بسلطان أعلى منـه أو مسـاو لـه"، أي السـيادة. وفي هذا الصدد يشرح إيسمن Eismen هذه السيادة بقوله أنها :"السلطان الذي لا يقر بسلطان أعلى من سلطانها، ولا بسـلطان محـايز لسـلطانها، وهـي ذات وجهـين، داخـلي وخارجي، السيادة الداخلية مـن جهـة، التـي تشـتمل عـلى حقهـا بـالحكم عـلى جميـع المـواطنين الـذين تتـألف مـنهم الأمـة، وحتـى عـلى جميـع الـذين يقيمـون في إقليمهـا، والسيادة الخارجية من جهة ثانية، التي تتلخص بتمثيل الامـة وإلزامهـا في علاقاتهـا مـع سائر الامم".

وما من شيء يحـد مـن هـذه السـيادة، التـي لاتقبـل أي شـكل مـن أشـكال التجزئـة أو التنازل، سوى الدستور باعتباره مصـدر كـل القـوانين في الـدول الحديثـة. فالدسـتور هـو الذي يرسم أبعاد السلطة، ويحدد صلاحياتها، ويقيدها بأحكامه الاساسية التـي لا تقبـل الإنتهاك، والتي ترتكز في جوهرها على الالتزام بمصالح الشعب او الامـة. ولعـل هـذا مـا يـفسر لنـا الى حـد بعيـد تمسـك مختلـف الانظمـة السياسـية، ديموقراطيـة كانـت أم ديكتاتورية، بهذا المبدأ السامي الـذي هـو تمثيـل الارادة الشـعبية، وإن كـان ذلـك عـلى درجات متباينة. فالأنظمة المطلقة، وبسبب التمركـز الهرمـي للسـلطات فيهـا، غالبـاً مـا تجنح نحـو تجاهـل هـذه الارادة طالمـا أنهـا قـادرة عـلى ذلـك. في حـين تنحـو الانظمـة الديموقراطية سبيل التأكيد على هذه الارادة وتكريسـها ولاسـيما في المواقـف التاريخيـة،

كما نلاحظ ذلك في عمليات الاستفتاء الشعبي التي يتم اللجوء اليها حينما يكون ثمة مواقف حاسمة، على مستوى الامة، يجب إتخاذها.

بيد أن المشكلة التي تطرح بالنسبة للانظمة الديموقراطية هي من نوع آخر. فديموقراطية النظام السياسي لا تتحدد فقط بحسب الاهداف التي يقوم من أجلها، وإنما طبقاً للاسلوب الذي يتبعه في بلوغ هذه الاهداف. أي أن التزام السلطة بمبدأ سيادة القانون وخضوعها التام له، وإحترامها لحقوق الفرد الطبيعية هو الذي يؤكد على ديموقراطيتها، وهي، بالمقابل تبرهن عن إطلاقيتها وتعسفها عندما تنتهك القانون وحقوق الفرد وتضرب بهما عرض الحائط.

ومع أن الديموقراطية، بمفهومها العام والشائع، تعني حكم الشعب بواسطة الشعب، إلا أن ذلك لا يلغي إنقسام المجتمع فيها الى حكام ومحكومين. وهذا من طبيعة السلطة نفسها. بيد أن هذا الانقسام يتضمن حالة من التواصل الايجابي عندما يتمكن الطرفان من إقامة توازن فعال بينهما في سبيل المصلحة العليا. فالمواطنة، كما يقول أرسطو، هي تلك القدرة على أن تكون حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه.

ولا تستطيع السلطة ضمان إرتكازها على أساس متين إلا إنطلاقاً من إدراكها وتصورها للشعب ككائن معنوي وقانوني، وليس كجماعة عددية، ومنح كل فرد فيه حقوقاً فعلية. فديمومة السلطة رهن بمدى إستمرار التأييد الشعبي الواسع لها. وكلما إتسعت دائرة هذا التأييد كلما إزدادت السلطة رسوخاً وإستقراراً. وهذا ما يمنحها قوة

إضـافية في علاقاتهـا مـع الجـدول الاخـرى. فاعضـاء الجماعـة الدوليـة لا يقيمـون وزنـاً واهمية، في علاقاتهم، إلا للدول التي تتميز بتماسك مجتمعاتها، وتلاحـم بنيتهـا الوطنيـة بما يسمح للسلطة القائمة فيها من تنفيذ تعهداتها الدولية دون تردد أو قلق. وبالعكس، فان تقلص حجم هذا التأييد وانحساره يعنـي زوال السـلطة القائمـة، وتجمـد العلاقـات الخارجية للدولة، ودخول المجتمع في مرحلة انتقاليـة مـن الاضـطراب الـداخلي قبـل أن يتوصل لصيغة جديدة من الحكم تتلاءم مع مصالحه وتطلعاته.

ولا بد من الاشارة هنا إلى التمييز بين المجتمع ككائن كلي، وبين الافراد الـذين يكونونـه. فنحن لا نستطيع التعاطي مع المجتمع السياسي إلا إنطلاقاً مـن هـذه الوحـدة الشـاملة التي تضفي عليه صفة خاصة تعلو على مجموع الكيانـات الفرديـة القائمـة فيـه، والتـي تجعله يتحرك ككتلة، الا أن دورهم لا يمكن أن يخـرج أبـداً عـن المسـار الطبيعـي الـذي تدور فيه هذه الروح الجماعية الكلية.

من هنا تعليق الباحثين هـذا القـدر الكبـير مـن الأهميـة عـلى ضرورات تطـابق جـوهر السلطة مع إرادة المجتمع العامة. فهذه السلطة لا تسـتطيع تبريـر وجودهـا إن لم تكـن متماثلة مع التصورات الاجتماعيـة، أي إن لم تكـن وسـيلة لتنظـيم الحـاضر الاجتماعـي، وخلق شروط تطوره الانساني باتجاه المستقبل.

وتجد السـلطة أساسـها في هـذا الشرط التصـوري، أي كتجسـيد ممكـن لآمـال الجماعـة وأحلامها. ولـذا فانهـا لا يمكـن، بـأي حـال مـن الاحـوال، أن تقـتصر عـلى كونهـا ظـاهرة

قوة فقط، لأنها مكونة من نفس جوهر العادات، ونماذج الثقافة الانسـانية، ولأنهـا عـلى اتصال وثيق وعميق مع الحياة الانسانية كما يقول جورج بيردو.

فمنذ بدايتها ظهرت السلطة كنتيجة لموافقة أولئك الذين يتحملونها، والذين قـاموا هـم أصلاً بإيجادها، إلا أن هذه الموافقة لم تكن موجهة لقبول سيطرة الزعيم أو القائد، بقدر ما كانت تعبيراً عن الرضى بنمط معين من الحياة الاجتماعية، وتمسكاً بمفهوم مشترك عن الخير العام.

ومع أننا لا نستطيع تجاهل التأثير الذي يتركه القائد أو الزعيم القوي على عدد كبير من الناس وجعلهم يقبلون بالسلطة ويخضعون لهـا، إلا أن هـذا الـزعيم لا يسـتطيع، بفعـل قوته لوحدها، التأسيس لوجود سلطة دائمة.

وأبسط مثال نورده على ذلك ما نعرفه عن المجتمعات القديمة. ففي هذه المجتمعات، وبالرغم من إنقسامها في مرحلة معينة من مراحل تطورهـا الى حكـام (زعـيم العشـيرة أو القبيلة) ومحكومين (بقيـة أفـراد المجموعـة) إلا أن السـلطة فيهـا لم تكـن فردانيـة، بل اتسمت بمظهر من القداسة أدى الى قبولها من جانب الآخرين بنوع مـن التفـويض الضمني، باعتبارها تمثل القوى الغيبية الحامية للجماعة. وقد إستمر هذا المفهوم قائمـاً حتى اليوم في مجتمعاتنا الحديثة. فسواء كانت هـذه المجتمعـات، دينيـة أم علمانيـة، فـان السـلطة تحظـى فيهـا بهالـة كـبرى مـن الخشـية نابعـة مـن القداسـة اللاواعيـة التي نضفيها عليهـا، ومـن التسـليم بـان طاقـات هـذه السـلطة تتجـاوز بكثـير حـدود

الامكانيات الفردية. وهذا بالذات ما يفسر خضوعنا لها. فالاعتقاد بطاقة لا محدودة للسلطة هو الذي يجعلنا نقرّ بها باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق غاياتنا الاجتماعية. وما من سلطة تتمكن من البقاء إن لم تطرح نفسها كحامية للنظام الاجتماعي، وكعاملة على بلوغ الاهداف المثلى أو العليا التي يؤمن بها. ولذا فان المجتمع هو الذي يحدد تصوره عن السلطة التي يريدها، ويرسم درجة فاعليتها وأهميتها في إدارة الشؤون العامة.

طبيعة السلطة

إتساع حقل السلطة

إن من المسلمات القول بان ليس ثمة من مجتمعات تقوم وتتطور بدون سلطة تحكمها وتقودها. فالسلطة هي ضرورة اجتماعية، وحاجة ماسة لأية مجموعة إنسانية منظمة. ولا يمكن استمرار بقاء أية جماعة، مهما كانت درجة وعيها ورقيها الفكري والحضاري، بدون قوة تحافظ فيها على اسس النظام، وتضمن حياة أفرادها. من هنا، فان المجتمعات السياسية الحديثة تنضوي تحت لواء الدولة باعتبارها الضامن الاساسي للصالح العام، والراعي المسؤول عن تحققه ضمن إطار من الانتظام السليم الذي تتحدد فيه الحقوق والواجبات العامة والفردية. وما من مجتمع انساني يستطيع الادعاء ببلوغ درجة متقدمة من التطور إن لم يعرف هذا الشكل المنظم للسلطة، عبر

الدولة ومؤسساتها، والجماعة الانسانية التي تفتقد لهذه السلطة ستقع لا محالة فريسة للاضطراب والفوضى.

إلا أن السلطة ضرورة للمجتمع، وهي في الآن نفسه خطر على هذا المجتمع إذا ما أسيء استخدامها. وهذا ما يطرح إشكالية فعلية تتعلق بأهداف القيمين على السلطة والممسكين بزمامها، ولعل هذا ما جعل بول فاليري يتحدث عن السلطة/الدولة باعتبارها الولد المخيف للقوة والقانون. وإلا فكيف نفسر شطط السلطة وتجاوزها لحدها؟

إن فهم السلطة، على طبيعتها الفعلية، أي كما هي في جوهرها، هو الذي يسمح لنا بتصور حل معقول لهذه الاشكالية. فالسلطة ليست قوة مجردة وإنما هي تمثيل مادي لقوة فوق عادية عبر أشخاص ومؤسسات. وهؤلاء مجتمعين يشكلون فئة حيوية تحركها طاقة خفية تدفعها للسيطرة على القوى المتطورة في الجماعة الانسانية واستخدامها لغايات شخصية، وتحقيق مصالح خاصة. من هنا الفكرة الشائعة عن فساد السلطة. بيد أن هذا الفساد ليس مطلقاً، وإنما هو مرتبط بمقدرة السلطة على الهيمنة على مختلف الهيئات الاخرى. ولذا فان ليس ثمة من حد لهذه السلطة الغاشمة سوى حد السلطة نفسها، كما يقول مونتسكيو. فبمقدار ما تتساهل السلطة التشريعية مثلاً مع طرق وأساليب السلطة التنفيذية في ممارسة الحكم بمقدار ما نقترب من الطغيان. والعكس صحيح أيضاً، فنحن عندما لا نراقب السلطة التشريعية

أثناء قيامها بـدورها كممثـل لإرادة الشـعب، فإننـا نسـمح لهـا بـالانحراف عـن خطهـا كمدافع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، ونفسح في المجال أمامها لانتهاك هذه الحريات المكلفة أصلاً بحفظها وصيانتها. أي بمعنى آخر، أن خطورة أية سـلطة كانـت إنمـا تـنجم عن توسيع دائـرة نفوذهـا وتأثيرهـا. ومـا يجـب الانتبـاه لـه، والحـذر منـه، هـو درجـة الصلاحيات الممنوحة للسلطة، والتي يمكن أن تقودها نحو التعسف.

وبما أن في السلطة سحراً لا يقاوم، فان كل فرد في المجتمع يصبح معرضـاً للوقـوع تحـت اغراء هذا السحر والسعي للحصول على نصيبه من هذه السلطة.

ومع أن مبدأ فصل السلطات يخفف كثيراً من جموح السلطة وشططها إلا انـه لا يلغيـه نهائياً طالما أن طبيعة السلطة تقتضي قيامها على الامر والاكـراه والعنـف. ووحـده مبـدأ سيادة القانون في الدولة الحديثة القـادر عـلى كـبح إنحـراف الهيئـات التـي تمثـل هـذه السلطة بمختلف أشكالها.

من هنا قيمة القانون بوصفه حامياً للحـق. فالقـانون، ومهـما كانـت قوتـه، لا يسـتطيع اكتساب شرعيته الاجتماعية إلا بمقدار مـا يتضـمن مـن قواعـد عليـا آمـرة تمنـع إنتهـاك الحقوق التـي تنـال قوتهـا مـن الشرائـع السـماوية، أو مـن احـترام العـادات والتقاليـد، والتعلق بها.

وفي هذا الصدد يقول دوغي :

"لقد عرفنا، منذ أن تكون لدينا مفهوم الحق، بأن اوامر السلطة السياسية ليست شرعية إلا إذا كانت متطابقة مع الحق، وإن إستخدام الارغام المادي من قبل هذه السلطة السياسية ليس قانونياً إلا إذا كان موجهاً لضمان الحق وتثبيته.

وليس لأحد الحق بقيادة الآخرين: لا إمبراطور، ولا ملك، ولا برلمان، ولا حتى أغلبية شعبية قادرة على بسط إرادتها كما هي، فاعمال هؤلاء جميعاً لا يمكن أن تفرض على المحكومين إلا إذا كانت مطابقة للقانون.

وإنطلاقا من هذا، فان القضية، المطروحة غالباً والمتعلقة بمعرفة هدف الدولة أو بصورة أدق السلطة السياسية، تجد حلها على الشكل التالي: أن للسلطة السياسية هدفاً هو انفاذ الحق، وهي مجبرة بفعل هذا الامر، على استخدام كل ما هو بمقدورها لضمان سيطرة القانون. صحيح أن الدولة تقوم على القوة، إلا ان هذه الاخيرة ليست شرعية إلا عندما تستخدم طبقاً للقانون".

إن الحق فوق القانون. والقوانين لا تستطيع الادعاء بشرعية إنتهاكها وخرقها للحقوق الفردية. وحماية الحق لا تتم في المجتمع السياسي إلا بوضع قواعد توجب إحترامه. "فالقانون، كوسيلة للانضباط الاجتماعي، ليس أفضل من القوة عندما لا يكون سوى تعبير عنها. فللقوة أيضاً قوانينها. وهي خارج هذه القوانين ليست أحسن من الاخطار

الموجهة أصلاً لدرئها. والقوانين هي التي تؤلف الحق بالمعنى السامي الذي يمكن أن يتخيله الفكر: أي أنها المثال الذي يرسم ويوضح الطريق الذي يتوجب على المشترع سلوكه. فالقانون ليس الحق، وإنما هو التمثيل العرضي، أو التعبير المؤقت عنه وأداته بنوع ما".

من هنا دور القانون في ردع السلطة ومنعها من إرتكاب المخالفات. والقوانين المعاصرة لا تكتفي فقط بمنع تعديات الافراد على بعضهم البعض، وإنما تضع أيضاً حداً لتجاوزات ممثل السلطة ضد أي شخص كان. وفي هذا تطبيق لمبدأ المساواة امام القانون، حيث يكون ممثلو السلطة مسؤولين عن أعمالهم تجاه القانون مثل الاشخاص العاديين.

والفرد، منعزلاً، لا يستطيع مقاومة ممثل السلطة بما يمتلك من وسائل إرغام. وإذا ما ترك لوحده في هذا السياق، فانه يتحول الى أداة مطيعة بيد هذه السلطة، والى عبد لها. وهو سيبقى كذلك ما لم تقم سلطة-مضادة بحماية والدفاع عنه. والقضاء في الانظمة الحديثة هو الذي يمثل هذه السلطة-المضادة.

ففي إنكلترا يتمتع القضاء بمكانة متميزة بالمقارنة مع بقية المؤسسات الدستورية في البلاد، بما فيها البرلمان بكل ما يمتلك من سلطة تشريعية. وقد مكنته هذه السلطة المعنوية والقانونية المتعاظمة، عبر العصور، من التمتع باستقلالية كبرى فرضت نفسها على روح وواقع المؤسسات البريطانية.

فالمساواة أمام القانون تمثل أمراً مسلماً به من قبل الجميع أياً كانت انتماءاتهم الاجتماعية او وظائفهم الرسمية. وهي تشمل، في المسؤولية، رئيس الوزراء مثلما تطال أي موظف بسيط أو شخص عادي. ولذا، فان لا أحد يستطيع التهرب من هذه المسؤولية التي تخلق حالة فكرية خاصة لدى الجميع. فالموظف الواعي لمسؤوليته امام القانون عن التصرفات والاعمال التي يقوم بها، يجد نفسه مضطراً لتفحص الامر الموجه اليه، لمعرفة مدى تطابقه مع القانون قبل تنفيذه. والمسؤول الاعلى يدرك أيضاً، وبسبب السلطة القضائية القائمة فوق رأسه بان عليه الالتزام بقواعد القانون لأنه لا يستطيع الاحتماء وراء مبدأ الحصانة الوظيفية

وفي الولايات المتحدة الاميركية يستطيع أي مواطن طلب إبطال تطبيق قانون معين عليه بسبب مخالفته للدستور، كما يستطيع القضاء، على إختلاف درجاته، رفض تطبيق قانون يتعارض مع أحكام الدستور الاساسية. وتقوم المحكمة العليا بلعب دور هام في الحياة السياسية في البلاد، ويتمتع أعضاؤها بالاستقلال لا سيما وأنهما يعينون في وظيفتهم لمدى الحياة، أو طالما أنهم يتمتعون بسمعة وسلوك جيدين.

وقد إنتقل هذا التراث القضائي الانكلو – سكسوني الى القارة الاوروبية حيث التزمت معظم دولها بمبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه. وهي بذلك تؤكد على تراثها التاريخي في الدفاع عن حقوق الانسان وحرياته التي روتها بدماء أبنائها، وخاصة في مراحل النضال ضد الحكم الملكي المطلق، وبالذات في فرنسا.

إن النظرة العميقة لطبيعة السلطة تكشف لنا مدى التطور الـذي أصـابها، عـبر المراحـل التاريخية السابقة، حتى وصلت الى ما هـي عليـه الآن. فـنحن نتجـه اليـوم أكـثر فـأكثر، وخاصة في دول العالم الثالـث، لـدفع السـلطة للـتخلي عـن ذلـك الجانـب السـلبي فيهـا المتمثل بسيطرة التعسـف عـلى سـلوكها ومفاهيمهـا، وإسـتبداله بـالمنحى الـديموقراطي الذي يجعل منها سلطة مؤسساتية تقوم أولاً وأخيراً لخدمة الانسان.

أشكال السلطة

ما من شك بان السلطة لم تصل الى وضعها الراهن، كسلطة مؤسسـاتية، إلا بعـد مرحلـة طويلة من التطور التي نقلتها من شكل آخر تبعاً للظـروف التـي رافقـت نشـأتها وأدت الى بلوغها مستواها الحالي من الرسوخ والثبات في المجتمعات الحديثة والمعاصرة. وعـلى هذا الاساس يميز العلماء والباحثون بين ثلاثة نماذج من السلطة.

أ) النموذج الاول : السلطة المغفلة أو المستترة

قد يكون من الصعب علينا تحديد الشـكل البـدائي للسـلطة، أي مـع ظهـور التجمعـات البشريـة. إلا أن الاتجـاه العـام يميـل صـوب الاقـرار ببدايـة هـذه السـلطة مـع الاب على عائلته، ومن ثم إتخاذها، مع مـرور الوقـت، طابعـاً أشـمل يعـمّ المجتمـع بأكملـه. أي أن المجتمـع البـدائي كـان يعـرف شـكلين مـن السـلطة: الاول عـلى مسـتوى العائلـة، صغيرة كانت أم كبيرة، والثاني على مستوى أرباب العائلات المتساوية في ما بينهـا. والتـي

تقوم على الرضى المتبادل انطلاقاً من الخضوع لعادات واحدة منشئة لإعراف تحدد التصرف تجاه كل ظرف، وتتغير طبقاً للاوضاع المستجدة. وبمعنى آخر أن السلطة لم تكن متمثلة بشخص واحد وإنما بالمجتمع ككل الذي كان يمارسها على نفسه إنطلاقاً من العادات والتقاليد والتصورات الغيبية ذات المنحى الديني والتي كانت تحدد لهذا المجتمع طقوسه الخاصة بالمقدسات Totems والمحرمات Tabous.

وقد ساعد تقلص رقعة المجتمع من جهة، وإقتصار منافعه على الحاجات الاساسية الضرورية لبقائه وإستمراره من جهة ثانية، على توزع السلطة بالتساوي بين أفراد الجماعة كلها. فغياب التناقضات في المصالح، ونشوء نوع من التضامن الوثيق بين الافراد، جعل من مسألة إحترام العادات والتقاليد والطقوس أمراً على درجة كبيرة من الاهمية بحيث كان من النادر إقدام أي فرد على الخروج عليها خشية جر لعنة الآلهة عليه، وخوفاً من إضطراره للعيش منفرداً بسبب عزل الجماعة له، وإنفكاكها منحوله. ولذا ساد في هذا المجتمع البدائي نوع من الامتثالية للتقاليد Conformisme أدى به الى حالة من الركود الآني. باعتبار أن التمسك بهذه الامتثالية كان يمنع، بالضرورة، القيام بأية مبادرة فردية، ولا سيما إن لم تكن معروفة النتائج مسبقاً.

ويشرح برتراند دي جوفنيل هذه الحالة بقوله:

"أن سلوك الافراد والعمل الجماعي لم يكن خاضع لارادة فرد، أو لعدة أشخاص، أو لكل أعضاء المجموعة، وإنما كان مفروضاً من جانب قوى تسيطر على المجتمع،

ويمتلك بعض الأفراد مهارة في تفسيرها، كذلك فان الاحتمالات القبلية لم تكن ذات صفة تشاورية بمقدار ما كانت مجرد طقوس سحرية هدفها الطلب الى الآلهة إظهار إرادتها.

من هنا، فان هذه السلطة المستترة لمن تجاوز مرحلة معينة من تطور الجماعة لأن تشتتها داخل هذه الجماعة، وعدم تمركزها في جهة معينة، كان عائقاً امام حيوية الجماعة نفسها، ومنعها من الخروج من حالة الركود التي كانت تعيش فيها.

إلا أنه كان لابد لسنة التطور من أن تتدخل لتنقل المجتمع البدائي، في

قفزة نوعية، من الحالة الجنينية التي كان غارقاً فيها الى حالة أخرى أكثر اتساعا فرضتها عدة عوامل:

أ) النمو العددي في أعضاء المجموعة وإزدياد حجمها.

ب) تشعب العلاقات القائمة بين مختلف العائلات الكبرى.

ج) إستقرار الجماعة على أرض معينة ومحددة جغرافياً.

د) إتساع دائرة مصالحها المتبادلة.

وكان من شأن هذه العوامل أن أدت بدورها الى تبدل التصورات الجماعية وتطورها بإتجاه تشكيل طبقة مسؤولين من زعماء العائلات الكبرى. وشيئاً فشيئاً راحت السلطة

المغفلة في كامل المجتمع تتبلور بين أيدي فئة قليلة من الاشخاص، الذين كان لا بـد مـن أن يـبرز فـيهم قائـد ممهـور بالـذكاء، يـدرك معنـى السـلطة وقيمتهـا، ويعـرف كيـف يسـتخدمها بإتجـاه تحويـل الخضـوع للعـادات والتقاليـد الى ولاء شـخصي لـه بإعتبـاره الحارس لهذه القيم الاجتماعية، والضامن لها. وهكذا راحت السلطة التـي بقيـت، لفـترة طويلة، أسيرة التشتت والاغفال، تدخل في المغامرة، وتتخذ بعداً إنسانياً جديداً.

والواقع أن السلطة المغفلة لم تختف نهائياً في المجتمعـات المتطـورة، حيـث نـرى آثارهـا من خـلال ردود الفعـل الجماعيـة التـي تبرزهـا لنـا تحركـات الـرأي العـام، والاشـاعات، وأشكال المقاومة المختلفة ضد حالات التنظيم المتناقضـة مـع توجهـات المجتمـع، التـي تحاول الدولة فرضها رغم الرفض العـارم لهـا. وفي هـذا دلالـة واضـحة عـلى كمـون قـوة التقاليـد في هـذه المجتمعـات، ووقوفهـا عائقـاً، في أحيـان كثـيرة، بوجـه حركـة التطـور. فالمجتمعات الحاليـة، وأيـاً كانـت درجـة رقيهـا، لا تـزال تعـيش حالـة مـن الاسـتمرارية المتصلة بالماضي، وهي تواجه بإصرار مواقف الحكام التجديديـة، ولا سـيما عنـدما تهـدد القيم التقليدية التي تتمسك بها المجتمعات المذكورة.

ولعل هزيمة بعض العقائد، وفشل العديد من الثورات، يعود بالدرجة الاولى لاصـطدامها بهذه السلطة المسـترة، المنافسـة، التـي لا يمكـن الامسـاك بهـا، والمؤلفـة مـن العـادات، والمعتقدات، والمحرمات، والمقدسات التي تخضع الجماعة، ككل، لضغطها

ب) النموذج الثاني : السلطة الفردانية

السمة الاساسية لفردانية السلطة تتمثل بتركيزها لكل الطاقة المبدعة والخلاقة لفكرة القانون في أيدي شخص أو أقلية ترمز اليها.

ويلعب الشخص أو القائد دوراً خاصاً في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي السياسي. فذكاؤه، وجرأته، وحكمته، هي كلها وسائل تغني السلطة، وتبرر هيمنتها، وتزيد من فعاليتها.

ويتم انتقال السلطة المغفلة أو المستترة الى مثل هذا السياق الجديد بفعل تطور علاقات ووسائل الانتاج، بحيث تجد الشعوب المنعزلة نفسها، وبفعل إتساع حاجياتها ونموها، مضطرة للخروج من مجتمعاتها الصغيرة، الضيقة، والانفتاح على بعضها البعض، وإقامة علاقات تبادل تتلاءم والواقع المستحدث. أي بمعنى آخر أن تصاعد الدينامية الاجتماعية هو الذي يسمح ببروز السلطة الفردانية.

وبدون الاصرار على تحديد ما إذا كانت هذه التحولات قد حصلت بسبب ضغط القوى الاجتماعية، أو أنها نجمت عن فعل بعض الشخصيات الاستثنائية التي إستطاعت السيطرة على كتلة الافراد، ودخلت في جوهر تطلعاتها الخاصة، فانما يجدر قوله هو ان كل هذه العوامل قد لعبت دوراً مباشراً في عملية التحول هذه.

ولذا فإن فردانية السلطة تتلاقى مع المرحلة التي كانت فيها الجماعات المختلفة في مواجهة حادة، مع بعضها البعض، ناتجة عن بروز مفهوم الملكية وترسخ قيمتها. وهذه حقيقة واقعة فالجماعات التي كانت تعيش في مرحلة المشاعية لم تعرف صراعات السيطرة، والتوسع، الناجمة عن القوة، وغلب على مواجهاتها الطابع الشخصي أو الفردي الضيق الذي بقيت آثاره محصورة في حدود الافراد المتنازعين. من هنا التأكيد على أن الملكية بأشمل معانيها، والتسابق للحصول عليها هو الذي أفرز حالات الصراع الجماعية المتمثلة بحملات الغزو القبائلي، أو بالفتوحات الكبرى التي أدت الى نشوء ممالك قوية.

وهذا ما يفسر لنا كيف أن القائد، في مرحلة السلطة الفردانية هذه، كان بالضرورة إما فاتحاً، في حال إمتلاكه ما يلزم من قوة لذلك، واما مدافعاً عن أرضه وشعبه ضد طموحات ومزاعم الجماعات الاخرى.

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان السلطة الفردانية لم تتخذ نفس الشكل في كل الاماكن والظروف. فهي تراوحت بين زعيم العصابة، والسيد الاقطاعي. وقد تميزت غالباً بسيادة الروح الاقطاعية التي تقوم على التبعية والولاء الشخصي. فالشخص يستمد سلطته هنا من قوته الذاتية، وليس من قوة الكيان أو "الدويلة" التي يحكمها. ولذا كان ثمة تداخل كبير، وخلط واضح بين السلطة نفسها وبين من يمارسها.

ويشير جورج بيردو الى سلبيتين أساسيتين في هذه السلطة :

الأولى : أن السلطة الفردانية لا تقدم تفسيراً مقبولاً للسلطة نفسها. فابتداء من اللحظة التي تتعدد فيها الوظائف السياسية. فانه يكون من الصعب على القائد أن يشعر الاخرين بوجوده الحقيقي أثناء القيام بممارسة هذه الوظائف. ولذا يصبح من الحتمي أن يتحول الخضوع، في مرحلة ما، من خضوع للقائد الى خضوع لمبدأ ويتحول الناس بولائهم من الشخص الى القيمة أو السلطة التي يمثلها. فالانسان يسعى دائماً لإبراز إحتقاره للسلطة التي يخضع لها. ولذا فانه يحاول نزع الصفة الشخصية عنها وإعطائها طابعاً أكثر نبلاً.

الثانية : إن تطور الجماعة يدفعها للمطالبة بقيام سلطة دائمة تكون على مستوى طموحاتها وتصوراتها للمستقبل. اي سلطة تستطيع ضمان أولوية الفكرة على الاشخاص عن طريق الفصل بين أساس السلطة وبين إرادة القائد الذاتية. وتكمن مشكلة هذا النوع من السلطة في شرعيتها التي تبقى غامضة. فنحن نعرف من يقود، ولكننا نجهل من له الحق الشرعي بالقيادة. أو بالاحرى أن هذا الحق لا يظهر الى عندما يتمكن ذلك الذي يمارسه من معرفة كيفية إمتلاكه. وهو على أي حال حق يلتصق بالقائد ويزول بإختفائه. وفضلاً عن ذلك فان خطر التعسف موجود دائما في هذه السلطة وخاصة عندما يخرج القائد عن إرادة الجماعة وتطلعاتهم ليهتم فقط بمصالحه وأهدافه الشخصية.

ج) النموذج الثالث:السلطة المتأسسة

تكونت الدولة، بالمعنى الموحد للسلطة، عندما إضطرت الكيانات الاقطاعية المتناحرة للانضواء تحت سلطة شخص واحد (هو الملك) بهدف وضع حد لمنازعاتها، وإقامة حالة من السلم الدائم في ما بينها. وهكذا تم اللجوء الى الشخص (الملك) القادر على تأمين الحماية للجميع إستناداً الى مبدأ العدالة، وإنطلاقاً من القوة المستمدة من السلطة التي تتعدى بقدرتها الافراد مهما بلغت طاقاتها الذاتية. وإذا كانت صراعات المجتمع الاقطاعي هي التي شجعت على قيام مؤسسة حكومية تؤمن، بفضل إستمرارها، خدمة منتظمة للخير العام، فان السلطة نفسها وجدت سنداً في هذا الامر لتسرع ولادة المؤسسة الكفيلة بأداء هذا الدور، والقادرة على خلق أساس ثابت للسلطة، أي الدولة.

إن الانتقال من الكيانات المتباعدة، أو المتنافرة، الى السلطة الموحدة لم يكن فجائياً، بل تم عبر فترة طويلة من الزمن. ففي أوروبا، كان النظام الملكي في بداية نشوئه، وبالرغم من توجهه نحو خلق مؤسسة ملكية، يرتكز على المواصفات الشخصية لمن يمتلك التاج أو العرش. ولذا، فان ولادة الدولة تمت تدريجياً، وترافقت مع نشوء حالة من الوعي الفكري إعتادت شيئاً فشيئاً على رؤية المؤسسة وراء الاشخاص الذين يمارسون سلطتهم.

والسلطة المؤسسة هي تلك التي تتخذ الصفة القانونية للدولة. أي هي الاطار الذي يرفض فيه الوعي السياسي للمحكومين إعتبار قيام التنظيم الاجتماعي على إرادة شخص واحد. والتطابق بين أفكار القائد، وبين تطلعات الكتلة أو رضاها عن عمله لا يكفي، بنظر الجماعة، لتأسيس سلطته. وهذه السلطة المتأسسة مبدئياً لتلبية المطالب الحيوية للجماعة تصبح عاجزة عن ذلك عندما يتطور المجتمع، مما يؤدي الى عدم إستقرار في ممارسة الوظيفة الحكومية.

من هنا تفكير القائد والمجموعة التي يحكمها بخلق نوع من الاستمرارية في إرادة المصالح الجماعية، أي التفتيش عن نهج لانتقال السلطة بعيداً عن الصراعات التقليدية التي ترافق تغيير الشخصيات الحاكمة. وهذا لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق الالتزام بمبدأ الشرعية الذي يسمح لأحد حاكم جديد بامتلاك سلطة مفروضة على الجميع، بحيث يستفيد النظام الاجتماعي، بهذا الشكل، من الاستقرار الحكومي. وهكذا يبرز التمييز بين السلطة وبين الشخص الذي يمارسها. بيد أن هذه السلطة تبقى بحاجة لدعم أساسي لا يمكن أن يأتي إلا من الدولة التي هي المركز الحصري الوحيد للسلطة العامة.

إن عملية تكوين المؤسسات هي التي تؤدي الى الفصل بين سلطة القائد أو الحاكم، وبين إنشاء الدولة المالكة للسلطة. فالسلطة هنا تنتقل من شخص الحاكم الى المؤسسة الحكومية التي تصبح المالك الوحيد لهذه السلطة. وهذه السلطة مقسمة هنا

بين مالك لها (أي الدولة) يحافظ على موضوعيتها، وبين الحكام الذين يتولـون ممارسـتها باسم هذه الدولة.

هذا السياق التطوري يسمح لنا بالقول بأن الدولـة ليسـت ظـاهرة طبيعيـة، وإنمـا هـي ظاهرة اصطناعية تبني أولاً وأخيراً بواسطة الذكاء الانساني لتنظـيم علاقـات القـوة التـي تقوم بين الحاكم الذي يصدر الاوامر وبين الرعايا الذين يخضعون لها وينفذونها

أوالية السلطة

تنبثق أوالية السلطة من جملة معطيات إقتصادية، وثقافية، وإنسانية، تحيط بـالمجتمع وتفرض عليه حالة من التراتبية في العلاقات، سـواء عـلى المسـتوى الفـردي أو الجماعـي، تؤدي بالضرورة لانقسامه الى فئتين أساسيتين: حكام ومحكومين.

والواقع أنه يستحيل علينا، بدون هذا الانقسام، تلمس السـلطة بحقيقتهـا الماديـة مهـما بلغت درجة تجذرها في النفس الانسانية، إذ لا يمكن فهـم هـذه السـلطة إلا مـن خـلال تجسيدها لواقع السيطرة والخضوع الذي يسم العلاقـات الاجتماعيـة في شـتى درجاتهـا. وغياب هذه الثنائية يعني إنتفاء وجود السلطة بأبسط أشكالها.

وليس المقصود هنـا ثنائيـة لسـلطة عامـة يمكـن أن نصـادقها أيـنما كـان، عـلى مسـتوى الشـارع، والمدرسـة، والعائلـة، والمصـنع، وغيرهـا مـن امكـان التجمعـات البشريـة.وإنمـا

يعني بها بالضبط ثنائية الامر والطاعة التي هي إحدى الاسس الجوهرية المميزة للنظام السياسي، والتي يستحيل، بدونها، وجود مجتمع سياسي، أو قيامه وإستمراره.

والسياسة، كمفهوم مجرد، لا ترتدي، كما نعلم صفة ليبرالية أو إشتراكية، او تتخذ منحى ديموقراطياً أو إشتراكياً، إلا بفعل الاسلوب أو الطريقة التي تبرز من خلالها أوالية السلطة في الامر والطاعة بالذات. وهذا لايعني على الاطلاق التقليل من قيمة الاهداف أو القضية التي تدعي السياسة خدمتها، وإنما إظهار الحقيقة التي تقول بأنه، من الناحية السياسية، لا يمكن لأي مجتمع بلوغ غاياته خارج إطار الامر والطاعة وهنا لا بد من الاشارة الى أن السلطة، كوسيلة مادية لممارسة السياسة، تمتلك دائماً منطقاً خاصاً بها تبرر من خلاله تصرفاتها التي تطلب من الآخرين الخضوع لها. فلا شيء يدافع عن السلطة، وبأعلى درجة ممكنة من الحماسة، كالسلطة نفسها. وهي تتضمن في جوهرها حجة كافية لاقناع الاخرين بما تفرضه حتى قبل أن تستخدم القوة التي تمتلكها لارغامهم على ذلك. وإذا ما كانت السلطة تستقطب حولها الكثير من الاتباع فذلك ليس فقط بسبب خطورتها بالنسبة لإخضاعها، وإنما أيضاً لأنها تتسم بكثير من السحر والنفوذ الذي يضفيه عليها وجودها نفسه. هذه القوة الدفينة في السلطة تطرح علينا هنا إشكالية من نوع آخر. هل السلطة تحكم بفعل هذه القوة وما تثيره من خوف لدى الآخرين؟ وما هو مدى هذا الخوف ودرجة انتشاره في المجتمع.

ومما لا شك فيه بأن ثمة علاقة وطيدة بين درجة الخوف أو الرعب الذي تبعثه السلطة في نفوس الأفراد، وبين درجة انتشار الموافقة عليها والقبول بها من الجماعة. وبقول آخر أنه لا بد للسلطة من قدر معين من الرعب. الضروري لهيبتها، يقبل به المجتمع للمحافظة على انضباطه واستقراره. لكن لا بد للسلطة ان تعرف كيف تكتفي بهذا القدر اللازم لانجاح قراراتها دون تجاوزه ليتحول الى سمة عامة لها. فالسلطة التي تعتمد في وجودها على الرعب والارهاب لن يكون بمقدورها التخلي عنه أبداً، والا خسرت وجودها. فالرعب أو الارهاب، كي يستمر في الوجود، لا بد له من الازدياد والتعاظم. وكلما إزداد إرهاب السلطة كلما إنجرفت اكثر فأكثر في طريق الطغيان. والمشكلة مع الارهاب هو انه لا يقبل التسوية، ولايسمح للسلطة بممارستها باعتبارها دليلاً على ضعفها. وهذا هو منطق الاستبداد الذي يقول بان السلطة التي تقبل بالتسويات، من أي نوع كانت، هي سلطة ضعيفة. وأن هذا الضعف هو الذي يجبرها على تقديم التنازلات.

لكن هل ثمة سلطة واحدة في التاريخ سارت في خط تصاعدي واحد دون تقديم أية تنازلات بصورة مطلقة؟ إن جدلية الامر والطاعة تثبت عكس ذلك. فالسلطة الواعية هي تلك التي تدرك بأن أوامرها لا تكون نافذة كلياً في المجتمع الذي تتوجه اليه إلا بمقدار إستيعاب هذا الأخير لها والقبول بها. فالاستيعاب وبالتالي القبول هو المدخل

الحقيقي للتكيف مع الاوامر، حتى وإن كانت على درجة عالية من الشدة، في مرحلة معينة من المراحل.

ولذا فانه قد يكون من النادر في أيامنا هذه رؤية سلطة سياسية واحدة تمارس إرادتها مباشرة على أعضاء المجتمع. فهي تقوم بذلك من خلال أجهزتها الادارية، وإعتمادها على شرعية اجتماعية معينة تتمثل بأولئك الذين يعملون في خدمتها. وهذا الكل الاجتماعي (الاجهزة، المؤسسات، الكادرات المسؤولة) يشكل السلطة التي نستطيع تعريفها بانها القيادة المنظمة اجتماعياً، والمقسمة الوظائف تسلسلية تحملها شريحة أو عدة شرائح إجتماعية بحسب طاقات الانظمة السياسية وقدرتها. أي أن السلطة هي حقيقة إجتماعية تفترض سلفاً وجود القيادة

فما هي مواصفات القيادة التي تصدر الاوامر، والقاعدة التي تطيعها وتنفذها.

أ) القيادة – الامر :

إن التعريف البسيط للقيادة يقول بانها "تلك العلاقة التراتبية التي تقوم في مجموعة معينة من خلال المقدرة التي تستطيع إرادة خاصة ممارستها على إرادات خاصة أخرى وتسم، بهذا الشكل، تلاحم المجموعة. وهذه القيادة هي مسألة شخصية تتمثل بإرادة فردية، وليست وظيفة، أو قانوناً، أو امتيازاً لمجموعة من الناس.

ولا بـد لهـذه القيـادة، إذا مـا أرادت أن تكـون نافـذة، مـن التمتـع بمواصـفات معينـة تستجوبها مهمتهـا نفسـها. إذ عـلى هـذه القيـادة أن تكـون واعيـة بعمـق للبواعـث أو الحوافز التي تدعوها لاختيار مواضيع قراراتها قبل إصدار أوامرها. وعليها إدراك اهميـة الامر، ومدى استجابة أو رفض الاخرين له. صحيح أن من يخاطر برفض الاوامر الصـادرة من السلطة يعرض نفسـه للعقوبـات التـي تمتلكهـا هـذه الاخـيرة، إلا أن قـدرة الارغـام السلطوية هذه لا يجب أن تكون ممارسة يومية تؤدي الى التعسف الدائم.

ومع الاقرار التام بان كل سلطة لا بد من ان تتضـمن قـدراً معينـاً مـن التعسـف، إلا أن هذا لا يعني أبـداً ان التعسـف هـو سـمة جوهريـة شـاملة للسـلطة. والا فـاين عدالـة السلطة والحال هذه.

من هنا ضرورة إختيار القيادة القادرة على ممارسة هذه السلطة باقل قـدر ممكـن مـن الخسائر تجاه الجماعة التي تمثلها. وفي هذا دقة متناهيـة. فـنحن كثـيراً مـا نـرى بعـض السياسيين يقومون بممارسات خارج السلطة مختلفة كلياً عـن تلـك التـي تـلي وصـولهم للسلطة وتحكمهم بمصـدر القـرار. وغالبـاً مـا يقـع رجـال كبـار في أخطـاء شـنيعة عنـد ممارستهم للسلطة.

وبالاضافة الى المواصفات الشخصـية للقيـادة، فإنهـا أيضـاً مقـدرة. وهـذه المقـدرة تـبرز من خـلال نجـاح القيـادة في الحفـاظ عـلى الـتلاحم والوئـام والسـلام داخـل المجموعـة، وحماية أعضائها من أي خطر خارجي ممكن. وهي لا تسـتطيع القيـام بهـذه المهمـة إلا

من خلال القدرة التي تمتلكها لإصدار الأوامر. وأي تراجع في هـذه القـدرة لا بـد مـن أن يترجم عملياً بإنحطاط السلطة، وإفساح المجال امام شتى أنواع الانحرافـات التـي لا بـد من أن تؤدي الى الخلافات، والفوضى، والتناحر.

ب) القاعدة – الطاعة :

الطاعة هي "العمل الذي يقتصر، من أجل مصلحة نشاط عام على الخضوع لإرادة الغير وتنفيذ أوامره. وهذا التعريف عام وشامل ينطبـق عـلى كافـة أشـكال الطاعـة، سياسـية كانت أم غير سياسية. كما أنه يظهر أن ثمة نوعان مـن النـاس: الآمـر والمطيـع. وجدليـة الأمر والطاعة تفترض وجود تسلسل معين، أو علاقة هرمية بين مـن يصـدر الأمـر، وبـين من يتلقاه. فالموظف البسيط يتلقى الامـر مـن رئيسـه المبـاشر وينفـذه، وهـذا الـرئيس يتلقى بدوره أمراً ممن هو أعلى منه في سلم السـلطة، وهكـذا دواليـك، الى أن نصـل الى قمة الهرم الاداري.

ونحن نخضع لأوامر معينة في كل نواحي حياتنا. ونحاول بقدر المستطاع مطابقة سلوكنا وتصرفاتنا طبقاً لهذه الاوامر-النواهي التي تتطلب منا القيام بعمل ما، أو الامتناع عنه.

والطاعة السياسية هي تلك التي تبديها أغلبيـة الجماعـة لإرادة أولئـك الـذين يمسـكون بالسلطة. وليس لنا في السياسة القيام بما نرغب به، بل تنفيـذ مـا تفرضـه القيـادة علينـا

في سبيل المصلحة العامة للجماعة التي ننتمي اليها. فـنحن لا نختـار الطاعـة، أو نفـتش عن بواعثها ومبرراتها، وإنما نقـوم بتطبيقهـا مـن خـلال الخضـوع. والطاعـة في السياسـة مسألة لا تقبل النقاش. فإما أن يكون هناك جماعة تشكل دولة تطلـب قيادتهـا الطاعـة من شعبها، وإما أن ليس هناك أية سلطة، وبالتالي أية وحدة سياسية أو شعب.

من هنا الصفة الأولى للطاعة المتميزة بانتفاء سمتها الارادية أو الخيرية. فنحن لا نرضـخ لأوامر قيادتنا السياسية بملء إرادتنا، أو لأن ذلك عملاً جيداً، وإنما نقوم به باعتباره أحـد شروط وجود المجتمع السياسي الذي نعيش فيـه، ونشـكل جـزءاً منـه. لـذا فـان الطاعـة السياسية هي من مميزات الدولة سواء أكانت ديموقراطية أم طغيانية.

والصفة الثانية للطاعة هي ضرورتها الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الـداخلي تكـون الطاعة واجبة للحفاظ عـلى الـتلاحم الـدائم للمجتمـع والتعـايش المشـترك بـين أفـراده. وعـلى المسـتوى الخـارجي، فـان تماسـك الدولـة الـداخلي يسـاهم في إبـراز قوتهـا تجـاه الدول الاخرى. فالدول، مهما كانت متطورة، ستكون في وضع ضعيف جداً عـلى الصـعيد العالمي إذا ما كانت قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية سـتواجه بكـل أنـواع المعارضـة الداخلية. وما هـي قيمـة السـلطة السياسـية، أو الـدور الـذي تسـتطيع دولـة مـا لعبـه عـلى السـاحة الدوليـة إذا مـا كـان العسـكر فيهـا، مـثلاً يتجـاهلون تعلـيمات السـلطة

السياسية، أو أن جزءاً من الجهاز الاداري يقوم عمداً بشكل تنفيذ هذه التوجيهات والأوامر.

إلا أن الطاعة ليست ولا يمكن أن تكون مطلقة. فهناك حالات تظهر فيها القطيعة، المؤقتة أو الدائمة، بين الأمر والطاعة، ولا سيما عندما تتجاوز القيادة في ممارساتها حدود القيم والاخلاق والمثل الاجتماعية. صحيح أن المخالفة التي يرتكبها الفرد عن طريق عصيانه للقانون تشكل حالة خروج مؤقتة عن اوامر القيادة، إلا ان الصحيح أيضاً أن التمرد الجماعي، الناشئ عن اختلال التوازن بين حرية النقد وضرورات العمل، والذي يرتدي غالباً لباساً شرعياً يتمثل بالحق بالمقاومة ضد التعسف، يساوي رفضاً مباشراً لأي نوع من الطاعة المطلقة.

إن فعالية أوالية السلطة، أي مجموعة الافكار والوسائل التي تستند اليها في ممارساتها لمهامها، لا يمكن أن تبرز بوضوح إلا من خلال التوازن الدقيق بين حديها، أي الامر والطاعة، وإلا كانت السلطة عاجزة عن الوصول الى غاياتها الاساسية. أي خدمة الانسان.

غايات السلطة

السلطة في خدمة الانسان

السلطة هي ظاهرة إجتماعية تتمحور بوجودها حول أصل وغاية واحدة هي الانسان الذي تنطلق منه، وتتوجه اليه، وتجد تجسيدها فيه. ولا يغير الشكل الذي تتم ممارستها من خلاله بشيء في جوهرها كفعل قوة وسيطرة يهدف لإرساء النظام الاجتماعي على أساس قانوني. فالقانون، هو المقياس الوحيد الذي يدل على مدى إرتقاء المجتمع ووعيه. إذ لا يمكن تطبيق أي قانون بمعنى الحق، أي بالشكل الامثل للعدالة، إلا في درجة معينة من التنظيم الانساني ترسم حدوداً واضحة للسلطة تضمن مصلحة الحكام والمحكومين على السواء. ولا يمكن تحقيق هذا المستوى المتقدم من التنظيم الاجتماعي عبر إرادة واحدة. فالنظام السياسي ينشأ ويستمر بالتعاون الوثيق بين طرفي السلطة فيه: ذلك الذي يقود ويأمر، وذلك الذي يطيع وينفذ.

ولذا لا بد للحكام من القيام بواجباتهم الاساسية التي تتلخص بتقديم الوسائل القانونية القادرة على تطوير شخصية الفرد، وصقلها، وتنمية قدراتها من أجل الاستمرار في عملية التطور. كما يجب على المحكومين التصرف تجاه السلطة بما يمليه عليهم حسهم الوطني، أي ككتلة إجتماعية واحدة تنتفي فيها الانانيات الخاصة، وتذوب فيها الغايات الفردية في أهداف الجماعة بما يحقق المصلحة العامة، والخير المشترك للجميع، ولا توقف المجتمع عن التقدم والازدهار.

أي، بقول آخر، أنه وكما يجب أن تكون السلطة في خدمة الفرد، وتسهر على مصالحه وتصونها، كذلك يجب على هذا الفرد أن يكون في خدمة السلطة ليمنحها تلك القوة الضرورية لثباتها وإستمرارها. اي الشرعية القانونية اللازمة لترسيخ المؤسسات التي يرتكز عليها وجود المجتمع.

والانسان، في التصور الجماعي له وليس في حالته الفردية، لا يمكن أن يكون موضوعاً لعمل السلطة إلا بمقدار ما تمثل هذه السلطة إرادته. من هنا، فإنه لا يمكن تخيل وجود سلطة لا مبالية بالنسبة لمصير الافراد الذين تمد عليهم سيطرتها. لا بل أكثر من ذلك، فان أية سلطة، ومهما بلغت درجة إطلاقتيها، تبذل قصارى جهدها دائماً للظهور بمظهر المدافع عن مصالح رعاياها. وما من حاكم يستطيع الاعلان عن إهماله لهذه المصالح أو عدم خدمتها والسعي لتحقيقها. وهذا يقتضي سلوكاً معيناً من هذه السلطة يفرض عليها الاعتراف بوجوده، وأهدافه الخاصة، وجعل خياراته ومبادراته في سلم أولوياتها، فالفرد، وكما نعلم، هو أسبق بوجوده على السلطة، وأن ضرورة المجتمع السياسي كانت دائماً، من الناحية التاريخية، مسألة نسبية، وهي ضرورة لا تبرز إلا بملء مشيئة الافراد ورغبتهم. أي أنهم لا يبحثون عن الدولة ويقبلون بوجودها إلا لاعتبارهم بأن هذه الدولة هي التي تؤمن لهم تفتح شخصيتهم وتطورها.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للفرد القبـول بقيـام الدولـة الـذي يعني خضوعه الذاتي، والقضاء على شخصيته في كائن جماعي لـيس لغاياتـه أيـة حـدود سوى إرادة الحكام الطيبة؟

والحال أنه اذا كانت أهداف الجماعة ترمي الى ضـمان المصـلحة العامـة بوجـه المصـالح الفردية، إلا أنه لا يمكن تصور هذه المصلحة العامـة إلا بفعـل الغايـات الشخصـية التـي تضمن إمكانيات تحققها. فارادة الجماعة هي في نهاية الامـر حصـيلة مجمـوع الارادات الخاصة التي ترتـدي طابعـاً سـامياً وتفـوق بوجودهـا الارادات المعتـبرة بصـورة فرديـة. وإنطلاقاً من هذا، فإن لا غايات الدولة، ولا غايات الجماعة تتضـمن، بحـد ذاتهـا، مـبرراً لوجودها. وقيمتها ليست سوى نسـبية ويجـب النظـر اليهـا إنطلاقـاً مـن الفائـدة التـي يتوخاها الانسان من وجود المجتمع السياسي.

إن تحديد غايات السلطة لا يمكن أن يتم إلا من حيث تطابقها مع حماية الفـرد ككـائن إنساني يتمتع بحقوق ملتصقة بشخصه ولا يمكن مسها. وواجب السلطة لا يقتصر فقـط على حماية هذه الحقوق وصيانتها، وإنما أيضاً عـلى القيـام بكـل مـا مـن شـأنه تنميتهـا وتطويرها. وقيمـة أيـة سـلطة تنبـع مـن هـذه النقطـة بالـذات. أي مـن مقـدار عملهـا لتجسيد هذه الحقوق الملازمة للطبيعة البشرية. ولا يجـوز إطلاقـاً أن يشـعر الفـرد ولـو للحظة واحدة بأن السلطة تدوس على حقوقه الأساسية. وهذا أمر متفق عليه ضـمناً في العقد الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يشرح فيه هذا العقد كيفية نشوء السلطة فانه يحدد أهـدافها أيضـاً. وقبول الأفراد بالمشـاركة في هـذا العقـد يعنـي مـوافقتهم عـلى الـتخلي عـن إجـراء مـن حقوقهم ضرورية لقيام السلطة، وليس عن حقوقهم كلها. وما يبقى مـن هـذه الحقـوق يظل ميداناً محفوظاً لهم لايحق للدولة التعدي عليه أو إنتهاكه، وهـذا مـا نصـت عليـه كل مواثيق الحقوق والشرائع الدولية. فالمادة 39 مـن الشرعـة العظمـى او الماكنـا كارتـا Magna Carta الصادرة في عام 1215 في إنكلـترا تمنـع عـلى النظـام الملـكي "توقيـف أي مواطن حر أو سـجنه أو مصـادرة أملاكـه، أو إعتبـاره خارجـاً عـن القـانون، أو نفيـه، أو إلحاق الاذى به إلا بموجب حكم صحيح صادر عن أقرانه طبقاً لقانون البلاد". كما تمـنح المادة 41 و42 الافراد، ولا سـيما التجـار، حريـة التنقـل في كـل انكلـترا، والـدخول اليهـا، والخروج منها، في البر والبحـر، وفي كـل الاوقـات باسـتثناء الاحـوال التـي تسـود في زمـن الحرب وما يلحقها من تقييدات في سبيل مصـلحة المملكـة. كـذلك، فـان بقيـة القـوانين الانكليزية كالهابياس كوربوس Habeas Corpus، وعريضـة الحقـوق، وقـانون الحقـوق الصادر في عام 1689، نصت كلهـا بوضـوح عـلى تقييـد السـلطة الملكيـة تجـاه الحقـوق الاساسية للمواطنين ومنع التعدي عليها.

وقد ساهم هذا التطور القانوني لموضوع الحقوق الفردية في النظام البريطاني بخلق حالة فكرية عامة سـادت معظـم أرجـاء الامبراطوريـة ومسـتعمراتها، وهـذا مـا نـراه واضحـاً في وثيقـة الاسـتقلال التـي أعلنتهـا المسـتعمرات الاميركيـة الثلاثـة عشرة في 4تمـوز عـام

1776. ولعل أهم ما جاء في الوثيقة المـذكورة هـو تركيزهـا الواضـح عـلى مفهـوم هـذه الحقوق الفردية، وعلى طبيعة السلطة الناشئة عن العقـد الاجتماعـي. فالنـاس يولـدون أحراراً، والخالق عز وجل يمنحهم بـالولادة بعـض الحقـوق التـي لا يمكـن التنـازل عنهـا، كـالحق بالحيـاة، والحريـة، والبحـث عـن السـعادة. وهـؤلاء النـاس أو الأفـراد ينشـئون الحكومات لضمان هذه الحقوق. وهذه الحكومات تستمد سلطتها وقوتها التي تفرضـها على المجتمع من موافقة ورضى المحكومين. وبما أن هذا الرضى مرتبط بمدى إحترام هـذه الحكومات للحقوق المذكورة، فإن من حق الشعب تبديل هذه الحكومات، في كـل مـرة تصبح فيها سياستها العامة مدمرة لهذه الحقوق، وإقامة حكم جديد على أساس المبادئ التي تضمن له الاستقرار والسعادة.

وجاء إعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر، إبان الثورة الفرنسية الكـبرى، في 26 آب 1789، ليكـرس الافكـار والمبـادئ السـابقة. ففـي المقدمـة، كـان مـن الواضـح لممـثلي الشعب الفرنسي، بأن "جهل حقـوق الانسـان أو نسـيانها، أو ازدرائهـا، هـي الاسـباب الوحيدة للمصائب العامة وفساد الحكومات"، ولذا فانهم قد عقدوا العزم على عـرض هذه الحقوق المقدسة والتي لا يمكن التنازل عنهـا في إعـلان رسـمي كي تكـون اعـمال السـلطتين، التشريعيـة والتنفيذيـة، أكـثر احترامـا لهـا، ومـن أجـل أن ترتكـز مطالـب المواطنين، من الآن وصاعداً، عـلى مبـادئ بسـيطة تتمحـور دائمـاً حـول الحفـاظ عـلى الدستور وسعادة الجميع. فالناس يولـدون أحـراراً، والاختلافـات الاجتماعيـة بيـنهم لا

يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة. وهدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الانسان الطبيعية غير القابلة للتقادم. وهذه الحقوق هي الحرية، الملكية، الامن، ومقاومة الطغيان.

إن الايمان بهذه الحقوق، وإعتبارها من مسلمات الوجود الانساني، هو الذي دفع بالامم المتحدة للتشديد عليها مرة جديدة في "الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام 1948". وبرأي الجمعية العامة للامم المتحدة فان التمسك بهذه الحقوق هو الهدف الذي يجب أن تسعى اليه كافة الامم والشعوب. وكل هيئة وفرد في المجتمع عن طريق التربية والتعليم، من أجل ضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية. وهذا يعني أن الدول التي لا تحترم هذه الحقوق لا يمكن أن تمثل إرادة شعوبها باي شكل من الاشكال.

وإذا كانت السلطة موجودة من أجل خدمة الفرد وتحقيق مصلحة المجتمع، فان هذا يطرح عليها دوراً محدداً هو منح هذا الفرد حرية المبادرة لبلوغ أهدافه السامية، وأن يتركز عملها على إيجاد التشريعات والقوانين الضامنة لتحقيق هذه الغاية. وبدون هذا الأمر لا يكون لوجود السلطة في المجتمع أي مسوغ إنساني، أو مبرر قانوني.

الانسان في خدمة السلطة.

إن وضع مسؤولية تحقيق سعادة المجتمع على عاتق السلطة لوحدها هو أمر فيه الكثير من المبالغة والخروج عن الواقع. فهذه السلطة ستكون عاجزة عن القيام بأي شيء ما لم تكن جهود الأفراد موجهة لتقويتها وضمان استمرارها. وهذا ما يطرح مسألة العلاقة بين الفرد والسلطة، والتضامن بينهما. والحقيقة أن المشكلة الاساسية في العلاقة بين الفرد والسلطة ودعمه لها تكمن في النوازع الذاتية التي تسيطر عليه والتي هي جزء من طبيعته الانسانية. فالإنسان الذي يولد حراً، كما يقول روسو، يظل محكوماً بعنصر بسيكولوجي يدفع به ناحية الاستقلال والتفرد أكثر من الرغبة بالتعاون مع الآخرين. وهو لا يعبر عن إرادته في التجمع مع أقرانه إلا تحت وطأة الضرورة التي يفرضها عليه مبدأ الدفاع عن الوجود الذاتي، والاستمرار في البقاء. وحتى في المرحلة التي يصبح فيها الفرد جزءاً من المجتمع، فانه يظل يحرص على هذه الاستقلالية الذاتية من خلال حياته الخاصة، وعمله المستقل، وتفكيره المتميز، وكأنه يريد بذلك التعبير عن تمسكه بحريته الشخصية الى ابعد الحدود. ويبرز التجاذب بين الفرد والسلطة من خلال المجتمع. فالسلطة لا تعمل على مستوى الافراد وإنما على مستوى الجماعة. ولذا فان الانسان يصبح، بفعل واقع الامر، أداة في يد هذه السلطة التي تسعى لبلوغ غايتها الكبرى اي المجتمع.

من هنا رد فعل الفرد الدائم تجاه أبسط قـرارات السـلطة التـي تتضـمن إرغامـاً معينـاً يجبره على الخضوع لضرورات الحياة الاجتماعية الامر الذي يطرح عـلى السـلطة نفسـها مشكلة من نوع آخـر: أي كيـف تسـتطيع التوفيـق بـين طبيعـة الانسـان الانانيـة وبـين الموجبات الاجتماعية؟ وماهي الاوضاع التي تسـتطيع فيهـا الحكومـة القيـام بمهمتهـا في تأمين العدالة والدفاع عن المصلحة العامة دون إستثارة الفرد المتعلق بحريته الخاصة.

إن الحرية، كما نعلم. هي العدالة، لأنها تخلق أسس المساواة. لكنها هـذه الحريـة هـي حق طبيعي مطلق أم أنها ذات أصل تعاقدي؟ وكيف يمكن للحرية أن تكون حقا بوجـه السلطة المكلفة بالمصالح العامة؟ وإذا كان من حق الفـرد أن يطلـب الى السـلطة حريـة كاملة، فما معنى هذه السلطة آنئذٍ، وما هو دورها؟

إذن، فالحرية بشـكل عـام لا يمكـن أن تكـون موضـوع حـق مطلـق لأن الحـق يفـترض، من حيث المبدأ، وجود قانون يضمن إحترامـه. والحـال هـذه، فمـن هـي السـلطة التـي تستطيع ضمان إحترام الحريـة ضـد تعـديات السـلطة نفسـها؟ خصوصـاً وإننـا نـرى، في الممارسة العملية للسلطة، أن العدالـة والفعاليـة تتطلبـان وجـود حكومـة قويـة. وهـذا سيكون دائماً على حساب حرية الفرد وإن بدرجة نسبية لأن السـلطة الضـعيفة سـتكون عاجزة عن تحقيق الخير العام بالرغم من عدم تهديدها الكبير للحرية. لـذلك نـرى بـأن

التوازن بين مسألة الحرية، النسبية طبعاً، وبين ممارسة السلطة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مشاركة الفرد في هذه السلطة ووضع نفسه في خدمتها.

إن قيام الفرد – المواطن بواجباته الاساسية تجاه السلطة يرتب عليه مسؤوليات كبرى أمام المجتمع الذي ينتمي اليه، ويكون جزءاً منه. فخدمة السلطة لا يمكن أن تعني إنقياداً اعمى لممارساتها التعسفية التي تتصف بها في بعض الاحيان، وإنما مراقبة واعية لسلوكها ومنعها من الانحراف. وهنا يجب أن يكون الفرد على درجة مرتفعة من الادراك تسمح له بالارتقاء بخدمته للسلطة كي تصب في إطار الاهداف الاجتماعية.

فعملية اختيار النواب للهيئة التشريعية، مثلاً، لا يجب أن تنطلق من معايير الولاء الذاتي أو المنطقي لهذا المرشح أو ذاك، بمقدار ما يجب أن ترتكز على مواصفات معينة يجب توافرها في كل مرشح على أساس الكفاءة، والنزاهة، والجرأة في الدفاع عن المصالح العامة، خصوصاً وأن تكوين الجسم التشريعي هو مسألة بالغة الاهمية نظراً للدور الذي يقوم به البرلمان في ميدان سن القوانين، وفي مراقبته للسلطة التنفيذية أثناء قيامها بوظائفها. اي بقول آخر ان عملية الاقتراع تخرج عن نطاقها المحدود، كحق أساسي للمواطن في النظام الديموقراطي، لتطال نهج السلطة وممارساتها بشكل عام، ولتعكس درجة تمثيل البرلمان للإرادة الشعبية نفسها. ويتطلب تحقيق هذا الأمر شروطاً ذاتية وموضوعية. فالمواطن يجب أن يكون على درجة

كافية من الوعي السياسي يدرك من خلالها أهمية التحولات الممكنة التي يمكن أن تطرأ، من جراء إختياره، على شكل النظام ومضمونه. وعلى هذا الأخير إفساح المجال أمام المواطن لتحديد خياراته عبر مؤسسات منظمة بشكل جيد تمنع وقوع اخطاء فادحة أثناء سير العملية الانتخابية. وهذه الشروط الضرورية واللازمة لا يمكن تأمينها إلا في نظام يمتلك تراثاً تاريخياً كبيراً من فهم الحرية، والايمان بها، والدفاع عنها، وممارستها بصورة ديموقراطية صحيحة.

ولذا فان السلطة الفضلى هي تلك التي تتمكن من التوفيق بين متطلباتها، واقتناع أعضاء الجماعة بهذه المتطلبات. وهي، كشيء مجرد بحد ذاتها، لا تستطيع البروز الى الوجود إلا من خلال ممارسة الافراد المنشئة لها، أو المطبقة لقراراتها. فالافراد بسلوكهم هم الذين يحددون إتجاه السلطة نحو المزيد من الانفتاح والديموقراطية، أو بالعكس، نحو الانغلاق، والعنف، والقمع المتمادي.

وقد عبر العلامة فيديل Vedel عن هذا الواقع بقوله :

"إن الانسان، وبالحركة نفسها التي يجب أن تكرس حقوقه وتجعله يتمتع بها، يزيد ويقوي السلطة التي هي العدو الاكيد لحقوقه. وليس ثمة ممارسة ملموسة للحقوق الاساسية بدون تنظيم اجتماعي متقدم جداً، وهو أمر واضح بالنسبة لكل السلطات المتطلبة، لكن، وبالمقابل ليس هناك تنظيم اجتماعي متطور جداً لا يتطلب سلطة سياسية متنامية، ومهددة للحقوق والحريات ".

إذن، فان طبيعة السلطة نفسها تتوقف على خيار المواطنين. وممارسة هؤلاء داخل السلطة، سواء عن طريق التعاطي معها وسواء عن طريق خدمتها، هي التي ترسم الاطار العام لها.

ففي الحالة الاولى لا يرى المواطن بأن سلطة ما تعبر عن إرادته إلا بمقدار ما تؤمن له إحتياجاته الضرورية والاساسية، أي الحقوق الطبيعية الملتصقة بشخصية الانسانية كالحق بالحياة، والسكن، والامن غيره. وفي الحالة الثانية، فان المواطن الذي يعمل في خدمة السلطة هو الذي يعكس ممارسات هذه الاخيرة في المجتمع.

لذلك، فان تحديد سلبية أو إيجابية السلطة، ومدى قبولها أو رفضها من أعضاء الجماعة يجب أن ينطلق من هذه المعايير العاكسة لردود الفعل التي يبديها الافراد تجاه النظام الذي يحكمهم. وبالرغم من انقسام المجتمع السياسي الى موالين ومعارضين فان هؤلاء جميعاً يجدون أنفسهم، بشكل أو بآخر، في خدمة السلطة القائمة.

فالموالون، الذين يشاركون في أجهزة الدولة ومؤسساتها، يضعون طاقاتهم بتصرّف السلطة إنطلاقاً من إيمانهم بضرورتها للحفاظ على المصلحة العامة.

والمعارضون، من خلال الانتقادات التي يوجهونها للسلطة وممارساتها، يقومون، في بعض الاحيان، بتصويب مسار السلطة ضمن حدود معينة.

ومع ذلك، فإن بمقدور السلطة وضع مختلف الشرائح الاجتماعية في خدمتها مـن خـلال قواعد السلوك الاجباري التي تفرضها عـلى المـواطنين بشـكل عـام. فالخضـوع للقـوانين، والقبـول بتوجهـات الدولـة في الميـدان الاجتماعـي، وبتـدخلها في الميـدان الاقتصـادي، والالتزام بمفهوم معين للواجب الوطني، إنما يضفي على السـلطة طابعـاً مقدسـاً يتجـاوز بوجوده كل الافراد، ويعلي إرادتها على أي أمر آخر. وفي هذا كلـه دليـل مبـاشر عـلى أن السلطة لا تستطيع الوصول الى درجة معينة في سلم ارتقائها إلا بمقـدار تجـاوب الافـراد معها. والانضواء تحت كنفها.

إن مراقبة عمل المؤسسات الدستورية في الدولـة الحديثـة تقـدم لنـا دلـيلاً واضـحاً عـلى الدور المؤثر للأفراد في ترسخ هذه المؤسسات وثباتها مـن خـلال وعـيهم لأهميـة دورهـا الاجتماعي والسياسي. فهم الذي يحددون الطابع السلبي أو الايجابي لهـا عـبر ممارسـتهم الواضحة لحقوقهم وواجباتهم.

فالمسؤول الذي يفرط في استخدام سلطته الاستنسابية الى حد التعسـف يوقـع المؤسسـة التي يشرف عليها في تعقيد بيروقراطـي يشـوه صـورتها في المجتمـع. وهـو بـذلك يحـول هدف هذه المؤسسة عـن مرفـق عـام غايتـه خدمـة الآخـرين، الى جهـاز تسـلطي يـبرز طابع العنف والقمع الـذي تحملـه هـذه المؤسسـة في طياتهـا. أي أنـه يطـرح المؤسسـة كخصم للمجتمع ويثير من حولها مواقف معاديـة لهـا تـؤدي، عـلى المـدى الطويـل، الى انحلالها وزوالها. وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية التي فسرت التبدلات العميقـة التـي

أدت الى تغييرات جوهرية في مضمون السلطة من خلال الثورات الكبرى التي عرفتها الكثير من المجتمعات السياسية.

السلطة في الدولة الحديثة

لقد رأينا من خلال ما تقدم بأن الدولة هي المؤسسة السياسية الاساسية التي يستخدمها الحاكم للأشراف على المجتمع، وتنظيمه، وتوجيهه في ميادين النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وهي أداة تتجاوز بحضورها الكلي والشامل أية أداة اجتماعية أخرى مهما بلغت قوتها أو فعاليتها.

بيد أن نشاطات الدولة لا تقتصر فقط على تأمين المصالح المشتركة للطبقة التي تمسك بزمام السلطة، وإنما تتسع لتطال المجتمع كله بمختلف فئاته وقطاعاته، بالرغم من إيلائها رعاية خاصة لمصالح بعض الشرائح الاجتماعية ولا سيما تلك الداعمة للسلطة. ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الاميركية تتمتع الدوائر المالية والصناعية بتأثير خاص تظهر آثاره بوضوح في بعض القرارات السياسية العامة. وتتميز الدولة عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية بعدة مسائل أبرزها:

1. وجود مجموعة من الاشخاص الذين يتولون قيادة المجتمع والحفاظ على بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

2. بالحق بتوجيه السياسة العامة-الاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية-باسم كل المجتمع سواء في الداخل أو في الخارج. فالدولة هي المولية بوضع المشاريع والمخططات الكفيلة بتحقيق اهداف المجتمع في هذه الميادين، وهي المسؤولة عن الدفاع عنها أمام الوحدات السياسية الاخرى، وفي المحافل الدولية.

3. بالحق الحصري لاصدار القوانين والتنظيمات العامة التي يخضع لها الافراد في علاقاتهم مع بعضهم البعض، أو في علاقاتهم مع مؤسسات الدولة نفسها.

4. بمد سلطتها على كافة أراضي إقليمها انطلاقا من مبدأ السيادة الوطنية، وتمتعها بقدرة كافية لإرغام المواطنين على الخضوع والانقياد لقراراتها وتنظيماتها.

5. تقرير السياسة المالية العامة للبلاد من خلال وضع الموازنة، وجباية الضرائب والرسوم التي تؤمن المداخيل اللازمة لاستمرارية عمل المؤسسات وتطور المجتمع.

ونحن لسنا هنا بصدد تحليل مفصل لطبيعة الدولة وأوليات عملها التي تتطلب حيزاً أكبر يوجب دراسة بنيتها الاجتماعية والطبقات او الفئات والشرائح الفاعلة فيها، وطرق تشكل نظام قيم الجماعة، وديناميسة المؤسسات الحكومية، أو تكوين جهازها الاداري وغير ذلك من المسائل. وإنما نكتفي بالخطوط العامة التي تحدد الاطر

الرئيسة التي تقوم هذه الدولة بممارسة سلطتها فيها. ويـرتبط النظـام السـياسي، في أيـة دولة من الدول، بالمصـدر الاسـاسي للسـلطة. فعنـدما تكـون هـذه الاخـيرة ذات مصـدر عائلي، أو ترتبط بارادة شخص واحد، فاننا نكون أمام نظام ملكي، وعندما يكون الشـعب هو مصدر السلطة فهذا يعني أننا امام نظام جمهوري. وفي كل الاحـوال فـان مـا يحـدد فعاليـة النظـام لـيس الشـكل الخـارجي للسـلطة، وانمـا نشـاط مؤسسـاتها السياسـية والدستورية، وتوجهاتها العامة.

ويختلف دور الدولة من مجتمع آخر بحسب النظام السـياسي القـائم. فـنحن قـد نجـد نفس التوجه الديكتاتوري في الانظمة الاشتراكية والليبرالية على السـواء. فالانظمـة التـي قامت على أساس النظرية الماركسية-اللينية لم تختلف في مضمونها عن أنظمة الليبراليـة الشمولية كألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وهي كلهـا تميـزت بسـيطرة الحـزب الواحـد عـلى ماكينـة الدولـة، وبالتـالي عـلى المجتمـع مـن خـلال التـدخل المبـاشر في الميـدان الاقتصادي، حيث حلت رأسمالية الدول الاحتكارية، تحت ستار تنظيم علاقـات الانتـاج، محل المبادرات الفردية وحرية التبادل. في حين إقتصر هذا التدخل في الشأن الاقتصـادي من جانب الدول الليبرالية الديموقراطية على تنظيم القطاع العام، بشتى مرافقه، لوضعه في خدمة الفرد كعنصر أساسي في الجماعة السياسية.

إن السلطة في الدولة الحديثة هي سلطة تدخليه-توجيهيـة في الـداخل والخـارج. فعـلى الصـعيد الـداخلي تتسـع وظـائف الدولـة الداخليـة لتشـمل كافـة قطاعـات الحيـاة

الاجتماعية، وحتى بعض ميادين الحياة الفردية الخاصة، وفي هذا دلالة على تنامي دور الجهاز الحكومي في المجتمع. وعلى الصعيد الخارجي لم يعد دور الدولة محصوراً بالدفاع عن الاقليم والسيادة. وإنما تعدى ذلك ليطال العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والعسكرية مع الدول الاخرى.

من هنا نرى أن وظائف الدولة الحديثة أصبحت شاملة بالمعنى الواسع للكلمة، وهي تتناول:

1. الحفاظ على الملكية الخاصة، وعلى مجموع البنية السياسية-الاجتماعية، وتأمين النظام العام في المجتمع.

2. تنظيم الاقتصاد، والمساهمة بتطوير القوى المنتجة وتشجعيها بما يكفل تطور المجتمع ونموه وازدهاره.

3. الاشراف على التربية الوطنية العامة وتوجيه المؤسسات الثقافية والتعليمية بما يتوافق وتوجهات المجتمع الاساسية.

4. الدفاع عن مصالح الدولة بكل أشكالها على الساحة الدولية.

وهذا كله يعكس أمراً واحداً هو أن غاية السلطة تنطلق من الحقيقة الاجتماعية وتتوجه اليها. والمسألة ليست في أن يكون الانسان في خدمة السلطة، أو أن تكون السلطة في خدمة هذا الانسان، وإنما هو بالتفاعل المتبادل بين الفرد وبين السلطة

التي تحكمه للوصول بالمجتمع الى ذلك القدر من التطور الضروري لإستمرار أية جماعـة

إنسانية.

الفصل الخامس

المجتمع السياسي في الدولة

التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية

لا يشكل وجود الأفراد والجماعات المجتمع السياسي إلا إذا تضمن هذا الوجود على إرادة وأهداف جماعية في العيش سويا. ويعني القول بالإرادة والأهداف الجماعية وجود التنظيم الذي يقوم على تعددية المؤسسات التي يتحدد دورها في عملها على تحقيق إشباع مصالح الأفراد والجماعات. وعليه يمكن وصف المجتمع السياسي كمنصة مسرح يحتل الأفراد والجماعات مجاله بإشكال متعددة: أولا على شكل أحزاب سياسية وثانيا على شكل تنظيمات ضاغطة أو تنظيمات ذات مصالح خاصة وتشكل أساس المجتمع المدني وثالثا على شكل الحركات الاجتماعية.

أولا: الأحزاب السياسية

وكما سبق تحليله أعلاه فان الحكومة هي نتاج علاقات التفاعلية التأثيرية بين الأفراد والجماعات وان مجال التعبير عنها يتم عبر تواجد الأحزاب السياسية كمجموعات تمثيلية لمصالح متنوعة، مهمتها تحديد الأهداف وهيكلتها ووضع هرمية تنظيمية لغرض، ليس فقط تنظيم قيادتها بل أيضا، لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف. بمعنى أخر الحزب هو مجموعة منظمة من الأفراد الذين يتقاسمون فكر معين هدفهم الحصول على السلطة لفرض تنفيذ برامج أفكارهم بكل أوجهها. فهو إذن مجموعة منظمة إداريا بشكل هرمي يهدف لممارسة علاقات القوة بشكل أكثر فاعلية، من جانب ومن جانب أخر، إنه منظمة إقليمية بمعنى انتشاره على المجال السياسي

للمجتمع بهدف التمكن من إيصال فكره إلى كل قطاعات المجتمع لتسهيل من عملية تعبئة مناصريه في الصراع من اجل السلطة. فالحزب حسب تعريف جوزيف لابالموبارا Joseph La Palombara ومايرون وينير Myron Weiner (تنظيم دائم ووجوده يتجاوز أعمار قياداته الحاليين، يقوم بعدة وظائف. فهو إلى جانب كونه آلة انتخابية وحلقات وندوات وهيئة للتنشئة، يساهم في الإبداع – الفكري - وتعليم طرق ممارسة الشرعية وإيصال الأفكار بخصوص السلطة والتعامل معها) . بعبارة أخرى يختلف الحزب عن أي تنظيم أخر من التنظيمات الاجتماعية في كونه منظمة دائميه لا يرتبط وجوده مع لحظة زمنية محددة لان هدف قيامه هو الوصول إلى السلطة وهذا ما دفع بليون ايبستين Epstein Leon إلى اعتبار الحزب (كمجموعة تحاول انتخاب حكومة تحت اسمها) أو مع أحزاب ثانية.

في الواقع يعتبر الحزب الآلة التي تخلق النخبة وذلك من خلال ما تقوم فيه من عمليات لتعبئة المناصرين والمؤيدين والمستمعين بأفكاره أو شدهم وجذبه إلى عالم السياسة ليس فقط للمشاركة في شؤون العامة للمدينة بل وإعدادهم لاحتلال المناصب القيادية في الدولة .فالندوات التي يعقدها والحلقات الدراسية التي ينظمها في كل مجالات حياة المجتمع تضعه كواحد من بين الهيئات المسئولة في عملية التنشئة السياسية التي يحتاجها النظام لاستمرارية وجوده. وبالطبع هذا العمل يختلف من نظام إلى أخر وذلك للاختلاف في الطبيعة السوسيولوجية للحزب، بين حزب كادر

أو حزب جماهيري. فما يتصف فيه الحزب الكادر هو كونه يركز على نوعية الأعضاء المنتمين بدلا من عددهم وعلى سهولة أسسه لكونه لا يركز على المركزية في عمله السياسي. لذلك فان هذه الأحزاب تتسم بصفة الارستقراطية والوليغارشية.أما الأحزاب الجماهيرية فهي بالعكس تركز على العدد وان أسسها تقوم على هرمية التنظيمية وإنها تعتمد في نشاطاتها على عوائدها المالية الداخلية – الاشتراكات -. أن هذا النوع الأخير من الأحزاب يتعرض ومنذ تغيرت السياسية الدولية – ذبول الإيديولوجية الماركسية والأحزاب القومية ذات الصفة الاشتراكية مثل حزب البعث – إلى التراجع لصالح الأحزاب الجديدة التي أخذت لها صورة تجمع بين المجموعات والأفراد هدفها الوحيد الحصول على السلطة السياسية، وذلك من خلال تبني كل الشعارات والمبادئ التي قد تكون في بعض الأحيان متناقضة مع وجودها أو مع الأفكار والمبادئ التي تنادي إليها .

أن هذا التغير دفع بالبعض إلى التأكيد على التحليلات التي سبق لبعض المفكرين عرضها بوصف الحزب كعبارة عن مشروع كأي مشروع اقتصادي يهدف لتحقيق مصالح القائمين عليه سواء كان الحزب جماهيريا أو كادرا. فبالنسبة لجوزيف شامبيتر Schumpeter Joseph انه (لا يمكن تصور الحزب كمجموعة تهدف إلى تحقيق الخير العام...وذلك من خلال تطبيق بعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها فيما بينهم.... صحيح أن كل الأحزاب تملك مثل هذه المبادئ... والتي تساهم

في نجاحها وان حالها كحال بضائع المخازن التجارية التي تساهم في نجاحها. وبما أن وجود الماركات لا يمكن لها تقرير وجدود المخازن كذلك الحال بالنسبة للأحزاب فلا يمكن لمبادئها تقرير وجودها وعليه فان الحزب هو مجموعة من الأفراد الذين يخوضون صراع تنافسي من اجل السلطة) وما يعنيه هذا التنافس من سيطرة الرغبات ذاتية التي يراد إشباعها على مفهوم الخير العام. بعبارة أخرى إن الأفراد داخل هذه التنظيمات وبالخصوص القيادات تعمل كأي هيئة اقتصادية دوافعها الرئيسية تحقيق المنفعة والمصلحة الشخصية بالسيطرة على السوق السياسي ومصادره. وكما أن السوق التجاري هو المجال الذي يتم فيه تبادل البضائع والمنتجات. فالسوق السياسي هو أيضا ذلك المجال الذي يتم فيه تبادل المنتجات السياسية في مقابل، الدعم المادي والرمزي والأصوات الناخبين، وذلك على حد تعبير ميشيل اوفيرلي Michel Offerlé . وحتى بالنسبة للمنظمين إلى الأحزاب فان عملهم الحزبي لا يهرب من كونه يأخذ له شكل مروجي لبضائع الحزبية في السوق التنافسية بين الأحزاب. فالعمل من اجل نشر أفكار الحزب والعمل الدعائي له يمكن وضعه على نفس مستوى ترويج أصحاب السوق لبضائعهم وربط الزبائن معها.فالنسبة للأحزاب، فان عرض المنتوج الفكري يتم بواسطة البرنامج الحزبي المعروض في السوق السياسي والعمل على خلق الطلب السياسي باللعب على ندرة الأشياء والإغراء وعلى حد تعبير

الان كرينبلات Alan Greenblatt أن الأحزاب تأخذ بنظر الاعتبار كيف يخلق الولاء لماركة إنتاجهما بدلا من ماركة منافسهم.

في الواقع أن كون الأحزاب تأخذ لها صفة المشروع التجاري لا يمنع من أن أعمالها تذهب إلى تثقيف وأعلام المواطنين بالقضايا والمشاكل التي يعانون منها والحلول المقترحة لحلها مما يعطي للأحزاب ذلك الدور الاجتماعي في كونها أداة في الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قبل أن تكون أداة في تحقيق الاندماج الاجتماعي فلكونها تدافع عن أفكار تستمد من الواقع الاجتماعي فان تحويل هذه الأفكار كأداة في الصراع من اجل السلطة يعني إنها تساهم في تأجيج الصراع الموجود على الساحة السياسية. وعادة ما تذهب نتائج هذا الصراع في صالح القيادات وذلك على شكلين : أما بشكل ايجابي حينما تتمكن من الحصول على السلطة بدعم المؤيدين لها أو بشكل سلبي في خسارتها عندما تقوم بتعبئة الشارع لمعركة جديدة. بمعنى أخر لا تخسر قيادات الأحزاب أي صراع لأنه في كلتا الحالتين هناك تقوية لقواعدها بشكل أو أخر. وهذه النتيجة هي وليدة الاتجاهات الوليغارشية - حكم الأقلية –التي تصيب الأحزاب ومهما كانت نوعيتها. فحسب تحليل روبيرتو ميشيل Roberto Michels أن احتلال القيادات مركز الصدارة داخل الحزب يسمح لها أولا الحصول على السمعة الاجتماعية التي تلعب دورا في الحصول على شرعية تواجدهم في قمة الهرم الحزبي، وثانيا التعرف على أراء المنتمين إلى صفوفهم مما يسهل عليهم

العمل باتجاه إشباع مصالحهم والاستجابة لها، وثالثا الاستفادة من هـذا الموقـع أيضـا في استخدام وسائل الاتصـالات الجماهيريـة لجلـب الأنظـار مـن حـولهم وللتلاعـب بـالرأي العام. ولكن لا يعني احتلال هذا الموقع وجود نخبة منحصرة بمجموعـة معينـة وصـلت إلى هذه المواقع بفضل عوامل متعددة وظروف خاصة ترتبط بتكـوين الأحـزاب نفسـها، بل أن هناك في بعض الأحيان انفتاحا نحو قواعد الحزب لإيصالها إلى القمة.ولكن لا يغير هذا الوضع من قانون التواجد الاوليغارشي في داخل كـل حـزب، فلكـون العمـل الحـزبي يفرض أن تكون هناك نـوع مـن المركزيـة، حتـى ولـو كانـت هـذه الأحـزاب ديمقراطيـة الاتجاهات، فهذه المركزية والوجود في القمة يفرض عليها أن تحصر سياسة اتخاذ القـرار بيـد مجموعـة معينـة وبالتـالي هـي التـي تسـتفيد مـن كـل الظـروف المحيطـة داخليـا وخارجيا.

أن وضعية اوليغارشـية القيـادة داخـل الأحـزاب السياسـية لا يمنـع مـن القيـام بـدورها السياسي، وكما ذكر أعـلاه فإنهـا تعتـبر مدرسـة لتثقيـف المـواطنين وهيئـة مـن الهيئـات المسئولة في عملية التنشئة السياسية. ويتحدد هذا الدور التثقيفي بثلاث وظائف :

فأولا: تقـوم الأحـزاب بعمليـة تـأطير المـواطنين ضـمن إطـار الحـزب بهـدف إيصـال أفكارها، من جهة، وإيصال مطالـب المـواطنين إلى السـلطة مـن جهـة أخـرى.بمعنـى أنها،من جانب تعطـي الشرعيـة للنظـام القـائم، لأنهـا تتعـاون معـه في تـأطير عنـف وغضب قواعدها باتجاه السلطة من خلال مؤسساتها ووجودها. يضاف إلى ذلك أنهـا

تعتبر الناطق أو المتكلم الشرعي لمطالب المواطنين وفي إيصالها للسلطة، ولكن بعد معالجة هذه المطالب على ضوء أفكارها للتطابق معها.

ثانيا : تقوم بوظيفة تثقيف مناصريها ومؤيديها في إطار أفكارها السياسية. ولكن في الواقع لا تخرج عملية التثقيف عن كونها عملية تعبئة سياسية مما قد يقلل من أهمية صيغة التثقيف لصالح عملية التعبئة، والتي تعني هنا إعطاء الأولوية لمصالح الحزب على المصالح العامة، رغم أن هذه العملية تساهم، في خلق القيادات الجديدة للنظام.

ثالثا: تقوم بمهمة تفعيل المشاعر العاطفية بشكل دائم وذلك لغرض تعميق روابطها مع قواعدها وبنفس الوقت يقود عملها هذا في الربط العاطفي للمواطنين بالنظام بشكل غير مباشر.

أن أهم نتيجة يمكن للمرء ذكرها في هذا الخصوص هي شرعية الأحزاب، فتمكن الأحزاب من العمل بحرية داخل الأنظمة السياسية بأدوارها المذكورة أعلاه،هو ليس فقط وليد صراعها مع قيادات الحكم القمعي والانفرادي منذ وجودها على الساحة السياسية، بل أن تمتعها بالشرعية جاء كنتيجة كونها تساهم وتلتزم باللعبة السياسية التي وضعتها منذ الثورة الصناعية وصعود الطبقة البرجوازية واحتلالها للمسرح السياسي، لعبة ضرورية لها وللنظام السياسي .يضاف إلى ذلك دورها – أي الأحزاب – في التأثير على سلطة الدولة من خلال عاملين : عامل المساهمة في خلق القيادات السياسية وعامل إيصال مطالب القاعدة إلى قمة الهرم السياسي، كما ذكر

أعلاه. وكما يقول جاك لاكروي Lagroye Jacques أن مساهمتها في إعداد القيادات من خلال أعضاء المنتمين إلى صفوفها تضمن للنظام (....بان المرشح الذي سيحتل المنصب التي تطالب به سوف يمارس عمله على ضوء القواعد – التي ينص عليها النظام - ...فالحزب يلتزم بدوره كضامن للولاء إلى المبادئ والممارسات) المتبعة.

في الواقع، من اجل أن يمارس الحزب نشاطاته المذكور أعلاه، لابد له من مصدر مالي توظف مصاريفه في اتجاهين :

الأول: ويذهب إلى إدارة الحزب بما فيه من مؤسسات وهيئات وعقد الندوات والحلقات الدراسية والنشاطات التي لها طابع دعائي.

الثاني: تمويل العمليات الانتخابية وما تتضمنها من نشاطات إعلامية.

إذا كانت اشتراكات أعضاء الحزب –أحزاب جماهيرية - أو الهبات–أحزاب كوادر - كما هي الحال في الولايات المتحدة، هي الصيغة المعهود عليها في تكوين مالية الأحزاب في المقابل يمنع قبول المساعدة المالية الأجنبية من أي جهة كانت. وفي حالة قبول هذه الصيغة، فغالبا ما تكون مقنن بقوانين البلد، وذلك لمنع وقوع هذه التنظيمات تحت سيطرة الجهات الأجنبية. ولكن في المقابل هناك مساعدة مالية أو مادية- تخصيص قاعات معينة لعقدة الاجتماعات أو تأجيرها بأثمان متواضعة مثلا

- تخصصها السلطات السياسية لدعم نشاطات هذه التنظيمات. وكنتيجة لهذا الدعم فان مواقف الأحزاب السياسية من السلطة تساهم في تعميق وزيادة شرعية السلطات السياسية بسبب تبعيتها المالية وعلى حد تعبير بيتر مايير Mair Peter إنها أصبحت هيئات شبه حكومية وان القياديين في الأحزاب السياسية أصبحوا مجموعة مهنية تتمتع بنوع من الاستقلالية الذاتية عن قواعدها ولا تعني مهنيتهم توحدهم، فالصراع فيما بينهم هو أساس حرفيتهم السياسية ولكون أن تعريف المجموعة السياسية قائم، وكما يقول جان ماري دينكوين Marie Denquin Jean- (على المنافسة من اجل ممارسة السلطة التي لا يمكن احتلالها في وقت واحد من قبل الجميع)،فقد انعكست مهنية القيادات الحزبية على علاقتهم مع المواطنين في تشكك هؤلاء اتجاههم والريبة من دوافعهم الحقيقية مما قاد إلى انخفاض عدد المنظمين للأحزاب والمتعاطفين مع أفكارها،من جهة، تزايد قوة سلطة الدولة ومؤسساتها في ارتكازها بشكل اكبر على قيادي الأحزاب من جهة أخرى.

في الواقع لا يعود سبب هذا التحول إلى التبعية المالية للأحزاب باتجاه السلطات السياسية فقط، بل يعود سبب ذلك أيضا إلى الأوضاع الاقتصادية والتغيرات العالمية وبالخصوص العولمة وتزايد الاتجاهات الفردية التي انعكست أثارها على عدم قدرة الأحزاب السياسية في معالجة الأمور وفشلها للتصدي لها حينما كان البعض منها في السلطة. وأمام استمرار هذا الفشل فالأنظمة الديمقراطية سوف تفقد قاعدة ارتكازها

بسبب أن الضعف اقتصادي يعني فقدان الطبقة الوسطى تأثيرها وانعكاس هـذا الأخـير على قدرة الأحزاب في تعبئة المواطنين. ومع فقدان هذه الأخيرة للمناورة والتحرك،، فـان مواقع المجموعات الراديكالية ستعزز وتنتظر اللحظة المناسبة للقضاء عـلى الديمقراطيـة وإقامة أنظمتها الراديكالية. وأمـام هـذه المعضـلة ومـع المحافظـة عـلى التبعيـة الماليـة باتجاه السلطة، فان تغير الأحزاب تكتيكها في العالم الغربي حاليا يـذهب إلى فـتح البـاب بشكل أوسع على قواعدها، داخليا وذلـك مـن خـلال الديمقراطيـة الداخليـة المبـاشرة أو الديمقراطية الاشراكية Démocratie participative، وخارجيا من خلال، وكما يقول كل من جوزيف كابيلا Joseph Capella وفينسان بريس Vincent Price و ليلاش نير Nir Lilach (شبكات الانترنيت والتي تبدو أن تأثيرها بات يتوسـع بحيـث أصـبحت محـرك للنقاشات) في اختيار ليس فقط القيادات بل أيضا الخط السياسي الذي يجب إتباعه.

ثانيا : التنظيمات الضاغطة والمجتمع المدني

لا تقتصر مشاركة الأفراد والجماعات في العمل السـياسي بـالضرورة مـن خـلال الأحـزاب السياسية بل يمكن لهؤلاء إما تنظيم أنفسـهم في أطـار تنظيمـي يمكـن لهـم مـن خلالـه تحقيق المصالح والأهـداف المرغـوب التوصـل إليهـا مـن خـلال هـذه المشـاركة، أو أنهـا تبقـى محافظـة عـلى وضـعها كتجمـع بـدون تنظـيم ولكـن بشرط أن يـرتبط وضـعها بديمومة وجودها وممارسة ضغطها بشكل دائـم مـن خـلال وضـع جـدول بالتظـاهرات

مثلا وتشخيص الأهداف والشعارات المحددة. والفرق بين هـذه التنظـيمات التـي يمكـن إطلاق عليها تسـمية المجموعـات الضـاغطة أو التنظـيمات ذات المصـالح الخاصـة وبـين الأحزاب السياسية يكمن في أن القائمين على هذه التنظـيمات لا يهـدفون إلى الاسـتحواذ على السلطة بل إلى التأثير عليها بشكل فعلي من خلال مـا يملكونـه مـن مصـادر التـأثير المادية والمعنوية وحتى العددية. ولا يتحـدد دورهـا في التـأثير عـلى السـلطة فقـط بـل، وأيضا على الأحزاب السياسية المشتركة في السلطة، بهدف عرقلة مشاريع قوانين تتعارض ومصالحهم أو بإجبارها للأحزاب الغير موجودة في السلطة بتبني مواقفها قبل الانتخابـات. بمعنى أخر أن المجموعات الضاغطة تتمتـع باسـتقلاليتها الذاتيـة في التحـرك وتعتـبر هـذه الاستقلالية الشرط الرئيسي للتعرف عليها. وعليه فان إنشاء الأحـزاب لمجموعـات وهيئـات ذات صفة مهنية – نقابة أو حركة أو جمعية – يراد منها التأثير على الرأي العـام أو التـأثير على شريحة اجتماعية معينة، لا يجعل من هذه المؤسسة جماعة ضـاغطة لكونهـا تخضـع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى قرارات الحزب وتعاليمه، بل والأكثر من ذلـك أنهـا سـتعتبر تنظيم تابع للحزب. ولكن إذا عبرت النقابة أو أي تنظيم مهني عـن وجـودهما الاسـتقلالي ومارسا ضغوطهما على المشرع أو السـلطة التنفيذيـة وعـلى الأحـزاب، ففـي هـذه الحالـة يمكن الاعـتراف بأنهـا تشـكل مجموعـة ضـاغطة، خصوصـا إذا مـا ترافـق ذلـك مـع ثقلهـا الاجتماعــي لكونهــا تمثــل شريحــة اجتماعيــة ذات وزن عــددي أو مــالي لأنهــا تمثــل

أصحاب رؤوس الأموال مثلا .وعليه فيمكن القول في هذه الحالة بان هـذه التنظـيمات تشـكل مؤسسـات المجتمـع المـدني تختلـف فـيما بينهـا مـن زاويـة درجـة تنظيمهـا واستقلاليتها ومجال نشاطاتها وفعالياتها.

أن شرعية وجود هذه التنظيمات تختلف من نظام سياسي إلى أخر وذلك تبعـا للفلسـفة السياسية التي يحملها النظام والتاريخ السياسي لهذا النظام. ففـي الأنظمـة التـي تـؤمن بالليبرالية السياسية والاقتصادية كفلسفة لإدارة المجتمع والدولة فغالبا مـا تـرتبط هـذه الفلسفة مع التـاريخ السـياسي للمجتمـع. فمـثلا تمتـع المـنظمات الضـاغطة في الولايـات المتحدة الأمريكية بشرعية وجودها هو وليد للظروف السياسية لهـذا البلـد الـذي تبنـى هذه الفلسفة كرد فعل لأوضاع المهاجرين سـكان هـذا البلـد الـذين هربـوا مـن الظلـم والقهر والسيطرة الاستبدادية في أوربا في حينهـا، وتبنـوا أسـلوب التشـكيلات التنظيميـة القاعدية بهدف تحقيق مصالح الجماعات والأفراد المنظمين لهـا، رافضـين بـذلك القبـول بدولة قوية مركزية ذات سيطرة سياسـية عـلى غـرار الأنظمـة السياسـية الأوربيـة التـي تتصف بقوة وسيطرة الدولة المركزية فيها. وقد اعتبر هذا الشكل من التنظيم كوجه من أوجـه الديمقراطيـة الأمريكيـة وتقليـد مـن تقاليـدها الثقافيـة والسياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية وارتـبط مـع مفهـوم التعدديـة والـذي ينطـوي عـلى مفهـومين: المنافسـة بين المجموعات من جهـة والتعـاون فـيما بينهـا مـن جهـة أخـرى، عـلى حـد تعبـير كـل مـن اندريـه ج بلينجـير André-J Bélanger وفيـنسى لوميـو Lemieux Vincent

، ممـل يـؤدي بـالضرورة إلى تغليـب لغـة المسـاومة عـلى لغـة الصراع .و تعكـس لغـة المساومة العلاقات الائتلافيـة بـين المجموعـات أمـا بشـكل وقتـي ومـرحلي أو مصـلحي. وتعني أيضا أن ليس هناك نخبوية في التعامـل السـياسي وإنمـا الأغلبيـة تضـع نفسـها في موقع أقلية للتأثير على السياسة وصناعة القرار كوحدات مستقلة تتمتع بحرية التحـرك. وفي حالة غياب أو ضـعف هـذا التقليـد في العـالم الغـربي الأوربي حيـث تتصـف الدولـة بسيطرتها ومركزيتها، فان وجـود هـذه التنظـيمات وشرعيتهـا تـراوح بـين فكـرة القبـول الضعيف أو الرفض. ويعود سبب ذلك إلى فكرة عدم تجزئـة المصـالح بـين خـاص وعـام. فوحدة المجتمع والاندماج السياسي ،كفلسفة سياسية مرتبطة بالتاريخ السـياسي لبلـدان هذا العالم، هي أهم من أن تمزق بين مجموعات متصارعة ومتنفذة، لان وجود المجتمـع قائم على وحدة عناصره المكونة وفكرة المساواة بين الجميع. وإذا ما تواجدت مثل هذه التنظيمات اليوم فإنها لا تتكلم باسم مجموعة معينة مهنية كانـت أو غـير مهنيـة وإنمـا تتكلم باسم المصلحة العامة قبل كل شيء. إلى جانـب هـذا التفسـير هنـاك مـن يضـيف وجود عامل ثاني في تفسير هـذا الاخـتلاف، فبالنسـبة لـدومنيك شـانولو Dominique Chagnollaud، الـذي يسـتند عـلى تحلـيلات جبرائيـل المونـد Gabriel Almond، أن حصول هذه التنظيمات على شرعيتهـا يـرتبط بالأرضـية الثقافيـة الدينيـة : ففـي الـدول (ذات التقاليد الكاثوليكية لا تتمتع هذه التنظيمات بالشرعية والأكـثر مـن ذلـك هنـاك نوع من الريبة باتجاه الثراء والملكية).

في الحقيقة أن هذا التفسير يرتبط بما ذكر أعلاه بخصوص الليبرالية والتاريخ السياسي. فكما هو معلوم أن الصراع بين البروتستانت والكاثوليك أن كانت جذوره دينية وفقهية، غير أن الاتجاهات الاقتصادية الليبرالية لعبت دورها في تعميق هذا الصراع. فمطالبة البروتستانت بحرية العمل والدعوة إلى تحقيق المنفعة والربا كاتجاهات اقتصادية جديدة دخلت في تناقض مع الفكر الاقتصادي الكاثوليكي الذي حرم اللجوء إلى المنفعة.فالأفراد حسب التقاليد البروتستانتية مسؤولين على أعمالهم ومهما كانت طبيعة هذه الأعمال ونجاحهم فيها يعتبر نعمة من اللـه. وكنتيجة لهذه المسؤولية فان تنظيماتهم ومهما كانت طبيعتها هي ترجمة لإرادتهم وحريتهم. أما عن شرعيتها فإنها تستمد من توافقها مع أفكار هذه الثقافة، وبالتالي حتى الدولة لا تكون إلا انعكاسا لهذه الحرية، ودورها يتحدد في تذكير الأفراد والجماعات بهذه الحرية، أي إنها لا تتدخل في تأطير هذه الحرية بأي شكل كان لان ولادة المجتمع كانت قبل ولادة الدولة.

في الحقيقة يتوقف تحرك السياسي للمجموعات الضاغطة على :

أولا: طبيعة مصالحها الخاصة وطبيعة تنظيمها، بمعنى أن كانت تدافع عن مصالح اقتصادية أو ذات طبيعة عامة، حتى ولو كانت خاصة، أو أنها تدافع عن مبادئ معينة. وأما من ناحية التنظيم فانه يتعلق بطريقة اختيارها أو تجنيد المؤيدين لها وانفتاحها على الآخرين.وعليه فان اختلاف طبيعة المصالح يفترض أن معالجة إشباع كل واحدة منها يختلف من واحدة للأخرى سواء كان ذلك من زاوية المطالبة بها أو

في أسلوب مواجهة مواقف السلطة ضدها وفي طريقة تعبئة الناس من حولها. فمثلا إن كانت تدافع عن قضايا الشذوذ الجنسي فان أسلوب التعامل مع السلطة يختلف فيما لو كانت تدافع عن حق المستهلكين وذلك من زاوية حساسية الموضوع الأول وارتباطه بأقلية من الناس، لذا فطرح قضاياها يعتمد على كيفية استخدام إستراتيجية إثارة الرأي العام باتجاهها والتكتيك الواجب إتباعه من اجل تصوير هذه المجموعات كأقلية مضطهدة. ومن الزاوية التنظيمية فإنها تعتمد على المجموعات المدافعة على حقوق الإنسان سواء كان ذلك عن طريق تجنيدهم لصالح مطالبها أو التقرب إليهم، مهما كانت وضعية هؤلاء، أعضاء حزبين كانوا أو أفراد عاديين. في حين أسلوبها يختلف إذا كانت تدافع عن المستهلكين. فيكفي عليها تقديم أبحاثها وطرحها على الرأي العام للتشهير بالنواقص والعيوب ولإعلام المستهلك بحقه في الدفاع عن نفسه من خلال الإجراءات القانونية التي تعلم المواطنين بها بهدف الأخذ بها.

ثانيا: يتوقف تحركها على العوامل الخارجية التي تسمح لها بالعمل والتحرك، وهذه العوامل هي : نظام الأحزاب والمؤسسات الدولة وقواعد اللعبة السياسية. ففيما يخص نظام الأحزاب، وكما يبدو للمرء، فان الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة تتشابه في كونها تكوينات تمثل مصالح معينة تضمنها في برامج محددة لتطرح أما على الناخبين لإقناعهم بها كما هو الحال مع الأحزاب، أو تبرمجها للدفاع عنها أمام السلطات السياسية كحالة المجموعات الضاغطة. وكنتيجة فان العلاقات فيما

بينها تتنوع بين التنـافس والتعـاون والتحـالف . بعبـارة ثانيـة أن تشـابه السـلوكيات في تحقيق أهداف معينة يفرض على هذه التكوينات أن تعـيش فـيما بيـنهما علاقـات تأثيريـة. وهذه الأخيرة تتوافق مع وضعية النظام السياسي الـذي يسـمح أو لا يسـمح لممارسـة هـذه العلاقات، لكونه المنظم للعلاقات الاجتماعيـة والسياسـية والاقتصـادية داخـل المجتمـع مـن خلال مؤسسـاته، مهـما كانـت لبراليـة هـذا النظـام وطبيعتـه السياسـية بكونـه فيـدرالي أو كونفدرالي أو برلماني أو رئاسي. فالعلاقات بين طبيعة المؤسسات وبين وجود المجموعات هـي في أساس القواعد للثقافة السياسية التي تحدد قواعد اللعبة السياسية فيما بينها. بعبارة ثانية أن وجود ونجاح عمل المجموعات الضاغطة يعتمد على وجـود المؤسسـات التـي تحـدد لهـا المجال الذي يمكن لها أن تتحرك فيه وذلك حسب قواعد أنتجتها علاقات القوة فـيما بيـنهم. فغياب قواعد اللعبة السياسية يعني غياب الثقافة السياسية وغياب هذه الأخيرة يعنـي إننـا أمام مؤسسات مركزية تمارس سلطتها على الجميع بدون أي تمييز أو إننا أمام سلطات تسمح بوجود المجموعات الضاغط ولكن حسب معاييرها وقيمها. ويعنـي هـذا أن الدولـة في هـذا النظام تـدمج مصـالح المجموعـات ضـمن إجـراءات حكوميـة لـيس كمطالـب لمجموعـات مستقلة وإنما كوسيلة (للتنسيق بين مصالح المجموعة. والإجراءات الشكلية للحكومـة) كـما تقول بذلك الين جريجزبي Ellen Grigsby.بعبارة ثانية أن غياب قواعـد اللعبـة السياسـية للثقافة يعني غياب المجتمع المدني المستقل عـن السـلطة الـذي يحـول الحكومـة وحسـب

منطق الليبرالي إلى حكومة ذات اتجاه نقابي أو تعاوني تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتعارض مع مفهوم استقلالية المجموعات الضاغطة.

في الواقع يعتمد نجاح المجموعات الضاغطة في عملها في كسب شعبيتها على خبرتها في المناورة وتوطيد العلاقات مع من يملك سلطة القرار أو يساهم في صناعته. وتقوم إستراتيجية كسب الشعبية على قاعدتين : فأما أن تتم من خلال تزويد من يملك حق إصدار القرار أو من يشارك فيه بالدعم المادي المباشر، أو أن تتم من خلال الدعم غير المباشر مثل دعم الحملات الانتخابية وكما يقول فيليب برو Philippe Braud أن (مساهمة الاشتراكات والتسهيلات المادية المقدمة من قبل المجموعات الضاغطة للأحزاب تهدف الى ضمان الحملات الانتخابية) لهذه الأحزاب وعملها وعليه وبسبب هذا الثقل التي تتمتع فيه فان لجوء الأحزاب السياسية إليها ومحاباتها يهدف إلى تعزيز مواقف الأحزاب في صراعها السياسي وبنفس الوقت هذه المحاباة تمنح بالمقابل وزن اكبر للمنظمات الضاغطة. أن شعور المجموعات بثقل وزنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تحول القائمين عليها إلى مجموعات مهنية على غرار الأحزاب السياسية يؤدي إلى فقدان فاعلية عملها نتيجة التداخلات التفاعلية المصلحية بينها وبين الأحزاب وقد يقود ذلك إلى فقدان استقلاليتها الذاتية إذا ما أخذت علاقاتها مع الأحزاب صفة الزبائنية، ليس فقط في

تلك الأنظمة التي لا تـزال مؤسسـاتها السياسـية غـير منظمـة بشـكل فعـلي، وان هنـاك تداخل في الاختصاصات والصلاحيات علاوة على أن الثقافة السياسية لم تبرهن بعـد عـلى فاعلية قواعدها المنظمة للعبة السياسية، وإنما أيضا في الـدول التـي أخـذت باللامركزيـة حيث أنعشت هذه الأخيرة الروح المحلية التي غالبا ما تكون متأثر بالشخصيات المحليـة وفاعلية أعمالها في المجال السياسي. يضاف إلى ذلك وكما يقول فرديرك لامبير Frédéric Lambert وسـاندرين لوفرانـك Sandrine Lefranc (انـه ومنـذ ذبـول دور الإيديولوجيات السياسية والتجـزء الاجتماعـي... فهنـاك تجديـد لظـاهرة الشخصـانية ... التي تساهم في تقويـة الممارسـات الزبائنيـة . وفي الواقـع وعـلى الـرغم مـن ديمقراطيـة النظام اللامركزي غير أن سيطرت الروح الزبائنية على العلاقات السياسية ستفسد اللعبـة السياسية وسيتأثر حتى وجود المجتمع المدني بها حينما تصبح منظماتـه أدوات في لعبـة سبق التحضير لها وتقود إلى (تغيـير في عمليـة المشـاركة) وذلـك حسـب تعبـير دوكـلاس شالمرس Douglas A Chalmers ، خصوصا في تلك المجتمعات الحديثة العهد بالديمقراطية. يضاف إلى ذلك إذا ما علمنا ماذا تعني روح الزبائنية بكونها شبكة من علاقـات التابعيـة والسيطرة القائمة على وجود رب عمل وزبون وتحددها مصالح الطرف المسيطر وتهدف لتحقيق غايات معينة من خلال آليـات عملهـا التـي تقـوم عـلى تقـديم الرشـاوى. فـأن تـأثير هـذا التواجـد وعـلى هـذه الشـاكلة عـلى السـلطات السياسـية التـي إن سـمحت

لهذه المجموعات المشاركة معها في صناعة القرار بهدف التخفيف من مشاعر القمع التي قد تشعر بها هذه المجموعات لكون أن كل القرارات في تصورها هي قرارات قمة وليس للقاعدة من دخل فيها، فان المشكلة التي ستظهر و ستثار هي كيف ستختار السلطة محاوريها أذا كانت علاقات الزبائنية هي المسيطرة وان الشخصانية فاعلة في العلاقات الاجتماعية ؟ أن مخاطبة السلطات السياسية لهذه المجموعات بشكل مباشر سيقود وحسب رأي جان ماري دونكان Jean-Marie Denquin إلى (أما أن تصبح هذه المجموعات صاحبة القرار الفعلي بدلا من المسؤولين السياسيين المنتخبين ديمقراطيا، وبالخصوص عندما تفشل الأحزاب السياسية والسلطات في تشخيص بعض المطالب داخل المجتمع. أو إنها ستغير من معنى الحوار ليأخذ له معنى التلاعب وذلك عندما تستخدمها السلطات السياسية في البحث عن التأييد لدعم قرارات تم التحضير لها مسبقا). ولا تتحدد مدى واقعية هذا التحليل فقط على الأنظمة حديثة العهد مع الديمقراطية بل أيضا يمكن أن تشمل حتى الدول المتقدمة وبالخصوص أثناء وقت الأزمات.

مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب سبق القول بان تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح الخاصة في العالم الغربي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحرية السوق وضمان حريات الأفراد والجماعات، وإنها تشكيلات تم خلقها بشكل أرادي ومنفصل عن أرادة السلطة السياسية هدفها هو تحقيق الموازنة

بـين، قـوة سـلطة الدولـة وحكومتهـا، وتحقيـق المصـالح الخاصـة للمنضـمين إلى هـذه التشكيلات .ولكونها في أساس تكوين المجتمع المدني فإنها تعكس وعلى حـد تعبـير لاري ديموند Larry Diamond (الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقـديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها – وبالنسبة له أن – المجتمع المدني هو حالـة وسط بين المجال الخاص والدولة). بعبارة ثانية أن وسطية هذا المجتمع ما هو إلا نتيجة لوضـعية منظماتـه، فوجودهـا يفـترض أن تكـون هنـاك قواعـد منظمـة تضـمن عملهـا وفعالياتها. وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق بـدون وجـود سـلطة مقبولـة لـيس لمنحهـا إجازة عملها وإنما كما ذكر لضمان عملها، وهذه الأخيرة – أي السلطة - أيضا تحتـاج إلى وجود هذه التنظيمات لـيس فقـط لموازنـة قوتهـا، بـل لمـا تقـترح هـذه المـنظمات مـن مشاريع حيث يعني قبولها من قبل السلطة تمكن هذه الأخـيرة عـلى مواصـلة الحصـول على الدعم الضروري لشرعية وجودها.

ولكن وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا المجتمع غير أن مجـال حـدود تحركـه يبقـى متوقـف عـلى قـوة سـلطات الدولـة وقـوة وضـعف مشـاركة المـواطنين، فـإذا كانت الدولة قويـة فإنهـا – وعـلى حـد قـول كـريس بـراون Chris Brown – سـتخنق المجتمع المدني حـال ولادتـه وإذا كانـت مـنظمات المجتمـع المـدني أكـثر قـوة فسـتدخل

في تنافس معها وسيطبقون النظام بدونها). وما يعنيه هذا القول هو أن الموازنة بين الاثنين مهمة جدا لان الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين :

أولا- أما إلى الفوضى السياسية،حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات أثنية وقبلية وطائفية وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدولة في تطبيق حاكميه متوازنة، فان تعددية التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية سوف

لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع، لان غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على

سير عمل سلطات الدولة، وهو شكل يذهب عكس تعددية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما اخذ النموذج الأمريكي كمثال، حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المدني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدولة والمواطنين وتتسم مشاركتها في كل الأنشطة المجتمعية، كخدمة لتحقيق إشباع المصالح الخاصة للمواطنين ولموازنة قوة الدولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية.

ثانيا- أما أذا كانت سلطات الدولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أفكارها فان النتائج تختلف من الواحدة للأخرى :

1- ففيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي فان تقيم هذا الدعم ينظر إليه بشكل سلبي حيث توصف هذه المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي. وعليه فان دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيف لكون أن ربط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية حيث ما زالت السلطة السياسية مدفوعة بتخوفها على وجودها السلطوي تلعب دورها في أثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية. وعلى الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض أنظمة هذه الدول إلا أن وجود هذه الأخيرة- أي الديمقراطية- يتسم بصيغتها الشكلية كمؤسسات تفتقد إلى روح الديمقراطية والمراقبة الشعبية، مما يزيد في درجة ريبة القطاعات الشعبية تجاه الدعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنه يخدم بالدرجة مصالح المانحين الأجانب أكثر من تحقيق الإشباع للمصالح المحلية .

2- أما فيما يخص أفكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنما في محاولة القائمين عليها تطبيق مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغربي كمفهوم عالمي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ بنظر الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات مجتمعهم وتطوره وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية والمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة الدولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ولخصوصية المرحلة الحالية في الأخذ

بالتطبيقات الديمقراطية من جهة أخرى. ففي غالبية مجتمعات عالم الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه أما اقتصاد تدخلي للدولة في الشؤون الاقتصادية أو ذو نهج نقابي تعاوني، بمعنى أن السلطة تنظم وتراقب وتحمي كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع . وان مثل هذا الواقع يقيد من حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك كنشاط اقتصادي أو ثقافي أو سياسي، ويعيق من تطورها. فتطبيق مفهوم المجتمع المدني كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة وبدون ملائمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المصالح من جانب ومن جانب أخر نخبوية الطرح الفكري لحامليه، يعني القفز على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها. ويعود سبب ذلك إلى أن تسارع الأفكار الذي تلجأ إلى بثه هذه المنظمات من خلال الانترنيت ومواقعه من جانب ومن جانب أخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم درجات الفقر مقابل تبلور الأقلية المستفيدة كاوليغارشية اقتصادية، فتنعكس هذه الممارسات على سياسة السلطات السياسية في صعوبة الاستجابة بفعالية على كل المطالب المطروحة من قبل المجتمع المدني عند صناعة القرار السياسي، خاصة إذا ما حاولت السلطات إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلي أمام تزايد التذمر والتوتر داخل المجتمع نتيجة الأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية السيئة لوضع حد لتراجع، إلى ما يشير إليه هوارد ج. فيردا Wiarda Howard J (درجة تعبئة الطبقة السفلى- في مشاركتها- لصالح الطبقة الوسطى والنخبة) في سيطرتها على قيادة المجتمع المدني.ويعني تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها وذلك من خلال عملية تنشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكما تقول آن بيرجيتا يونك Anne Birgitta Yeung (أن العلاقات بين الروح الغيرية والمجتمع المدني تتصف بكونها عملية موجة فالأشكال المختلفة من الغيرية تنمي المجتمع المدني والمشاركة في فعاليات المجتمع المدني تنمي الروح الغيرية وقيمها). وعليه فان توقف إجراءات التعليم والتنشئة من شانها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكالها أو في تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدني لصالح وجودها، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع ،أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناقض والمفهوم(الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمعطيات السياسية) وذلك حسب رأي ديفيد لويس Lewis David. وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد من دول

الإفريقية حيث تسمح السلطات لفعاليات المجتمع المدني بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة الضغط المجموعات النخبوية عليها. وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب المشاكل التالية:

أولا: أن فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان، أصبحت تقليعة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات معينة. والقول بأنها تقليعة يعني عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة بل أن الظروف الدولية هي التي أوجدت الفكرة وليست كونها تعبير عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالمطالبة في فسح المجال للتعبير عن نشاطاتها.

ثانيا: أن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحزاب السياسية وان نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية لان وكما يقول دوغلاس شالميرس Douglas Chalmers هذا التطور (متوقف على الطبيعة السياسية) للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بان وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر والحال في عالم الجنوب تتميز الدولة بقوتها وضعف قوة المجتمع المدني أن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي والإسلامي .

ثالثا : والأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بان فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستذبل. وعلى غرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضغط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئيه مثل الإصلاح الزراعي وتأمين البنوك والشركات فان ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضغط الدولي أو أن نتائجها المتوقعة ستفقد إيجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب والذي يفترض إشباعها، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستجرارية السياسية، دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل يوفر للمصالح الغربية، وجود سلطة قادرة بالقيام بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضد كل التهديدات المستقبلية، وذلك بدمج المجموعات المعارضة الموجودة على الساحة السياسية في بلدان هذا العالم بالسلطة التي ستتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية. ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدني لكل دعم خارجي كان أو داخلي. وهذا ما يمكن أن استنتاجه من قول هوارد ج. فيردا Wiarda Howard J بان الدولة ذات (الصفة النقابية والمهنية Corporatism – التي كانت سائدة وإلى فتره قريبة في عالم الجنوب- تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها) ، وكل ذلك بهدف تأكيد

نفسها على حساب قوة المجتمع المدني. بعبارة ثانية أن إمكانيـة خفـوت نجـم المجتمـع المدني في عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمـع معين ولعبت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلـة باسـتقلالية الفـرد والمجموعـات الذاتية وتحت ظروف ليبرالية اقتصادية وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة ، بل إلى الضعف الكائن في تكوينات وجوده : فبسبب عـدم وضـوح فكـرة المجتمـع المـدني بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح عـلى الأخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسية في عالم الجنوب الذي يؤكد عـلى دعم المواقف الطائفية والقومية والقبلية، فأن تأثير هـذا المـزج عـلى تنظيماتـه الاجتماعيـة يشل نتائج كل واحد منها عمل الأخر ليس فقط بسبب تضارب المصالح بين خـاص وعـام، بل بسبب أن هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليديـة ينـزع عـن التنظـيمات المجتمـع المدني، صفة التي يفترض بها أن تكـون غـير تمثيليـة للأسـس الاجتماعيـة مـن هـذا النـوع، لتعارض بين هـدف مفهـوم فكـرة المجتمـع المـدني الـذي يـذهب إلى المشـاركة الفعالـة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطية ،مـع هـدف هـذا التمثيـل المبنـي عـلى هـذا الأساس في كونه يثبت الفواصـل الاجتماعيـة بـدلا مـن تحريرهـا. ويكفـي للمـرء ملاحظـة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمعرفـة إلى أي حـد يتعـارض وجـود التنظـيمات التقليديـة مـع أهداف فكرة المجتمع المدني، في كون جل نشاطات تنشئة أعضائها لا يـتم فقـط عـبر قـيم

ثقافتها التقليدية وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليدية. وتنعكس نتائج أثار هذا المزج أيضا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها بالتدخل في تحديد حدود هذه التنظيمات باسم فرض النظام وعرض نفسها للتعاون معها، هذا إذا كلن هناك نوع من المقاومة من قبل تنظيمات المجتمع المدني باتجاه السلطة تم تبلورها من خلال الضغوط البيئة الخارجية التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني.

قد يرى البعض بان ثمة ضغوط داخلية تتمثل بتطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة، تلعب دور في بزوغ تنظيمات المجتمع المدني. ففي الواقع أن تأثيرها يبقى نسبي لان وحتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليد مارسته المجموعات النخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع أخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب ومن جانب أخر كأسلوب للضغط على السلطات من اجل الحصول على الشرعية وجودها. وعليه فانه يمكن الجزم بان مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسية ولا يتم له تحقيق ذلك إلا من خلال قدرة المجموعات النخبوية بالتنازل عن نخبويتها من جهة ومن جهة أخرى على قدرتها في تفعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكيتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع .

ثالثا :الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة في العالم

لقد تزايدت منذ السنوات الستينات من القرن العشرين ومع مطلع القرن الجديد الحركات السياسية والاجتماعية في العالم وخاصة في العالم الغربي. وتعني كلمة التزايد وجود هذه الحركات سابقا ولكن ترافق هذا التزايد مع اتصاف الحركات الجديدة بخصوصيتها عما سبقها حيث ظهرت وتعددت في عالم يتصف بديمقراطية أنظمته السياسية ودولة الرفاهية التي قامت على تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوزيع العوائد المالية والاجتماعية وتثبيت الأمن، حيث يفترض أن كل هذه الظروف تلعب دورا في عدم انتشار التذمر بين القطاعات الشعبية كما هو الحال في المجتمعات التي لم تأخذ بالديمقراطية نظاما لإدارة السلطة السياسية. ولكن وجود الديمقراطية في العالم الغربي إن لعب دورا مهما في امتصاص النقمة داخل المجتمع وتوظيف التذمر إذا ظهر في عملية التعاقب على السلطة من خلال وجود الأحزاب السياسية أو في الانضمام إلى جمعيات تدافع عن مصالح المتضررين إلى جانب دور الدولة في محاولتها لضمان الأجور والعمل على زيادة الازدهار الاقتصادي، فان هذا التصرف إذا لعب دورا في تأطير السلوك السياسي من جهة ومن جهة أخرى منح للسلطة السياسية درجات عليا من الشرعية. ولكن الشعور بالتذمر من الأوضاع المختلفة التي عمت المجتمعات الغربية قاد إلى ظهور الحركات السياسية والاجتماعية المعارضة الجديدة وفي بعض الأحيان المتمردة على الساحة السياسية. فإلى جانب

استمرار الحركات السابقة مثل الدفاع عن حقوق المرآة والحركـات الطلابيـة والبيئيـة أو ضد الحروب على الساحة السياسية، فان ظهور حركات جديدة على هـذه السـاحة بـدء يلفت نظر المحللين والباحثين في مجالات علم الاجتماع وعلم السياسة . ومثال على ذلـك الحركات المدافعة على حقوق المهاجرين أو تلك التي تدافع عن حقوق أصحاب الشذوذ الجـنسي أو في المطالبـة بغـذاء سـليم خـالي مـن الأسـمدة الكيماويـة أو تلـك الحركـات المناهضة للعولمة، فما هي أسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ؟ ولكن قبـل الإجابـة عـلى هذا السؤال لابـد الوقـوف أولا عنـد معنـى الحركـات السياسـية والاجتماعيـة وعلاقتهـا بالصراع الاجتماعي؟

هناك صعوبة في تعريف الحركـات السياسـية والاجتماعيـة ويعـود سـبب ذلـك لعـدم وضـوح الطبيعة السوسيولوجية لهذه الحركات بسبب تداخل عوامل تكوينهـا وأهـدافها وعلاقتهـا مـع معنى الصراع الاجتماعي الذي يأخذ له معنيين حسب كونه صراع اجتماعي رئيسي أو صراعـات اجتماعية ثانوية. فـالأول يشـير إلى صراع بـين الفـاعلين الاجتماعـين بخصـوص عمـل وأهـداف المنظمة الاجتماعية كالمشاريع الاقتصادية والمصانع، منظورا إليها من زاوية كيفية عمل المنظمة بتوزيع العوائد المادية – الأجـور – مـثلا أو تنظـيم أعـمال المنظمـة واتجاهاتهـا السياسـية. في حين يقصد بالصراعات الاجتماعية كـل الصراعـات الجانبيـة التـي لهـا علاقـة بالخلافـات داخل المجتمـع مثـل الصراعـات الدينيـة أو القوميـة أو اللغويـة التـي لهـا علاقـة بوضـعية

المجتمع ككل، حيث يعبر عنها عن طريق الإضرابات أو المظاهرات بكل أشـكالها أو عـن طريق المقاطعة. وعليه فان الفرق بين المعنيين يكمن بان الأول يتعلـق بطريقـة العمـل وتنظيمه بينما يتعلق الثاني بالخلافـات داخـل المجتمـع وأسـبابها، داخليـة كانـت هـذه الأسباب أم خارجية . وعليه فان ما يستخلص من وجود الصراع ليس فقط تأثيره بشـكل كبير عـلى عمـل التنظـيم اسـتناد إلى حجـم القـائمين بـه أو إلى علاقتـه بإحـدى أهـداف التنظيم - مثل الصراع الاجتماعي من اجل زيادة الأجور-، بل تـرابط دلالـة وجـوده مـع وجود الحركة الاجتماعية بسبب عملية التعبئـة حـول أسـباب قيـام الصراع وتـأثير هـذا التحرك في عملية التغيير الاجتماعي داخل المجتمع، سواء إن فهم هذا التغيير من زاويـة عدم فاعلية النظام القائم أو عجزه في الاستجابة إلى المطالـب المطروحـة، أو إذا مـا نظـر إليه كتعبير عن صيرورة السيطرة والصراع الطبقي داخل المجتمع خصوصا إذا ما ربطـت هذه الصيرورة بأهداف جديدة .فالتحرك الجماعي من اجل التغـير يعنـي أولا أن هنـاك مصالح وأهداف يتقاسمها أفراد المجموعـة تكمـن وراء تحـركهم الاجتماعـي والسـياسي. وهذا ما يـذهب إليـه اريـك نوفـوErik Neveu في قولـه بـان الحركـة الاجتماعيـة هـي مجموعة من الأفراد تربطهم مطالب مشتركة .

يعـبرون عنهـا بطـرق معروفـة مثـل الإضرابـات والتظـاهرات).وثانيـا يعكـس وجـود هذه المصالح وهذه الأهداف تقاسم المشـاعر بـين أفـراد المجموعـة في مقابـل مجموعـة

منافسة ثانية حيث يضفي عليها هذا التنافس صورة الوحدة المعارضة لإعـمال وأهـداف المجموعة المنافسة. وثالثا أن القول بأنها تشـكل وحـدة يعنـي أن التنظـيم هـو الأسـاس الذي يفرق هذه المجموعة عن أي مجموعة ثانية تتشكل تحت ظروف معينة وتنضـمر بمجرد زوال هذه الظروف. وكنتيجة فان هناك من ركز على العمل الجماعي للمجموعـة كمعيار للتعرف على هذه الحركات. فبالنسـبة لسـدني تـاروSidney Tarrow مـثلا أن (التحدي الجماعي للسلطة وللنخبة من قبل مجموعة باسم أهدافها

المشـتركة وتضـامنها) يعتـبر معيـار التعـرف عـلى هـذه المجموعـة ويفرزهـا عـن تلـك التنظيمات القائمة والموجودة داخل المجتمع. بعبارة ثانية أن ما يحدد وجـود المجموعـة كحركة ليس عملها الجماعي فقط بل لابد ملازمة هذا العمـل بفكـرة تحـدي المجموعـة لأوامر السلطة حيث يعني التحدي هنا ليس فقط مقاومة السـلطة بـل محاولـة إحـلال برامج المجموعة محل برامج السلطة ويعني هذا أن هناك أفكار مرافقة لهـذه المقاومـة تتضـمن مشـاريع لهـا أهـدافها وتتعـارض وسياسـة السـلطة السياسـية فمقاومـة بـدون أهداف سرعان ما تذبل أو يقضى عليها بمجرد ممارسة القوة ضدها. ولكن مرافقـة هـذه المقاومة بأفكار تهدف تحقيق برامج معينة أو سياسات محددة يعني الـدخول في صراع مع السلطة بهدف تحقيـق هـذه الأهـداف، وهـذا مـا يعطـي لهـذه الحركـات أهميتهـا السياسية والاجتماعية.

يضاف إلى ذلك أن القول بالتحدي يعني أيضا انه لابد من وجود تضامن وتنظيم بين أفراد المجموعة هدفه ليس فقط منح المجموعة القوة التي يفترض الحصول عليها في مواجهة السلطة بل يعني التضامن والتنظيم هنا تلك القدرة التفاعلية بين الأفراد على ضمان استمرارية وجود المجموعة أمام قوة السلطة وهذا ما ذهب إليه كل من ج كريك جينكينز J. Craig Jenkins وكلانديرمانس بيرت Klandermans Bert حيث عرفوا الحركة الاجتماعية(بأنها تعبر عن سلسلة من العلاقات التفاعلية المستمرة بين الدولة والمجموعات المتحدية). ويفهم من معنى سلسة العلاقات التفاعلية المستمرة بان أي وجود للمجموعة إن لم يكن مستمر فهو لا ينضوي تحت اسم الحركة الاجتماعية لان استمرارها يعني تحديها للسلطة الدولة وللنظام من اجل فرض تصورها الجديد للحياة السياسية وهذا ما ذهب إليه بلومير هيربيرتBlumer Herbert في تعريفه للحركة الاجتماعية في قوله بأنها(مشروع جماعي يهدف إلى إنشاء طريقة جديدة للحياة.... وتجد أسس دوافع تحرك - المنظمين لها في عدم قدرتهم على إشباع مصالحهم من الحياة الحالية من جانب ومن جانب أخر في أملهم ورغبتهم في تحقيق الخطة الجديدة أو النظام الجديد للحياة) الذي وضعوه لأنفسهم.

في الواقع أن التأكيد على فكرة التحدي والتنظيم تشير إلى أن وراء ظهور الحركات السياسية والاجتماعية في مجتمع ما تكمن ظروف واقع هذا المجتمع. فتطور هذه

التنظيمات يعكس ذلك الصراع الذي يدب في داخل المجتمع بين عناصر غير متكافئة اقتصاديا وفكريا بسبب النمط الاقتصادي والسياسي المطبق الذي قاد إلى خلق عناصر مهمشة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا نظمت نفسها كمجموعات لمعارضة سياسة الحكومة في محاولتها لتغيير هذا الواقع. وكما يقول ماك ادم دوك McAdam Doug تعبر (الحركة الاجتماعية عن جهود مجموعة منظمة من المهمشيين في محاولتهم أما مقاومة أسس المجتمع أو في تنميته باللجوء إلى أشكال غير مؤسسية من المشاركة السياسية)،مما يدفع السلطات السياسية باستخدام العنف ضدها مبررة ذلك بحجة المحافظة على الأمن والنظام ضد عناصر متطرفة. أن عدم لجوء الحركة الاجتماعية إلى الوسائل المؤسسية المعترف بها مثل الأحزاب السياسية والمجموعات الضاغطة يعود إلى كون إن هذه المؤسسات العاملة داخل النظام السياسي غير قادرة على تحقيق مطالبهم بسبب علاقاتها المتداخلة مع السلطة وتقاسمهم للمصالح المتشابهة الأمر الذي قاد هذه الحركات اللجوء إلى الوسائل الأكثر إثارة وتأثيرا على الآخرين لتسليط الضوء عليها، باحتلال الشارع والقيام بإعمال تخرج عن نطاق ما هو معهود ومتعارف عليه داخل المجتمع. قاد هذا الأمر بالبعض لوصف هذه الحركات بكونها مجموعات غير عقلانية وغير مستقرة مقارنة مع تلك التنظيمات السياسية القائمة والمتعاونة مع النظام وذلك بسبب أسلوب عملها وتفكيرها وبلجوئها في الدفاع عن نفسها إلى العنف المضاد ضد عنف السلطة

السياسية.وفي نفس السياق الذي يركز على فكرة التحدي والعمل الجماعـي يـذهب كـل مـن اندريـة ج بيلانجـير Bélangerوفينسـان لوميـو Vincent Lemieux إلى تعريـف الحركة الاجتماعية (كمجموعة أشخاص يتقاسمون فيما بينهم إيمانهم في موضـوع معـين وبهدف اجتماعي وفي انخراطهم المتعمد في النضال من اجل تحقيـق) هـذا الهـدف. وفي الواقع يعكس انخراطهم المتعمد في خوض الصراع إرادتهم في خوض معركة غير متكافئـة مع القوى التي تعارضها. ولا يدل هذا التصرف على عفوية وإنما على عقلانية عمـل قـام بدراية حساب العوامل السلبية والايجابية الناتجة عن تصرفهم المتحدي وفي ظل ظروف واقع مجتمع معين.

أن تغير النظرة حول طبيعة عمل هذه التنظيمات يعتبر شيئا جديدا في العالم السياسي.

فليس لكونها مجموعـات محبطـة اقتصـاديا وسياسـيا يعنـي بـالضرورة عـدم عقلانيتهـا وتخلفها الفكري. ففي اغلب الحالات تعبر هـذه المجموعـات عـلى تطـور فكـري نـوعي سابق لوقته في مقارنتها مع التنظـيمات المتعاونـة مـع النظـام أو التـي تعـيش في كنفـه بسبب عقلانيتها وسـعة فكرهـا وذلـك فـيما يخـص المشـاكل الجديـدة للعـالم السـياسي، مـما قـاد بـالبعض إلى تغيـير نظـرة وأسـلوب التعـاطي مـع مقولاتهـا ورفـض إطـلاق تسمية المجموعات المتطرفة عليها.فمثلا سـدني تـارو Sidney Tarrow ينظـر إلى هـذه الحركات (لـيس كمجموعـات متطرفـة بـل كتعبـير عـن تحـدي جماعـي - للمجموعـة

- قائم على شعور بالتضامن الاجتماعي). أما بالنسبة إلى اريك نوفوErik Neveu الذي حاول تعريف الحركة الاجتماعية من خلال انتماء أعضاءها إلى نفس التكوين الاجتماعي ولهم نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فان تحركهم الجماعي يهدف إلى تحقيق هويتهم الخاصة، وذلك بالضرب على العالم الرمزي الذي ساهم في ظهور وجودهم مثل الدفاع عن بيئة سليمة .بمعنى أخر يجب وضع العمل المشترك لكل حركة في سياق العالم الرمزي الذي تدافع عنه والذي هو في أساس سبب وجودها والذي لم يأخذ له هذه الصفة إلا لكونها تعارض شيئا ما، سلطة مثلا أو أصحاب قرار. وتأخذ هذه المعارضة صفتها السياسية لأن خطابها موجه إلى سلطة سياسية. وحتى ولو كان هذا الخطاب غير موجه لها، إلا إن حجم تعبئة المناصرين لها والأشكال التي يتبنونها في التعبير عن هذا الخطاب، يؤثر بالضرورة على السلطة السياسية التي لا يمكن لها الاستمرار في السكوت عنه لأنه يثير القلاقل التي قد تؤثر على الأمن والنظام وبالتالي سوف يؤثر على شرعية القائمين على السلطة. وعليه فلابد من اخذ الإجراءات الكفيلة، أما للاستجابة لها أو لقمعها. ومثال على ذلك الاضطرابات والجلوس الجماعي ومنع سير القطارات الحاملة للنفايات المواد اليورانيوم التي تقوم بها مجموعات الدفاع عن البيئة ،وان كانت موجهة ضد الشركات التي تقوم بهذه العمليات غير أن تأثير هذه التظاهرات على الأمن والمخاطر التي يمكن أن تحدث في حالة تجاوز ما هو مقبول، تجبر السلطة

السياسية على اتخاذ بإجراءات احترازية ضد هذه المجموعات أو إجراءات أمنيـة ضـدها .والسؤال الذي يطرح هو لماذا يتظاهر الأفراد؟

لقد تعددت التفسيرات المعطاة للإجابة عـلى هـذا التسـاؤل فهنـاك مـن حـاول إعطـاء تفسير لها من خلال التركيز على التحليل الماركسي وآخرين نظـروا إلى هـذا الـتصرف مـن زاوية نفسية وهناك من انطلق من المعطيات الاقتصادية. ففي مجال التحليـل المـاركسي فان ماركس لم يأخذ بنظر الاعتبار في تحليله للصراع الطبقي تكوين الحركات الاجتماعية لان تحليله انصب فقـط عـلى فكـرة الصراع الطبقـي بـين الطبقـة العماليـة والبرجوازيـة كانعكاس للأرضية الاستغلالية الاقتصادية للرأسمال التي يعـبر عنهـا مـن خـلال الشـعور بالوعي الطبقي للبروليتارية الذي هو في أساس تكوين الطبقـة. فبالنسـبة لـه أن الصراع الاجتماعي في داخل المجتمع ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقـي بـين المكونـات الطبقيـة للمجتمع. أن حصر هذا التحليل بهذه الشاكلة حرم المؤمنين به إعطـاء تفسـير للحركـات الاجتماعية التي ليس لها علاقة مع مفهوم الطبقة، كما في حالة حركة الشاذين جنسيا أو تلك التي تنادي ببيئة سليمة أو حركة المطالبين بسكن. فالأولى مثلا هي تعبير عـن الـدفاع عن حق الاختلاف في الهوية والثانية تفتقد الأرضـية الاقتصـادية لكـون أن المنضـمين إليهـا ينحدرون من كل المصادر المتنوعة اقتصاديا داخل المجتمع وكذلك الحال بالنسـبة للثالثـة، فغالبية المنضمين إلى هذه الحركة تجد جذورها بين المجموعات المتوسـطة وبـين المثقفـين.

فلا الأولى ولا الثانية ولا الثالثة هي تعبير عن صراع طبقي لغياب الشعور الطبقي والذي يعبر عنه بوجود الثقافة الطبقية لكون هذه الأخيرة هي الدليل على وجود الطبقة فغيابها يعني غياب الطبقة . وعليه فبالنسبة للأولى فان تذمر واحتجاجات المنضمين إلى صفوفها يعكس بحثهم عن هوية بسبب علاقات التميز ضدها حيث يجد جذور شعورها بالاختلاف على مستوى الشعور الطبقي أي كل ما يتعلق بالمجال العاطفي أي بعبارة ثانية لا طبقية هذه المجموعة تظهر من خلال غياب ثقافتها الطبقية فمجمل تصرفاتها تعكس ردود فعلهم ضد مشاعر الكراهية والتكبر والتعالي الممارس ضدها من قبل الآخرين .وفيما يخص مجموعات البيئة فان مشاعر التخوف من تدهور الأوضاع البيئية سواء كان الفرد عاملا أو صاحب ملكية خاصة هي وراء تصرفهم أي هنا مرة ثانية غياب طبقية هذه المجموعات يدل عنه غياب ثقافتها الطبقية وهذا ما يظهره الواقع من خلال الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة لهذه المجموعة. أما فيما يتعلق بالمجموعات المنادية بالسكن الصالح وتوفيره، فان مشاعر التعاطف مع المجموعات المهمشة تجد جذورها لدى هذه المجموعة المدافعة أما في تأثير التعاليم الدينية أو في مشاعر الغيرية لدى الإنسان هي تشكل هذه المشاعر دوافع وراء تصرفهم وتحركهم الاجتماعي والسياسي.

أن هذا النقص في التحليل الماركسي دفع ببعض المحدثين في هذا الفكر إلى ملئ هذا الفراغ في إعطاء تفسير لتواجد وانبعاث الحركات الاجتماعية بالتركيز على دور

العامل الثقافي والمجتمعي بدلا من التركيز فقط على عامل الصراع الطبقي حيث اعتبرت أن كل الاعتراضات والمعارضة لكل ما يصدر من قبل السلطة يجب النظر إليها كصراع ضد نتائج السلطة وليس السلطة ذاتها.بعبارة أخرى، بدلا من انتقاد أسس السلطة وجوهر وجودها الطبقي والسيطرة عليها من اجل تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يركز التحليل الجديد على طريقة إيجاد وسيلة للتعايش معها من خلال اللجوء إلى العوامل الثقافية والمجتمعية دون التطرق إلى تغيير العلاقات الطبقية داخل المجتمع . وهذا رأي ميشيل فوكو Michel Foucault الذي يرى في الحركات الاجتماعية كصراعات مواجهة (لا يتحدد – مجالها – في دولة واحدة. ولا بنوع معين من سلطة حكومية...وهدف الصراعات معها يكمن في نتاج السلطة نفسها كما هي عليها...إنها صراعات من اجل إثبات حق الاختلاف وذلك من خلال محاربة كل ما يعزل الفرد...ويجبره على الانطواء على نفسه...إنها صراعات ليس ضد أو مع الفرد وإنما هي معارضة ضد ما يسمى بالحاكمية عن طريق الانفرادية) أو ما يسمى بالمجتمع الانضباطي والذي يعني خضوع الأفراد والجماعات إلى قواعد تفرضها السلطة في تخطيط كل مجالات الحياة وعلى حساب حرية الفرد.وكما يبدو واضحا أن في أساس هذا التغير في التحليل يكمن تطور المجتمع الغربي الذي استطاع خلال قرن من الزمن من التطبيقات الرأسمالية ونظامها الديمقراطي في برجزة القطاعات العمالية وتوحيد الأنماط الحياتية للجميع،الأمر الذي قاد إلى ظهور

الحركات المنادية بالاختلاف كوسيلة لمواجهة السلطة.بعبارة ثانية يكمن وراء هذا التحرك الاجتماعي نمطية أسس الحياة والتقليل من مجال الحرية وخاصة في الوقت الحاضر من عولمة العالم وما تفرضه من أنماط سلوكية وما تقترحه من عقلية موحدة مستمدة من ثقافة محددة.

أما من رأى في الأوضاع النفسية أسبابا للتحرك الاجتماعي فهناك تيد روبيرت كور

Ted Robert Gurr الذي يذهب في كتابه لماذا يتمرد الأفراد Why men rebel إلى القول بان ما يحرك تصرف الفرد هي تلك العلاقة التي يقيمها بين (قيمة ما يتوقعه وقيمة قدراته) بمعنى أخر أن قيمة ما يتوقعه الفرد نتيجة عمل ما يقوم به مقارنة مع قيمة قدراته على انجاز هذا العمل هو وراء تحركه. فإذا كان ما يتوقعه من تقيم لعمله اقل من قيمة قدرته على ما قام فيه فان ذلك يقود إلى الإحباط الذي يدفع به إلى القيام بإعمال عنيفة يعبر بها عن طريقة تمرده. وعليه فبالنسبة لهذا الباحث أن الإحباط يشكل دافع وراء تمرد الأفراد ضد السلطة عندما يعتقدون أن من خلال هذا التصرف سوف يمكن لهم (التخفيف من حدة استياءهم) نتيجة تصورهم بان القدرات التي يملكوها لا توازن ما يتم تقيمه من قبل الآخرين بمعنى أخر مادام الفرد يشعر بان الأخر – سواء كان سلطة أو تنظيم اقتصادي أو اجتماعي - ينظر إليه أو يقيمه بشكل متدني لا يتوافق مع ما يملكه من قدرات وخبرات فان رفضه للأخر

وتمرده عليه يعتبر وسيلة للتخفيف من حدة هذه المشاعر. وعليه مـادام الإحبـاط قـائم فان العنف هو نتيجة مرافقة له.

هناك من يعتقد بان المظالم الاجتماعي للمجموعة داخل المجتمع أن لم تستطع السـلطة أو أي منظمة ثانية التصدي لها في إيجاد الحلول القادرة على محو كل إحباط، فان هذه المجموعة تعتقد أن لدى تنظـيم الحركـات الاجتماعيـة القـدرة عـلى تحقيـق الإشـباع أو إسماع صوتها للجميع. وهذه هي فكرة آمي ج بيندر Amy J Binder . بمعنـى أخـر أن وراء تحرك الأفراد في الانضمام إلى الحركة الاجتماعية تكمن مظالمهم التـي يـرون بـان في انضمامهم إليها يمكن أن يحققوا ما يصبوه. وهذا التصرف هو شيء طبيعي لان في تصور الناس أن العمل الجماعي له دائما صفته الايجابية بسبب مـا يملكـه مـن قـدرة الضـغط قادرة على تغيير الأوضاع مقارنة بالعمل الانفـرادي. ولكـن رغـم هـذه الصـفة فانـه لـيس بالضرورة أن يقوم الفرد بالانتماء إلى الحركة. فقد يحدث أن يتعاطف الفرد مع المجموعـة لكونه يشعر بنفس المظالم دون الانضواء تحت رايتها.ولا يدل هذا الـتصرف عـلى لا غيريـة الفرد بل يدل على عقلانية الفرد في حساباته التي يضعها بين عوائـد يمكـن أن يجنيهـا مـن فكرة الانضواء وتكاليف هـذا الانضـواء. فارتبـاط أي فـرد ومهـما كـان وضـعه الاجتماعـي والاقتصادي في تحرك ما يضع في عينيه هذه المعادلة : ما هي العوائد التـي سـوف يجنيهـا من خلال الارتباط وكم سوف يكلفه من جهد ومال ووقـت. ولكـن عـدم الانخـراط وعـلى

رغم تقاسم نفس المظالم يفسر بانتظار الفرد تلك العوائد دون الانضمام في الحركة وهذا ما يسـميه منكـور اولسـن Mancur Olson بـالمرور المتخفـي . وعليـه فـان مـا يمكـن استنتاجه من هذا التصرف هو أن تحقيق المصالح الاقتصادية وبشـكل عقـلاني هـو وراء التحرك الاجتماعي أو الانضمام إليها.

ولكن كيف يمكن وصف هذه الحركات الجديدة ؟هناك عـدة خصوصـيات لهـذه الحركـات فهي وكما لاحظنا لا تنتمـي إلى طبقـة معينـة ولـيس لهـا جـذور طبقـي. وثانيـا تتصـف في غالبيتها بأنها متعددة الأفكار أي ليس هناك فكرة واحدة تسيطر على الحركة وذلك بسـبب تعددية الجذور الطبقية لها. وثالثا هناك تقسيم واضح بين العمل الجماعي والعمل الفردي حيث هناك سيطرة جماعية في التحرك.ورابعا تنوع الحركات حيث ليس هناك حركة واحدة مسيطرة على الساحة السياسية بل هناك تعددية التنظيمات.وخامسا وهو أهم شيء، تعـبر كل هذه الحركات على شكوكها اتجاه النظام الديمقراطي القائم وذلك لعجزه عن الاستجابة للحاجيـات الجديـدة داخـل المجتمـع. وسادسـا اغلـب هـذه الحركـات يقـوم عملهـا عـلى اللامركزية.

الفصل السادس

السياسة والعلاقات الدولية

يقصد بمفهوم العلاقات الدولية ذلك التبادل بين دول ذات سيادة أو بين الأمم المتواجدة في إطار النظام الدولي الذي يشمل، إلى جانب وجود الدولة كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وحركات التحرر الوطني والقوى الفاعلة الاقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسية . بعبارة ثانية، تعكس العلاقات الدولية تلك العوامل المؤثرة على الحياة الدولية والتي تترجم إلى الواقع باختلاف السياسات الخارجية. وهذه العوامل هي : العامل الإنسانية والسكانية والعامل المادي والتكنولوجي والعامل الثقافي المتمثل بالأيديولوجيات والثقافات، حيث تتصف هذه العوامل بتداخلها وتفاعلها مع الوسط البيئي لكل طرف من أطراف النظام الدولي والتي تقود إلى تنوع هذه السياسات التي تعكس الاختلافات في مستويات القوة كنتيجة لامتلاك طرف من الأطراف إمكانيات اكبر من الأخر في المجالات المتعددة التي تساهم في تنمية قوته. وما يفهم من هذا التوضيح أن العلاقات الدولية تتميز بكونها علاقات قوة هي تلك التي تعني قدرة الأطراف الدولية على خلق مجالات التأثير لصالحهاInfluence spaces أو المحافظة على قوتها Preservation of Power، سواء كان ذلك عن طريق القوة المادية بما يسمى القوة الصلبة The hard power، حسب مصطلح جوزيف ني 1) Joseph Nye) والتي تعني اللجوء إلى قوة الإجبار العسكرية، أو عن طريق السياسي والدبلوماسي بما يسمى بالقوة الناعمة The soft power والتي تعني

محاولة تحقيق الأهداف المرغوب بها عـن طريـق اللجـوء إلى وسـائل الإقنـاع بـدلا عـن القوة العسكرية. أو في اللجوء إلى جمع القوتين معـا تحـت اسـم القـوة الذكيـة smart power والتي تعني اللجوء إلى القـوتين معـا أي إلى التخويـف والإقنـاع في فـرض شروط احد الأطراف على الأخر أو في تغيـير سياسـته. ولكـن وكـما يلاحـظ أن لـيس كـل الأطـراف الدولية تتمتع بهذه الخصوصية. فمجال القوة يبقى محصورا بيد الدولة رغم اعتقاد البعض بان الشركات المتعددة الجنسـيات هـي الأخـرى تملـك هـذه القـدرة بسـبب العنـف التـي تستعمله للحفاظ على مصالحها والأمثلة كثيرة على ذلك بـدء مـن قضـية تـأميم البـترول في إيران في زمـان مصـدق وانتهـاء مـع الانقـلاب في شـيلي عـام1973. أن تحليـل عنـف هـذه المؤسسـات يبـين بوضـوح اسـتخدام هـذه المؤسسـات لقـوة الدولـة والحكومـة في تحقيـق أهدافها وليس في امتلاكها القوة لان تبقى هذه الأخيرة كصفة مرادفة لوجود الدولة، بـدليل أن حتى الاندماج الإقليمي بين الدول في إطار منظمة معينة مثل منظمـة الاتحـاد الأوربي لا يلغي قوة الدولة، بـل يـدعمها،كما يـذهب إلى ذلـك الآن ميلـورد Millward Alan بقولـه (أن التنازل عن سيادة الدولة بعد عـام 1950 شـكل واحـد مـن جوانـب النجـاح في إعـادة تأكيد الدولة القومية كوسيلة أساسية لتنظيم الكيان ألأوروبي. ولهـذا السـبب تبقـى الدولـة محافظة على مركزية موقعها في النظام الدولي وذلك منذ معاهدة ويسـتفاليا التـي وقعـت عام 1648 بين القوى المتصارعة وأنهت بذلك حرب الثلاثين سنة وحـرب الثمانـين سـنة بـين

البروتستانت والكاثوليك ووضعت القواعد الجديدة لما عرف فيما بعد بالنظام الدولي القائم على سيادة الدول القومية المستقلة وعدم خرق هذه السيادة واحترامها، وصولا إلى النظام الدولي المعاصر الذي تم تركيز قواعده مع حصول أكثر الدول التي كانت خاضعة للاستعمار على استقلالها خلال فترة الحرب الباردة. فقد بقى هذا النظام محافظا على خصوصيته باحتلال الدولة مركز الصدارة في العلاقات الدولية، وبالأخص مع انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث أخذت العلاقات الدولية بعدا جديد عندما اعتبرت كنظام قائم على معطيات نظرية بهدف أولا لتميزها عن المظاهر الدولية التي يعج المجتمع الدولي بها وثانيا لتفسيرها.وان هذه المركزية للدولة لم تتغير حتى مع عولمة العالم.

في الواقع يمكن رصد جذور معطيات النظرية للعلاقات الدولية عند الإغريق وبالخصوص في كتاب تاريخ الحرب البيلوبونيز Peloponnesian War بين أثينا وإسبارطة التي ذكرها المؤرخ الإغريقي تيوسيديدس Thucydides الذي لم يحاول فقط ذكر وتسجيل حوادث هذه الحرب، بل قام بتنظير مجريات هذه الحرب في إعطاء تفسير وتحليل للمعطيات العسكرية والسلمية للمجموعات المتحاربة. وقد كانت هذه التحليلات وراء الاتجاهات النظرية المعاصر في تفسير مجالات القوة والحرب والسلام والأمن القومي للدول من بعد. ويمكن التركيز على أهم نظريتين من بين مجموعة من النظريات وهي: النظرية الواقعية،النظرية الليبرالية أو المثالية مع

تطور معطيات كل نظرية من هذه النظريات لموافقتها للتطور السياسي الحديث للنظام الدولي مع القرن الواحد والعشرين.فما هي فحوى هذه النظريات وما هي العولمة :

أولا : النظرية الواقعية

قبل تحديد ماهية أفكار هذه النظرية لابد من التذكير بان هذه النظرية تنطلق من الواقع الإنساني الذي تتحكم به مجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن تغييرها إلا إذا اخذ بنظر الاعتبار المحددات التي تحدد مجالات هذه القوانين،ومن بين هذه المحددات الدولة وأمنها وقوتها التي يساهم في وجودها تداخل العامل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسكاني.وتؤخذ هذه القوة كمعيار يتحدد على ضوءه قياس قدرة الدولة على المحافظة أو الدفاع عن مصالحها الحيوية. بمعنى أخر أن احتكار القوة بيد الدولة فقط – بمعنى لا يقاسمها في ذلك قوة أخرى مثل وجود منظمة ما – يحدد مجالات المصالح الحيوية للبلد، لانه مادامت الدولة قوية فان إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة. وعليه تعتبر الدولة حسب هذه النظرية الهيئة الوحيدة المؤثرة في العلاقات الدولية لكونها (ذات طبيعة وحدوية وعقلانية لأنها تهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة، وبأقصى حد،على مصالحها القومية ، مما يدفعها وبشكل مستمر إلى اللجوء للقوة بغية المحافظة على الأمن والقضايا السياسية التي تشكلان أهداف الرئيسية للسياسة الخارجية). بعبارة ثانية إذا كان وراء بحث

الدولة عن القوة تكمن فكرة تخوفها على مصالحها القومية التي تدفعها إلى تقوية ترسانتها العسكرية، فمعنى ذلك ستكون القوة هي بحد ذاتها، بالنسبة للدولة، هدف ووسيلة في نفس الوقت.

ففي رأي الداعين إلى هذه النظرية أن العالم يعيش حالة الفوضى السياسية بسبب غياب (السلطة المنفذة والضامنة لامتثال سلوك – الدول- للقواعد المنظمة) . بعبارة ثانية أن غياب الحاكمية الدولية التي تملك بيدها بنفس الوقت القوة العسكرية والسياسية الكفيلة بتنظيم العالم وفرض قوانينها يقود بالدول إلى البحث عن كل الإمكانيات المتاحة لديها في تنمية قوتها الضاربة عسكريا واقتصاديا كهدف وكوسيلة للدفاع عن نفسها. ولهذا السبب يقيم جون هال John A Hall هذه النظرية بأنها (أكثر نظرية قوة وأناقة للسلم والحرب) في عالم يتميز ببيئة فوضوية. في الواقع تكمن جذور هذا الرأي في فلسفة كل من ميكافيل و هوبز في فكرة الدفاع عن النفس في ظل سيطرة قانون الغاب،حيث يمكن اعتبارهم من بين الداعين إلى هذه النظرية. فبالنسبة للأول أن ظروف تكوين الدولة القومية التي عاصرت الأزمة الأخلاقية التي عانى منها النظام السياسي الأوربي عند انهيار النظام الإقطاعي الكنسي وبزوغ عصر النهضة، فان رفض هذا التكوين الجديد – الدولة القومية – لأي سلطة أعلى من سلطتها، كان من نتائجه انتشار العداء بين الدول بسبب التنافس على الحصول على القوة والسلطان وغياب النظام قانوني لتنظيم العلاقات فيما بينها، الأمر الذي

قاد إلى تركيز الدولة على حقها الطبيعي في تنمية قوتها في مواجهة التهديد الكـامن مـن وجود عدة دول تنافسها في نفس الأهداف. فالنسبة لميكافيل يجب على الدولة– الممثلة بالنسبة له بالأمير – أن لا ترتبط مع أي دولة أخـرى بعلاقـة صـداقة وإنمـا يجـب عليهـا البحث بشكل مستمر على الإمكانيـات في تحقيـق المصـلحة الحيويـة التـي هـي معيـار الرابطة بين الدول بمعنى أخر لـيس للدولـة مـن صـديق وإنمـا لـديها مصـالح وأن رغبـة التملك شيئا طبيعي فعلى كل دولة القيام بعمل للوصول إلى تحقيق هذا التملك.

أما بالنسبة لهوبز وفي كتابه التنين Leviathan ومنطلقا من فكرته – التي ذكرت سـابقا - بـأن المجتمعات الإنسانية في حالتها الطبيعية تعيش حالة الفوضى حيث يسيطر فيها قـانون الغـاب وان غاية كل فرد من أفراد هذه المجتمعات هي الدفاع عن نفسه باللجوء إلى القوة، فـالطريق الوحيد للتخلص من هذه الوضعية هو في اتفاق الجميع على عقد عهد بينهم يتنازلون فيـه إلى الأمير عن حقـوقهم بمقابـل ضـمان أمنهم،هـذه القاعـدة لا يمكـن أن تخلـق لهـا نفـس الآثـار في مجتمع الدولي لان حـرص كـل دولـة عـلى سـيادتها يـدفعها للجـوء إلى البحـث عـن القـوة لضمان أمنها .فبالنسبة له أن المجتمع الدولي مجبر على اللجوء إلى القوة مادامت حالة الفوضى قائمة وعدم الثقة منتشر بين الجميع والنتيجـة فـان الحـرب بـين الـدول تعتـبر حالـة طبيعيـة. وحسب رأيه (أن الملوك والشخصيات الماسكة بالسلطة وبسـبب اسـتقلالياتهم فـإنهم في حالـة

مستمرة من الشكوك- بالغير - وفي وضعية مقاتلين وأسلحتهم مصوبة باتجاه الآخرين..ومدافعهم متواجدة على حدود بلدانهم وجواسيسهم يتجسسون عند جيرانهم وكل هذه الأوضاع تشكل جزء من الاستعدادات الحربية).لقد أثرت هذه الأفكار وبشكل كبير على مفكرين ومنظرين في القرن العشرين مثل هانس مورجينثو Hans J Morgenthau الذي أكد على أن الواقعية تعتقد (بان العالم لا يتصف بالكمال... بسبب القوى المكونة للطبيعة الإنسانية وبهدف أن يكون العالم متسم بهذه الصفة لابد العمل مع هذه القوى وليس ضدها. أن المصالح المتعارضة والصراعات فيما بينها هي صفة مرتبطة بهذا العالم. وعليه فلا يمكن للمبادئ الأخلاقية أن تحقق كل – ما تصبو إليه- ومن المستحسن العمل على التوصل إلى نوع من التوازن الوقتي بين هذه المصالح والوصول إلى التسوية غير المستقر للصراعات). ومن بين منظري هذا الاتجاه أيضا هناك هيدلي بول Bull Hedley الذي أكد من جانبه على الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية منطلقا من فكرة سيادة الدولة التي تتحرك بحرية على ضوء مصالحها الخاصة وبشكل أناني ولا تخضع إلى أي سلطة أعلى منها،وإذا كان هناك نظام ينظم هذه العلاقات، فان ذلك من خلق الدول أنفسها ولا يعود إلى عامل أخر . فالدولة برضاها تختار الانضمام تحت راية تنظيم معين تساهم هي فيه وضع قواعده. وعليه فان ما يمكن استنتاجه من هذا التأكيد هو أن صراع القوى هو وراء تنظيم العلاقات الدولية،وان كان هناك لجوء إلى بعض المبادئ الأخلاقية فوراء ذلك

تكمن القواعد العرفية التي تتمسك بها قيادات السلطات السياسية حالة التحالف دولة مع دولة أخرى.بمعنى أخر ليس هناك في الواقع مبادئ عليا تحدد من سلوكية الدول وتدفعها بالتمسك بهذه القواعد، بل أن ضرورة ضمان الوجود هي وراء تحالفها بهدف زيادة قوتها. وكما يقول كولين دووك Dueeck Colin (كون النظام الدولي نظام فوضوي حيث احتمال انفجار الصراعات العنيفة شيء محتمل حدوثه بشكل دائم، فان الدولة من اجل المحافظة على بقاءها فإنها مجبرة على الاعتماد على قوتها المادية بشكل منفرد أو مع التحالف مع الآخرين). أن الشيء الملاحظ في تحليلات هيدلي بول والذي يختلف عن غيره من المدافعين عن الاتجاهات النظرية للمدرسة الواقعية، هو أخذه بنظر الاعتبار الجانب الأخلاقي رغم كونه ارجع ذلك إلى العرف، هذا التأكيد هو في الحقيقة نتيجة لتلك التاليفة التي جمع فيها هذا المفكر بين الأفكار الكلاسيكية لدى كل من ماكيفيل وهوبس وبين أراء هوكو كروسيوس Hugo Grotius المعاصر لهوبس والمتعلقة بأسس القانون الدولي والتي دعا فيها إلى عقد المعاهدات الدولية القائمة على أسس القانون الطبيعي لضمان حرية الملاحة والتبادل التجاري. ففي كتابه قانون الحرب والسلام يدعم هوكو إلى فكرة أن الحرب لا يمكن اعتبارها الشكل الوحيد لتنمية قوة الدول، وذلك من خلال محاولاتها الحصول على أقاليم دول ثانية، فحرية التجارة وتنمية الاقتصاد تنميان هذه أيضا علاقات القوة بين الدول. بعبارة ثانية أن العلاقات السياسية لها القدرة على تنمية قوة الدول من خلال

علاقاتها التجارية. ويبدو أن فكرة كارل فون كلوسفتيز Clausewitz Carl Von القائلـة بان الحرب ما هي إلا وسيلة ثانية للسياسة ولكن بأسلوب ثاني تجد جذورها لدى هوكو كروسيوس، حيث تعني هذه الفكرة بان ما يراد تحقيقه عن طريق القوة بسـبب كونـه غير مضمون لان عدم اليقين بسبب صعوبة تقدير ما هو غير منظـور وردود فعلـه هـي اكبر من عقلانية أي قرار عسكري، لذلك فان استغلال العوامـل الاقتصـادية والاجتماعيـة هـي التـي تحـدد القـدرات العسـكرية لبلـد مـا فالمحافظـة عليهـا – أي عـلى العوامـل الاقتصادية والاجتماعية - هو الهدف الأساسي للسياسة، بمعنـى اللجـوء إلى الدبلوماسـية لتحقيق ما لم تستطع الحرب تحقيقه.

أن ما يمكن للمرء استخلاصه مـما ذكـر أعـلاه أن العـالم يعـيش فـوضى سياسـية بسـبب غياب حكومة عالمية تنظم العلاقات بين الـدول، والتـي هـي بحـد ذاتهـا تعـود لوجـود الاختلافات بين الدول كنتيجة للتنافس فيما بينهم بسبب غيرة كـل دولـة عـلى سـيادتها والتخـوف مـن فقـدان اسـتقلاليتها، حيـث يـدفعها هـذا التخـوف إلى تقويـة قواهـا العسـكرية والسياسـية والتـي لا يمكـن تحقيقهـا إلا مـن خـلال الـتمكن مـن اسـتغلال القدرات الاقتصادية، التي تدفع فكرة التحكم بهـا إلى التفكـير بغـزو دول أخـرى تحـت غطاء ضمان الأمن القومي للدولة ضد مخاطر التهديد الموجهة إليها مـن قبـل دول ثانيـة، لكونها تهدد مصالحها الحيوية. والنتيجة النهائية لوضـعية أزمـة الأمـن هـذه فـأن تقويـة كل دولـة لأسـس قواهـا العسـكرية والاقتصـادية تهـدف للوصـول إلى حالـة التـوازن بـين

القوى لغرض منع التهديد بالغزو،هذا من جانب، ومن جانب أخر دخـول بعـض الـدول بشكل طوعي في الاتفاقيات والمعاهدات يهـدف لتحقيـق أقصى مـا يمكـن تحقيقـه مـن مصالح، في تبني هذه الدول إستراتيجية الانضمام إلى حظيرة الدول القويـة لـدعم تـوازن القوى وكوسيلة، ليس فقط لضمان أمنها القومي، بل والأكـثر مـن ذلـك للمحافظـة عـلى وجود الدولة، لما لهذا التحالف من عوائد ايجابية على استمرار وجود الدولة .فهدف وجـود التحالف هو لغرض منع قيام أي دولة بتهديد السلام من اجل الحصول عـلى منـافع خاصـة بها، وهذه هي فكرة كينيث والتز Kenneth Waltz الذي بلور معطيات فكرته مـن خـلال الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب أثناء الحرب الباردة حيث يعتبر إسـتراتيجية تـوازن القوى كبديل لغياب الحكومة العالمية. غير أنه أضـاف بعـض التعـديلات عـلى فكرتـه بعـد انتهاء الحرب الباردة بحيث عرفت نظريته اليـوم باسـم النظريـة الواقعيـة الجديـدة أو مـا يسمى بالنظرية الهيكلية، والذي يؤكد فيها على انه يجب النظر إلى العلاقات التفاعلية بـين الدول على أساس أنها تشكل نظام ثابت وملزم، وتؤثر هذه الصفات على الدول. بمعنـى أن الدول تصبح تابعة لهذا النظام ولـيس العكـس. أمـا بخصـوص سياسـة تـوازن القـوى ففـي منظوره أن استقرارية السلام لا تتم إلا من خلال مجموعة صغيرة من القوى المالكة للقـوة أن التغيير في مفهوم الصراع الدولي بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي وسـيطرة العولمـة ،لم يـؤثر على مركزية الدولة. فبسبب إمكانيات التي تتمتع بها الدولة والتي لا يمكـن منافسـتها مـن

قبل أي قوة ثانية فان التعددية القطبية التـي حلـت بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي لم تفلح إلى تحقيق السلام وقيام التنظيم الدولي القادر على فرض إرادتـه وذلـك بسـبب أن (التنافس بين تعددية القطبية هي اعقد من الثنائيـة القطبيـة وذلـك لصـعوبة المقارنـة بـين إمكانيات الدول وتقدير تماسك التحالف). وعليه فمع تواجد التعددية القطبية فانه لا يمكن الكلام، حسب رأي كينيث والتز، عن العلاقات الدولية بل من الأفضل تسميتها (بسياسات القوى أو عولمة السياسات والتي تقترح أن تبدل الأهداف المتعلقة بالمصالح الخاصـة للـدول فيما يخص أمنها بنوع أخر من السياسات أو حتى في غيـاب) هـذه السياسـات. في الحقيقـة هناك نتيجتين يمكن استخلاصهما من خلال أفكـار كينيـث والتـز : الأولى وتتعلـق بمصـداقية أفكاره حول السلام بين الأمم. فبفضل إسـتراتيجية الـردع الذريـة التـي عاشـها العـالم خـلال الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي، تمكن العـالم أن يعـيش ومنـذ نهايـة الحرب العالمية الثانية ولحد الساعة حالة السلام الدولي بين الأمم رغـم الصراعـات الجانبيـة بـين دول مرتبطـة بإحـدى القـوتين غـير أن عـدم تجـاوز الخطـوط الحمـراء مكـن للقـوتين العالميتين ضمان هذا السلام. وثانيا تثبت مجريات الأزمة المالية التـي يعيشـها العـالم ومنـذ نهاية 2008 على أن العولمة والتي تعني تنـازل الـدول عـن بعـض مـن امتيازاتهـا السـيادية لصالح التبادل التجـاري العـالمي ومؤسسـاته عـبر القوميـة وكبدايـة لنهايـة مركزيـة الدولـة

في النظام الدولي وأولوية أمنها، فشلت في معالجة هذه الأزمة،وأن دور الدولة مازال محافظا على مركزيته في معالجات القضايا الدولية وخاصة منها المالية.

ثانيا: النظرية المثالية أو الليبرالية

على عكس النظرية الواقعية، تركز منطلقات هذه النظرية على مفهوم الحرية التي تجد جذورها في طبيعة الإنسان المسالمة التي ترفض العنف وتنحو نحو التعاون وتقاسم المصالح. بمعنى أخر، اعتبار الحرية كقاعدة تستند عليها هذه النظرية ليس في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات فقط، بل وأيضا بين الدول انطلاقا من فكرة أن الحالة الطبيعية للمجتمع تتصف بكونها حالة وئام بين أفراد المجتمع معطيات وجدت أرضيتها في أفكار أرسطو التي تفترض بان الإنسان كما هو حيوان اجتماعي فهو أيضا حيوان سياسي. في الواقع أن القول بأن الفرد الحر هو ذلك الفرد الذي يتمتع باستقلالية وعقلانية ويتقاسم مع الآخرين معطيات القانون الطبيعي الذي يشكل أعلى قانون في المجتمع، يعني أن الفرد في بحثه عن إشباع حاجياته يقوم وبصورة غير شعورية إشباع حاجيات الآخرين في نفس الوقت لان المنافسة فيما بين الأفراد تعني تبادل المصالح وليس صراع المصالح، بسبب طبيعة الإنسان الميالة نحو التعاون فتقود هذه الوضعية إلى التوازن والتقدم داخل المجتمع. وبهدف الوصول إلى نتائج ايجابية لهذا التعامل وضمان استمراره ضد احتمالات سيطرة الأنانية التي تقود إلى الفوضى، فالدولة المنظمة للقواعد القانونية تعتبر ليس فقط شيء أساسي،

بل أيضا ضروري لخدمة المصلحة العامة للجميع، وليس هناك دولة قـادرة عـلى تحقيـق هذا الهدف إلا الدولة الديمقراطية ذات الأساس الرأسمالي. وكذلك الحال مع الدول التـي تدفع حاجة البحث عن مصالحهم إلى البحث عن السلام وهذا لا يتحقق إلا عـن طريـق خلق التعاون المتبادل بين الجميع.(فقيـام النظـام الـدولي عـلى قواعـد الديمقراطيـة مـن سيطرة القانون واحترام الحريات الإنسانية والمساواة بين المواطنين أمـام القانون،سـيكون هذا النظام أكثر سلمية لأنه يعكس إرادة الجميع.

في الواقع تجد كل هذه الأفكار جذورها لـدى كـل مـن جـون لـوك John Locke وادم سـميث Adam Smith وجيرمـي بينثـام .Jeremy Benthamفانتشـار هـذا النـوع مـن الدول في نظر منظري هـذه النظريـة هـو الشـكل الوحيـد القـادر عـلى ضـمان الحريـة والاستقرار السياسي من جهة ومن جهـة أخـرى ضـمان الأمـن والسـلام الـدائم في العـالم. وعلى العكس من الرأي القائل باستحالة تنـازل الدولـة عـن سـيادتها بالنسـبة لمعطيـات النظرية الليبرالية فان احتمالات هذا التنازل ممكنة أذا كانت كل الدول تتصـف بكونهـا سياسـيا دول ذات أنظمـة ديمقراطيـة واقتصـاديا دول رأسـمالية . بمعنـى أخـر لكونهـا ديمقراطيـة ورأسـمالية فـان تـداخل العلاقـات الدوليـة هـي نتيجـة للتبـادل الاقتصـادي والتجاري الحـر الـذي يسـاهم في خلـق المسـاواة في الحقـوق بـين الـدول ويعرقـل مـن قيام النزاعات الدولية التي تقود إلى الحروب. ولكن ومن اجل أن تخلق هـذه الظـروف فلابد مـن حمايـة الأمـن الإنسـاني – حمايـة حقـوق الإنسـان – والمحافظـة عليهـا لـيس

كجزء من الأمن الحكومي وإنما، كجزء من الأمن العالمي الذي يعتبر وجوده عامل مهم في زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول. فكلما كانت مجالات الأمن الدولي مضمونة كلما زادت درجات التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول وهذا هو رأي مائيكل رينيرMichael Renner.ومن هنا تأتي أهمية وجود التنظيمات الدولية، لدى النظرية الليبرالية، في لعب دورها في تخفيف حدة الصراعات والنزعات الدولية بتقوية قواعد التعاون الدولي بين أطراف النظام الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية، ثنائية كانت أو متعددة الأطراف، شكلية الصيغة أو غير شكلية. كيف يتم ذلك ؟

أن التداخل التفاعلي الرأسمالي بين الدول وانتشار النظام الديمقراطي، إن ساهما في خلق أجواء التعاون وبإضعاف محددات السيادة والحدود بين الدول، فإنها تساهم في نظر منظري هذه النظرية في التخفيف من التسابق على التسلح ونزعه. فبفضل التدخل الاقتصادي والتأكيد على مبادئ الفلسفة الليبرالية الداعية إلى السلم والخير العام والسعادة، فان وجود التهديد كأمر واقع يزول من الساحة الدولية،لان تقاسم المصالح القائمة على الموازنة بين التكلفة بالعمل بتحقيق المصالح بشكل انفرادي وبين مردودية نفس العمل بالعمل بشكل جماعي،تجعل هذه الموازنة مصير كل دولة مرتبطة بمصير الثانية لان عوائد العمل الجماعي هي اكبر من العمل الفردي .وهذه الوضعية تسهل إجراءات قيام الحكومة العالمية أو على الأقل إيجاد النظام الدولي

المندمج. والمقصود بهذه الفكرة هو أن قبول الليبرالية بوجود الدولة كعامل مؤثر في العلاقات الدولية، فان وجود التنظيمات الدولية حكومية وغير حكومية لها وقعها هي الأخرى على العلاقات الدولية في تعاونها لضمان الأمن الجماعي وتثبيت دعائم السلام. فعندما تشعر كل الأطراف المتفاعلة بان علاقاتهم المتداخلة هي لصالح الجميع فمن مصلحة الجميع العمل جميعا ضد احتمال خطورة تهديد الأمن من إحدى الأطراف.وعليه وعلى عكس اعتقاد أصحاب النظرية الواقعية في دور الدولة في الحفاظ على الأمن، في رأي أنصار النظرية الليبرالية، سيقع على كاهل التنظيمات الدولية ومؤسساتها القيام بهذه الوظيفة: فبسبب كون المجتمع الدولي يتكون من مجموعة من العلاقات الرابطة بين الأفراد والأفكار والتنظيمات والتي تتجاوز بحدودها حدود الدول والتي تكمن وراءها تعددية المصالح وتنوعها لدى كل واحدة منها، لذلك لم يعد (المجتمع الدولي دوليا وإنما عبر دولي) تتقاطع به العلاقات بين الأمم. بعبارة ثانية انه أصبح مجتمع عبر الأمم. وهذا ما يمكن استخلاصه من رأي كل من جوزيف ني Joseph Nye وروبرت كيوهان Robert Keohane حيث يؤكدان على أن ضعف القوة العسكرية كأداة سياسية وتنامي التبعية المتبادلة بين الدول تحت شكل مركب للتبعية المتبادلةcomplex interdependence يقود إلى التعاون المشترك فيما بينها والى خلق المؤسسات الدولية التي ستتجاوز مجالات

تأثيرها تلك التي كانت مخصصة تقليديا ومصنفة ضمن صلاحية الدولة، ويمكن اخذ منظمة الاتحاد الأوربي كمثال على هذا التطور.

في الواقع أن تبلور هذه الأفكار قاد بمؤيدي النظرية الليبرالية إلى القول بان العالم الذي نظمته معاهدة ويستفاليا لم يعد قادرا على تنظيم حياة المجتمع الدولي مع دخول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والتبعية المتداخلة والمتبادلة بين الدول على الساحة الدولية كأشخاص في القانون الدولي وان منطق النظرية الواقعية لم يعد قادرا على تفسير الحياة الدولية بشكل منفرد وبالخصوص مع انتهاء الحرب الباردة والتي تتركز كما ذكر سابقا على القوة العسكرية – القوة الصلبة - وعليه فلابد من صيغة أخرى لا تنافس القوة الصلبة وإنما لجعل هذه القوة أكثر تقبلا، ومن هنا ولدت فكرة القوة الناعمة كما طرحها جوزيف ني Joseph Nye والتي حاول روبرت كيوهان Robert Keohane، أن يعطيها اسم الليبرالية الجديدة التي تجمع بين منطلقات الواقعية بخصوص الدولة وقوتها ومركب التبعية المتبادلة complex interdependece ، كتأليفه تتركز على إمكانية اتخاذ العالم شكل جديد يجمع بين استقرارية التعاون الدولي مع اخذ بنظر الاعتبار أهمية مفهوم القوة والمصالح الذاتية لكل بلد. بمعنى أخر الاستمرار في دعم نشاطات المنظمات الدولية والتعاون فيما بين الدول مع المحافظة على قوة وهيمنة دول معينة. وقد أثارت هذه الفكرة ردود فعل كل من مؤيدي النظريتين الواقعية والليبرالية منها.

فبالنسبة للواقعين (أن هذه النظرية لم تقدم البراهين وبشكل نهائي على قدرة المنظمات الدولية في منع اندلاع الحرب بين الدول، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يـرى الليبراليـين فيها تراجعا وليس كفكـرة تقدميـة لأنهـا تقـوم عـلى فكـرة المسـاومة مـع مـالكي القـوة والسلطان) كما يقول بذلك جيرار دوسوي Gérard Dussouy.

في الحقيقة أن هناك نـوع مـن الصحة في هـذه الانتقـادات المقدمـة،فلكون أن النظـام الدولي الحالي يفتقد إلى القوة الحقيقية لمنع انـدلاع الحـرب لان اسـتخدام القـوة يبقـى على المستوى الدولي بيد الدول الكبرى المالكة لحق قرار النقض في مجلس الأمن. يضـاف إلى ذلك ارتباط الدول أخرى باتفاقيات دفاعية وإستراتيجية مع بعض مـن هـذه الـدول، فانه من المستحيل وفي هذه الحالة القول، أن المنظمة الدولية قادرة على منـع دولـة مـا من إعلان الحرب على دولة أخرى، إذا رأت أن مصالحها مهددة لأنهـا تسـتند عـلى دعـم الدولـة الضـامنة لوجودهـا لقرارهـا هـذا. وكمثـال عـلى ذلـك حالـة إسرائيـل وعلاقتهـا مع الولايات المتحدة وعدم تطبيقهـا لقـرارات الأمـم المتحـدة ولمجلـس الأمـن.هـذا مـن جهة ومـن جهـة أخـرى، أن تمتـع دولـة كبـيرة بقـدرات إسـتراتيجية عظيمـة كالولايـات المتحدة ومحاولتها عدم الوقوع مرة ثانية في وضـعية كـالتي عـاش العـالم خـلال الحـرب الباردة لما عـرف بثنائيـة القطبيـة يـدفعها إلى اتخـاذ اسـتراتيجيات تهـدف إلى منـع كـل محاولة جديدة لإرجاع الأمور إلى ما كانت عليـه تحـت ظـروف الحـرب البـاردة، بمعنـى القبول بقوة جديدة تقاسمها الهيمنـة، الأمـر الـذي قـاد بهـا إلى التشـبث بسياسـاتها أو

حتى اللجوء إلى السياسات الاحترازية القائمة على مبدأ الحرب الوقائية أو الردع الوقائي .

أن هذه الوضعية أن منحت هذه الدول - وذلك حسب منظورها- نوع من الشرعية، فإنها إنما تعبر عن عدم ثقتها بدور المنظمات الدولية وقدرتها على منع مثل هذه الاحتمالية – منع ظهور صراع القوى المهيمنة - أو في قدرتها على تحقيق السلام بدون أن تكون هي صاحبة القرار في ذلك. فالقبول بهذه الوضعية لا يعني فقط اعتراف صريح بفوضوية النظام الدولي التي ترفض النظرية الليبرالية حقيقة وجوده، بل إنها تساهم في إعادة خلقه ليس في اعترافها بأهمية هيمنة قوة معينة بل بقبولها بأخذ الالتزام بقواعد التنظيم الدولي كوسيلة لتحقيق المصالح الحيوية وتثبيت مجالات التأثير والمحافظة على القوة وعلى حساب التنظيم نفسه. ان موقف كهذا لا يسيء إلى سمعة الدولة، وخاصة في أوقات الأزمات فحسب، بل يضعف أيضا مقولات النظرية الليبرالية نفسها الداعية إلى الالتزام بقواعد التنظيم الدولي. أن نتائج التناقض في المواقف بين دعم عمل النظام الدولي وبين المحافظة على قيادة هذا النظام قاد بجوزيف ني إلى طرح فكرة القوة الناعمة power Soft كاستراتيجية لضمان المصالح الحيوية الأمريكية بعد غزو الولايات المتحدة للعراق بالاعتماد على قدرة ثقافة البلد والأهداف السامية لسياستها التي تنادي بها في إغراء دول الأخرى للانحياز إلى جانبها وذلك بهدف تحقيق المصالح الحيوية للطرفين من دون اللجوء إلى القوة العسكرية والمالية كوسيلة لإعادة ثقة العالم بها. فالقوة الناعمة تعني

بالنسبة له القدرة على الحصول ما تريده دولة ما من خلال الإغراء بدلا من الإكراه ويمكن تنمية ذلك من خلال العلاقات مع الحليف والمساعدات الاقتصادية والتبادل الثقافي. والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا الأسلوب في التعامل الدولي هو زيادة علاقات الثقة بين الدول.

أن مساهمة الدول في التنظيم الدولي ساعد الكثير منها على نشر قيم إيديولوجيتها ومن بينها فكرة الديمقراطية والرخاء الاقتصادي ويعود نجاح هذا الانتشار إلى وجود الصراع بين القطبين أثناء فترة الحرب الباردة والعمليات الاغرائية الإيديولوجية التي واكبت هذا الصراع ولكن ومنذ أن تفكك احد الأقطاب وانتهى تأثيره السياسي والاقتصادي، ابرز الطرف الثاني في موقع المسيطر. لقد أفرزت هذه السيطرة نتائج خطيرة ارتبط وجودها بصفة هيمنة هذا القطب الوحيد وتمثلت بان فكرة دمقرطة العالم تمر ليس عبر قنوات التعاون والتحالف والأغراء، بل عن طريق هدم كل ما كان قائم ومعروف بالقوة وإعادة رسم خريطة العالم على الشكل التي يتوافق مع المصالح الحيوية لهذا القوة المهيمنة وتثبيت الأحادية Unilateralism في صيغتها العسكرية والاقتصادية . وقد كانت النظرية الواقعية وراء تلك الأفكار وما طرح في وقتها عن ما يسمى بمشروع الأوسط الكبير. أن فشل هذه النظرية في خلق هذا العالم الديمقراطي يعود سببه إلى افتقاد الأفكار النظرية الواقعية للمعرفة في مجال معطيات الواقع السياسي والثقافي لهذا العالم. ومن نتائج ذلك، فشل الغزو الأمريكي للعراق في

تجسيد قيم الثقافة الأمريكية الديمقراطية، لربط مفهوم الحرية بالتعذيب، الذي اثر على السمعة الدولية للولايات المتحدة من جهة ومن جهة ثانية، تهديم معنى الدولة كما تفهمها هذه النظرية كقاعدة رئيسية ليس فقط في العلاقات الدولية وإنما على المستوى الداخلي في إقامة بناء دولة القانون التي لابد منها لتشييد صرح الديمقراطية. وكرد فعل على ذلك برزت إلى الوجود فكرة كيفية استخدام القوة الذكية كاستراتيجية للتعامل الدولي في عالم القرن الواحد والعشرين، تبنتها النظرية الليبرالية الجديدة وذلك منذ عام 2004. ففي مقالة لها بعنوان القوة الذكية Smart power في مجلة الشؤون الخارجية Foreign affairs طرحت سوزان نوسيل Suzanne Nossel فكرة أن أحادية العمل في عالم تتقاطع فيه العلاقات المتنوعة بين الدول، بسبب تصور الدولة أن قوتها تضاهي كل القوى العالمية،يقود إلى عزل الدولة عن العالم المحيط بها وزيادة درجات عدم الثقة بمواقفها. وان المحافظة والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة لا يتم إلا عبر قبولها مشاركة القوى الدولية الأخرى معها يضاف إلى ذلك الاستفادة من عمل المنظمات الدولية لتحقيق هذه الأهداف.وان على الليبرالية الجديدة الاستفادة من فرصة الأزمات الدولية الحالية في إعادة بناء دولة القانون والتطور الاقتصادي الضروريين لإقامة المجتمع الديمقراطي. وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هيلاري كلينتون التي طرحت فكرتها ومنظورها للعلاقات الدولية، فان هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال (اللجوء إلى القوة الذكية وستكون

الدبلوماسية طليعة السياسة الخارجية...وهذه القوة ستراعي مواقف أصدقاءنا وأعـداؤنا بنفس الوقت لغرض تقوية تحالفاتنا السابقة وعقد الجديدة منها.

وكما يبدو أن القوة الذكية ستكون العقيـدة الجديـدة لتفسـير العلاقـات الدولية،ولكنـه وان أريد لهذه العقيدة أن تشكل قطيعة مع معطيات أحادية الطرف التي سيطرت مـع بداية القرن الحالي، لكونها تشكل منعطف في العلاقات الدولية من زاويـة تركيزهـا عـلى فكرة التعاون الدولي وإعادة إحياء فكرة أهمية تعدديـة الأطـراف في هـذا المجـال، فـأن دور الدبلوماسية لا يشكل شيئا جديدا في العلاقات الدولية، فلقد كانـت هـذه الوسـيلة إحدى دعائم العمل السياسي بين الدول منذ القـدم، ولكـن الشيء الجديـد وراء التأكيـد على هذه الصيغتين في العمـل السـياسي الـدولي،هو التخـوف مـن ظهـور قـوى إقليميـة صاعدة في عالم الجنوب تخلق علاقات جديدة للصراعات كنتيجة للمنافسة الدولية حول مصادر الطاقة والبيئة والمياه يفـترض عـلى العـالم الغـربي التصـدي لهـا، أمـا عـن طريـق تحييدها من خـلال المعاهـدات والاتفاقيـات أو عـن طريـق إحيـاء التحالفـات الغربيـة لمواجهة خطر فقدان العالم الغربي لمبادرات القوة. بعبارة ثانية سـتخلق طبيعـة العولمـة علاقات دولية ذات طبيعة جديدة، لكون أن العوامل المؤثرة في خلقها ليست تلـك التـي تعارف عليها العالم لحد هذه الساعة، وكنتيجة وكما يقول فرنسوا هيزبورك

François Heisbourg(أن عالمنا هـذا سـوف لا يكـون اقـل قسـوة مـن سـابقه ولكـن قسوته ستكون غير واضحة المعالم،لذلك فان معرفة سـمك هـذا العـالم وقيادتـه سـتكون

من بين التحديات التي ستواجه مجتمعاتنا وتفرض على قياداتها التعامل معها.)ومن اجل ذلك يجب على الولايات المتحدة – كرائدة وكقوة عالمية - أن تتبنى سياسة تقوم على الاستمرار (باستخدام العصا الطويلة مع اللجوء إلى الحديث الناعم) كأسلوب في التعامل السياسي الدولي وهذا ما ينصح بالأخذ به فرانسيس فوكاياما Fukuyama Francis

العولمة وأهدافها

تعرف العولمة بكونها تلك الإجراءات الهادفة إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى العالمي والتي تترجم إلى الواقع بذلك الانفصال العميق بين المكان والزمان. بمعنى أخر أن الواقع الجغرافي للفرد في مجتمع ما لم يعد مؤطرا بإطار حدوده الجغرافية،وإنما أصبح عرضة للتغير، بسبب تأثير الزمن وتغيراته الذي يفجر من الداخل كل خصوصية لهذا الواقع، فالفرد لم يعد يعيش زمنه المرتبط بواقعه الجغرافي بل انه أصبح يعيش الزمن العالمي الذي يخرق الحدود بتقليصه الفواصل الجغرافية والثقافية. فبفضل التكنولوجية الإعلامية وتأثيراتها في خلق الحدث وبثه على المستوى العالمي تجبر هذه التكنولوجية على استسلام الفرد لتقبل الحدث سلبيا كان أو ايجابيا وبشكل يسرق معه خصوصيته أي هويته التي لعب العامل الجغرافي والثقافي في تكوينها.

الفصل السابع

الصراع السياسي

عوامل الصراع السياسي

التفسيرات النظرية للصراع السياسي

كان للاهمية الكبرى التـي يرتـديها الصراع، كإحـدى الظـواهر السياسـية التـي تحـدد تطور المجتمع الانساني، أن جعلته محط إهتمام الباحثين الذين حـاولوا تفسـيره إنطلاقـاً مـن عوامـل معينـة تسـاهم، بـرأيهم، في تكوينـه. فبالاضـافة الى المعطيـات الجغرافيـة، والديموغارفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، هناك عناصر أخرى لا تقل عنها شأناً، ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ) **التفسيرات الدينية** : لعبت الآراء والاجتهادات الدينيـة دوراً كبـيراً في تفسـير نشـوء السلطة وعزتها الى الارادة الآلهية. فالبشر هم مخلوقات اللــه. وهـم بـذلك يخضـعون حتماً لمشيئته التي قررت منح الحكم لشخص ما تتوافر فيه صفات محددة. لذلك فانهلا يجوز للناس الاخرين الخاضعين لهذا الشخص الـذي يمتلـك السـلطان منازعتـه في الحـق الذي منحه إياه اللـه عزّ وجل. وكل محاولة لعصيان أوامره تشكل عصياناً لأوامر اللــه الذي أوكل اليه أمر تدبير رعاياه وإدارة شؤونهم.

أي بمعنــى آخــر ان النظريــات الدينيــة حاولــت ردّ كــل مــا يصــيب المجتمعــات الانســانية مــن خــير وشر الى "الأوامــر السريــة للعنايــة الالهيــة التــي تــبرز في التــاريخ، بصورة غير مباشرة، من خلال قوانين الطبيعة التي أوجدها اللـه، والتـي تشـكل أسـباباً،

غير مرئية، للاحداث التي تقع في المجتمع. فما يصيب هذا الأخير إنما يتم بحكمة من العناية السماوية التي توجب على المحكومين القبول بها، والتخلي عن أية فكرة لفرضها. باعتبار ان ذلك يكون تحدياً لهذه الارادة وتجديفاً بحقها.

ومعروف ما كان لهذه النظريات من تأثير مباشر على الانظمة الملكية التي تمسكت بها لتبرر سلطتها الاطلاقية التي كانت تتضمن قدراً كبيراً من الطغيان والتعسف. وهي قد سادت خلال مرحلة طويلة لم تجد نهايتها إلا مع بروز الافكار المناقضة لها والتي ترد السلطة الى الارادة الشعبية والعقد الاجتماعي.

ب) **التفسيرات النفسية :** تتوزع التفسيرات النفسية بين العقيدتين الماركسية والليبرالية التي تعطي كل منهما تبريراً مغايراً للأخرى في تفسير الصراع السياسي على السلطة.

فالماركسية تعتبر، كما نعرف، بأن الصراع السياسي على السلطة إنما ينشب بين جماعات متناقضة بفعل مصالحها الاقتصادية، وليس بين أفراد، وأن العوامل النفسية لا تحتل سوى حيز صغير في هذا الصراع لا يمكن مقارنته، بأي حال من الاحوال، بالدوافع المادية.

أما الليبرالية فترة عكس ذلك. فالصراع على السلطة ينطلق برأيها من عوامل نفسية تحرك الأفراد الذين يسعون دائماً الى جني أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من الجهد.

وهذه العوامل النفسية، بما تتضمن من نوازع ذاتيـة، هـي في أسـاس التنـافس السـياسي والاقتصادي الذي يقوم بين الافراد

وتحتلف هذه النوازع بين شخص وآخر من حيث درجة التعبير عنها، والشـكل الـذي تتخذه في الممارسـة تبعـاً لطبيعـة كـل فـرد وتكوينـه الـنفسي. وتتـدخل جملـة مـؤثرات عاطفية، وعائلية، وتربوية، وإجتماعية في تركيب الشخصية الانسـانية، وتحديـد سـلوكها المحتمل. فالشخصية المحافظـة مـثلاً هـي تلـك التـي تـرتبط بصـورة واضـحة بالتقاليـد، وترفض فكرة التجديد. والميل الى التسـلط والعنـف هـو في بعـض الاحيـان تمويـه لحالـة الاخفاق الذي يكون قد أصاب من يمارسه في مرحلة معينة من حياته.

ويـرى دوفرجيـه ان فكـرة "الامزجـة أو الكبـاع تحـاول تفسـير الصراعـات السياسـية بإسـتعدادات فرديـة يحملهـا الافـراد في أنفسـهم حـين يولـدون. فـبعض نمـاذج النـاس مدفوعين بميولهم الشخصية الى موقف سياسي معين يجعلهم في صراع مـع نمـاذج أخـرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية الى الموقف السياسي المناقض"

وقد حـاول علـماء الـنفس تفسـير السـلوك السـياسي بالامزجـة، وطرحـوا نموذجيـات متباينــة لانــواع الطبــاع. فاوســتوال Ostwall قســم الطبــاع الى نــوعين: الانطــوائي introverti، والمنفتح Extraverti. وهارولد لا سـويل Harold Laswel ميـز بـين ثـلاث فئـات مـن السياسـيين : المحـركين، "الـذين يعطـون قيمـة كـبرى لـرد الفعـل العـاطفي

للجمهور"، والاداريين "الـذين ينسـقون الجهـود في نشـاط مسـتمر"، والمنظـرين "الـذين يستخرجون أحكامهم المسبقة، وأفضلية المعتقدات، من الحوافز الخاصة اللاواعية".

ولم يخرج بعض علماء السياسة عن هذا الاطار. فقد ميز بيار رينوفن وجان باتيسـت ديروزيـل، وبصـورة تجريبيـة بحتـة بـين سلسـلة مـن التصرفـات او السـلوك السـياسي. وإستنتجا بان هناك إنماطاً متعددة من السـلوك "كالعقائـدي" الـذي يتبـع نظـام تفكـير متلاحم ويجهد، في إطار الممكن، بتنسيق قراراته مع هذا النظام، او "كالانتهـازي" الـذي يحاول تكييف سلوكه السياسي بحسب الظروف، أو "كالصلب او الجامد" الذي يتمسـك بقوة ببعض الاساليب ولا يعرف إختراع حلول جديدة، أو "كالخيالي المرن" الذي لا يرتبك أبداً امام ما هو غير متوقع لأنه قادر على إيجاد حل جديد لمشكلة غـير معروفـة الـخ... ووجـدا أن مواقـف رجـال السياسـة في الصراع تتمحـور حـول سـلوكين أساسـين: سـلوك "اللاعـب"، المغـامر، الـذي يأخـذ قـراره بسرعـة، وسـلوك "الحـريص" الـذي يبتعـد عـن المخاطرة، ويتصرف دائماً بحذر.

ج) **التفسيرات البيولوجية :** وتحتـل مكانـة خاصـة في شرح ديناميـة الصراع. وتجمـع هذه التفسيرات بين المفهـوم الـدارويني للتطـور وبـين النظريـات العرقيـة. وقـد حـاول منظرو التمييز العرقي تطبيق مفهوم داروين للصراع، الذي يقول بان الانـواع الحيوانيـة تتصارع بين بعضها البعض ولا يبقى منها سوى الاقوى على المجتمعات الانسـانية. فهـذه الاخيرة محكومة بقانون الصراع الذي يؤدي الى بقاء وسيطرة الافضل.

ويمكن نقل هذا القانون من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي. فبعض العروق خلق بطبيعته، والبعض الآخرخلق بطبيعته للخضوع. أي أن هناك عروقاً عليا، كالعرق الابيض، تمتلك طاقات متميزة لانشاء مجتمعات متطورة على أسس تنظيمية حديثة، وعروقاً دنيا لا تمتلك أية طاقات أو إمكانيات تؤهلها لمثل هذه المهمة. لكن، وبما أن العروق الأخرى لا تعترف بدونيتها تجاه العرق الابيض، فانها تخوض صراعاً معه لاثبات مساواتها له.

وقد إنطلقت هذه النظرية العرقية من مبررات بيولوجية تستند الى فوراق اللون في الجلد، والعينين، والشعر، والقامة، والزمرة الدموية، وشكل الجمجمة وغير ذلك. وهي فوارق لا تقوم على أية حقيقة علمية بقدر ما ترتكز الى تصورات وهمية تجد حقيقتها في أذهان أصحابها لوحدهم.

ومن المعروف بأن النظريات العرقية قد إنطلقت من عوامل إقتصادية تسوغ حالات الاسترقاق الفردي، لتتحول الى مبادئ ثابتة تحرك دوافع بعض الامم، كالامة الالمانية، للسيطرة على غيرها من الشعوب.

ولا يخفي ما كان لهذه النظريات العرقية من أثر على دينامية الحركة الاستعمارية، لاسيما وأنها تناولت، بالتحديد، المناطق الملونة في العالم، كالقارة الافريقية، وأميركا الجنوبية، وغيرها.

كذلك، فإن التمييز العنصري، بين السود والابيض، قد أدى الى صراعات لم تمح نتائجها وآثارها بعد من المجتمع الاميركي، أو من بعض الدول المختلطة في افريقيا مثل جنوب إفريقيا.

إلا أن اخطر ما أدت اليه المفاهيم العرقية من صراعات بين الامم والشعوب، هو تلك المجازر البشعة التي تعرضت اليها بعض الأقليات في العديد من مناطق العالم، سواء في داخل الدول التي كانت تعيش فيها، وسواء في خارجها.

ومهما يكن من أمر، فان ما أثبتته هذه الوقائع هو أن دينامية الصراع يمكن أن تتخذ منحى لا إنسانياً عندما تكون نابعة عن تصورات ذهنية جماعية تفسر حقائق التاريخ على هواها، وتحاول تطويعها لخدمة مصالحها ومآربها.

العناصر الجغرافية والديموغرافية

تبقى الجغرافيا والديموغرافيا من أهم عوامل الدينامية السياسية في كل المجتمعات الانسانية باعتبارها العناصر الاساسية التي تشكل مع السلطة وجود الدولة. ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تطور النظام السياسي، فقد توجب التطرق اليها من زاوية التأثير الذي تتركه على السلطة في كافة الميادين.

أ) **العوامل الجغرافية:** لا يخفى ما للجغرافيا من أثر مباشر على وجود الدولة. فهي التي تحدد طبيعة هذه الاخيرة، وموقعها، وتتحكم الى حد بعيد بنهج النظام

السياسي. وقيمة الجغرافيا تنبع من كونها المكان الذي تعيش عليه الجماعة، وتبني فيه وجودها التاريخي، وتصوراتها الفكرية، وعقائدها الروحية، وتنطلق منه في علاقاتها مع الامم المجاورة، والشعوب الاخرى.

وللجغرافيا كمكان ثقل عاطفي في حياة الجماعة. فالارض هي مهد الاباء والاجداد، وهي المكان الذي يتجسد فيه التضامن الاجتماعي، والتعايش المشترك، والعادات والتقاليد، والتراث الثقافي، والمسار الحضاري نحو المستقبل. وهذا الرابط العاطفي بالذات، وبسبب كل هذه المسائل، هو الذي يخلق لدى الانسان ذلك الشعور بالانتماء الى أرض معينة ويشده اليها. ومنه تنبع فكرة الوطن وقدسيته. فما يميز الوطن عن أية منطقة أو أرض أخرى هو هذه العلاقة الروحية التي تربط بين الفرد والارض التي تربّى عليها، والتي تمنحه هويته الذاتية بكل ما تتضمن من شعور بالامن والاستقرار كمقومات أساسية لوجوده.

وتوجد الجغارفيا في قلب الدينامية السياسية. فهي تقوم في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها. وليس هناك من قرار سياسي يتخذ في الدولة، على أي مستوى من المستويات، لا ينطلق من الواقع الجغرافي للدولة، أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. ولعل هذا ما يبرر قول نابوليون بونابرت الشهير بأن "سياسة الدول تقوم في جغرافيتها". وهذا يعني بكل بساطة أن سياسة الدولة محكومة بالعوامل الجغرافية التي تقوم في داخلها، وتحيط بها. وهي عوامل تنعكس بدرجة

أولى على طبيعة النظام السياسي، وعلى سلوكه وديناميته الخاصة، والصراعات المحتملة التي يمكن أن يشهدها.

وتتألف الجغرافيا من ثلاثة عناصر اساسية: المناخ، والموارد الطبيعية، والارض. ويلعب المناخ دوراً بارزاً في حياة الجماعة. فهو يحدد سلوكهم ونمط عيشهم الى مدى بعيد. وقد علق العديد من الكتاب والمفكرين أهمية خاصة على دور المناخ في فهم مواقف وتصرفات المجتمعات السياسية.

فمونتسكيو يرى في كتابه "روح القوانين"، بأن "الحرارة الشديدة تثير الاعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فيقوي الجسم والروح ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال طويلة شاقة، جريئة"، ولذا فإن علينا ألا نستغرب "أن تكون رخاوة الشعوب التي تقطن مناطق حارة قد جعلتها مستعبدة في جميع الاحيان تقريباً، وأن تكون شجاعة الشعوب التي تقطن مناطق باردة قد أبقتها حرة". و"العبودية المدنية" مرتبطة بالمناخ على هذا النحو نفسه.

فالناس من البلاد الحارة لا يحملون على القيام بعمل شاق إلا مخاوفة عقاب، لذلك لا تستغرب العبودة فيها ويتطابق موقف مونتسكيو هذا مع أرسطو الذي كان قد لاحظ بأن المناخ البارد يؤدي الى الحرية، وأن المناخ الحار يؤدي الى الاستبعاد.

وإذا ما كانت مثل هذه الآراء حول تأثير المناخ على السلوك السياسي قد أصبحت من مخلفات الماضي، بإعتبار أن معظم المناطق الحارة في العالم قد كسرت أطواق العبودية، ونالت إستقلالها، فان ما يلفت الانتباه هوذلك الترابط القائم بين المناخ ومسائل النمو. فنصف العالم الجنوبي، وهو الحار بمجمله لا يزال يعاني من درجة كبيرة من التخلف، في حين أن النصف الشمالي يشهد تقدماً واسعاً. وهذا ما نراه واضحاً في المناطق الاستوائية، والمناطق الصحراوية التي تعاني تدنياً كبيراً في درجة نموها، بالمقارنة مع المناطق المعتدلة.

وتشكل وفرة الموارد الطبيعية عامل قوة وغنى للدولة، مثلما يشكل النقص فيها عامل ضعف وفقر. وتتوزع هذه الموارد بصورة غير متكافئة في أصقاع العالم المختلفة. فبعض المناطق تمتلك تعدداً في مصادر ثرواتها الطبيعية يسمح لها بتأمين نوع من الكفاية الذاتية في شتى الميادين، في حين تفتقر مناطق أخرى للكثير من المواد الاساسية.

وتتنوع الموارد الاقتصادية لتشمل الثروة النباتية، والحيوانية، والمعدنية. ويلعب التطور التقني دوراً هاماً في إستثمارها. ولذا فإنه لا يكفي الدولة أن تمتلك قدراً كبيراً من الثروات، في باطن الارض أو على سطحها، وإنما يجب أن يكون لديها الوسائل العملية والتقنية لاستخراجها وإستثمارها.

ويساهم التطور التقني بحل الكثير من المشكلات الناجمة عن تقلبات المناخ، ويساعد على تفاديها. فاقامة السدود في المناطق التي تعرف دورات شبه منتظمة للجفاف مثلاً يمكن أن يسد الحاجة الى المياه خلال هذه الفترة، وإستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة يمكن ان يؤدي الى مضاعفة الانتاج.

ولا يخفى ما هناك من ترابط بين توفر الثروات وتطور النظام السياسي. فمن خلال ملاحظتنا لعالم اليوم نرى بان الدول الغنية تعيش حالة من الديموقراطية المتقدمة، بينما تعيش المناطق الفقيرة في ظل أنظمةشديدة التمركز والقوة. ولا يخرج عن هذا النطاق بعض أنظمة العالم الثالث التي تمتلك مصادر الطاقة، كالبترول، حيث تسود فيها أنظمة تقليدية محافظة لم تتمكن الثروة من تعديل ممارستها السياسية بشيء.

وتبدو الارض كعنصر اساسي يحكم قوة الدولة وضعفها. وهناك فرق واضح على هذا الصعيد بين الدول الشاطئية التي تمتلك منافذ واسعة على البحر، وبين الدول الحبيسة التي تعيش حالة تطويق جغرافي نسبي. فقدرة الدولة الشاطئية على الحركة هي أكبر بكثير من الدول الاخرى.

وهذا ما أثبتته تجارب التاريخ. فالبحر الذي شكل حماية وقوة لبعض الدول، كان في الوقت نفسه طريقاً للتوسع العسكري، والتبادل التجاري، والتفاعل الحضاري بين

الامم والشعوب. وهنـاك فـرق واضـح بـين سـكان المنـاطق الشـاطئية، وسـكان المنـاطق الداخلية. فهؤلاء مزارعـون، حـذرون، يجـدون صـعوبة نسـبية في التكيـف مـع الاوضـاع المستجدة، وأولئك تجار، مغامرون، منفتحون، سريعو التكيف والتأقلم مـع أيـة ظـروف. وهل من قبيل الصدفة أن يكون المهاجرون الى العالم الجديد، في غالبيتهم الساحقة، مـن سكان الدول البحرية؟ وما هي العلاقة، على المستوى السياسي، بين حيـاد بعـض الـدول، كسويسرا والنمسا، وبين موقعها الجغرافي؟

وتلعـب الحـدود الطبيعيـة، كالجبـال والوديـان والانهـار، دوراً في منعـة الدولـة عـلى الصعيد الـدافعي، بالمقارنـة مـع الحـدود الاصـطناعية. فـامتلاك الدولـة لـبعض المواقـع الاستراتيجية الحصينة يساعدها كثيراً على إتقاء الهجمات المفاجئة من جانـب خصـومها. وبالمقابل، فـان فقـدان الحـواجز الطبيعيـة يـؤدي الى تعـريض الدولـة لخطـر الغـزوات الخارجية، وطغيان حالة من عدم الاستقرار فيها. ويؤكد دوفرجيه هـذا الأمـر بقولـه:"أن السهل الواسع الذي يتألف منـه شـمال أوروبـا كـان أكـثر تهيـؤاً للغـزوات مـن المنـاطق الجبلية المركزية. ففقدان الاسـتقرار لـدى الامـم التـي تشـكلت في ذلـك السـهل، وتغـير حدودها من حين الى حـين، والتقلبـات التـي عانتهـا خـلال التـاريخ، ذلـك كلـه أحـداث سياسية مرتبطة بالجغرافيا ارتباطا وثيقاً".

ولرقعة الارض، وتوزع السكان عليها أثر مباشر على طبيعة النظام السياسي. فالمساحات الكبرى، تشجع على قيام الانظمة الاتحادية، أو ذات اللامركزية الواسعة. والمساحات الصغرة تسهل نشوء أنظمة موحدة.

كذلك فإن لتبعثر السكان وتجمعهم دور في تطور الاتجاهات السياسية داخل الدولة. وغالباً مايميل سكان الارياف ناحية التيارات السياسية المحافظة، في حين يميل سكان المدن باتجاه العقائد المنادية بالتجديد والتغيير. وتسهل الكثافة السكانية الموجودة في المدن عملية الاتصال بين الافراد والافكار. ولعل هذا ما يفسر ظاهرة انتشار الاحزاب السياسية الكبرى في المدن، وإنطلاق معظم الحركات الثورية منها.

ب) **العوامل الديموغرافية:** كان السكان دائماً محط إهتمام الباحثين السياسيين والمفكرين الاجتماعيين منذ أقدم العصور وحتى اليوم، وذلك نظراً للدور الذي يلعبه هؤلاء في النشاط السياسي. وقد أشار كل من أفلاطون وأرسطو الى حالات الاضطراب السياسي والاقتصادي الناجمة عن النمو المفرط في عدد السكان، والى تأثير هؤلاء في بنية النظام السياسي. ولم يخرج المفكرون اللاحقون كمونتسكيو، وروسو، وغيرهما عن هذا الإطار حيث إعتبرا أن للسكان دوراً مباشراً في إختيار النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات.

والواقع، أن المكانة المتميزة التي يحتلها السكان في الدراسة السياسية العلمية تعود لسبب بسيط هو انهم في الوقت نفسه محور وأداة النشاط السياسي. فالسياسة تنطلق من الانسان وتتوجه اليه. وتصب في طموحاته وتطلعاته. وهو الطاقة المحركة للديناميـة السياسية بكل أشكالها. فالناس هم العنصر الاساسي في تكوين السلطة، ومقياس فعالية القوى السياسية، وموضوع القرار السياسي في كل مراحله.

وتختلف الدول بإختلاف عدد سكانها، وبطرق توزع هؤلاء على أرضها. وليس هناك من قاعدة محددة تتحكم بتوزع السكان. فقد يكون في دولة كثيفة السكان، مناطق قليلة السكان، والعكس أيضاً. وثمة علاقة واضحة بين وجود الموارد الطبيعية والتجمعات السكانية، وتقوم الكثافة السكانية الكبرى في آسيا وأوروبا الغربية، في حين توجد المناطق الفارغة الكبرى في كل من إفريقيا، وأميركا.

وتخلق الكثافة السكانية حالة من الضغط الداخلي. ولعلها كانت تقف وراء سياسة الغزو الاستعماري التي قادتها كل من فرنسا وبريطانيا إبتداء من القرن التاسع عشر، وسياسة التوسع العسكري التي إتبعتها كل من إلمانيا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية.

ويرى بعض الباحثين من امثال غاستون بوتول Gaston Bouthoul، الذي انشأ أول معهد لعلم الحرب Palémologie في عام 1945 في فرنسا، بان الحروب

تساهم، في أيامنا هذه، بتخفيف الضغط السكاني، على غـرار الأوبئـة في المـاضي، وتـؤدي الى ما أسماه بالإنفراج الـديموغرافي. أي أنهـا تلعـب دور المـوازن في الزيـادات السـكانية، وتشكل صمام امان يمنع هذه الزيادات من بلوغ درجة الخطورة.

غير أن أهم النظريات التي عالجت مسألة التضخم السكاني، من زاوية متشائمة جـداً، تبقى تلك التي قدمها الراهن البريطاني توماس روبير مالتوس، الذي نشر، في عـام 1798، بحثاً معروفاً حول قضية السكان. وفي هذا البحث لخص مالتوس نظريته حسب معادلـة شهيرة تقول بأن عدد السكان يتضاعف بحسب متوالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32 الخ)، في حين ان الموارد الغذائية تزيد، بنسبة ثابتـة، بحسـب متواليـة حسـابية (1، 2، 3، 4، 5 الخ). وأن الفرق5 بين عدد السكان والكميات الغذائيـةى لا بـد مـن أن يـؤدي الى حالـة من الانفجار الاجتماعي الكبير بسبب التصارع على الموارد الاقتصـادية. وأنـه لحـل هـذه المشكلة لا بد من ممارسة سياسة تحديد النسل عن طريـق العزوبيـة، والعفـة، والـزواج المتأخر. وبالاضافة الى هذه القيود الذاتية الطوعية، يرى مالتوس بان الامراض، والكوارث الطبيعية، والحروب تساهم في التخفيف من حدة المشـكلة السـكانية التـي يعـاني منهـا العالم.

وإذا كانت صحة هذه المعادلات الرياضية التي قدمها مالتوس لم تتأكـد مـن الناحيـة العلمية، إلا أن من المسلم به أن هنـاك علاقـة وثيقـة بـين تزايـد السـكان والاضـطرابات الاجتماعية، والصراعات السياسية، وخاصة في دول العالم الثالـث الفقـيرة. ومعظـم هـذه

الدول تعـاني مـن حـالات إنقسـام إجتماعـي حـاد مبعثـه سـوء توزيـع الـثروة الوطنيـة، وحصرها، في أغلب الاحيان، بأيدي الطبقة الحاكمة والفئات المؤيدة لها. وأبلغ دليل على ذلك هي تلك الاوضاع المضطربة التـي تعـاني منهـا الكثـير مـن دول القـارتين الافريقيـة، والاسيوية.

وثمة روابط واضحة بين الدينامية السياسية، وتنوع السكان، وهـرم اعمارهـم، وتـوزع بين المدن والارياف.

فتكوين السكان من أتنيات متعددة تنتمي الى حضارات مختلفة يمكن أن يسـاهم في إغناء ثقافة المجتمع السياسي، ويؤدي الى نوع من التفاعل الفكري الضروري لـبروز قـيم اجتماعية وسياسية مرتكزة على الانفتاح والتسامح، ويخلق تراثـاً جديـداً لهـذا المجتمـع، مـثلما يمكـن أن يكـون عـنصر تنـاحر وتباعـد يـؤدي الى تعميـق الاختلافـات العرقيـة، والدينية، والثقافية وغيرها.

أي بمعنى آخر أن ترسخ الوحدة الاجتماعية في المجتمعات المتعـددة مـرتبط بمسـتوى الوعي الفكري وتجذر المفاهيم الديموقراطية لدى الافراد والجماعات المكونة لها.

كـذلك، فـان لتـوزع السـكان مـن حيـث السـن والجـنس أثـراً مبـاشراً في الصراعـات السياسية. وغالباً ما تكـون نسـبة الشـيوخ او المتقـدمين في السـن عاليـة في المجتمعـات

المتطورة نظراً لتقدم وسائل الرعاية الصحية والاجتماعية فيها، في حين تكون نسبة الشباب أعلى في الدول النامية.

والملاحظ أن التفاوت في الاعمار بين الشباب والشيوخ يؤدي الى نوع من التعارض بين الاتجاه المحافظ، والاتجاه الساعي الى التجديد في البنية السياسية. ونادراً ما يصوت الشيوخ الى جانب التيارات السياسية التقدمية، في حين يقوم الشباب بذلك.

الفصل الثامن

الاستراتيجية والسلوك السياسي

الارتباط الوثيق بين السياسة والاستراتيجية

إذا كانت السياسة هي فن ممارسة السلطة، فإن الاستراتيجية هي مبرر وجودها سواء اكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. فالسلطة لا بد لها من خطة واضحة تحدد فيها الاهداف الكبرى التي يتوجب عليها تحقيقها لما فيه مصلحة المجتمع الذي تحكمه بدون عوائق كبرى تمنعها من ذلك. ولذا، فانها تجد نفسها، في حال بروز عوامل تعيق أو تؤخر تنفيذها، مضطرة لاتباع السبل الكفيلة بتذليل مثل هذه العقبات.

وتجاوز الصعاب ليس مسألة يسيرة في كل الاحيان. فهو يفترض مرونة كبرى في الحركة، ويتطلب توافر امكانيات واسعة تسمح لهذه السلطة بتطويع ما يقف في طريقها، ووضعه في خدمتها.

وتقسم استراتيجية السلطة عادة الى قسمين: وطني ودولي. وهما مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقاً بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فكل منهما يخدم الاخر بصورة مباشرة وهذا من صلب وحدة السلطة والنظام السياسي، وكلية حركته وشمولها.

وتتنوّع إستراتيجية السلطة، على الصعيد الوطني، بتنوّع الميـادين التـي تتصـدّى لهـا، والاهداف التي تريد بلوغها وهي في كل الاحوال، تستوجب فهماً دقيقاً لمعطيات الواقـع القائم. فالاستراتيجية المتبعة لتحقيق أعلى درجة مـن الـتلاحم السـياسي عـلى المسـتوى الداخلي، مثلاً، تتطلب معرفة عميقة بـالشرائح أو الفئـات التـي تتكـوّن منهـا المعارضـة، وطرق التأثير عليها، ووسائل إستقطاب بعضها، أو تحييده بحسب مـا تقتضـيه الظـروف السائدة. كـذلك فـإن الاسـتراتيجية الاجتماعيـة، أو الاقتصـادية، تسـتوجب هـي الاخـرى وسائل تتناسب ومضمون الغايات التي وضعت لاجلها.

والاستراتيجية هي الشرط الاساسي الذي يمكّـن الدولـة مـن حفـظ وجودهـا، وحمايـة مصالحها. من هنا ينشأ التطابق التام بين الدولـة وبـين الاسـتراتيجية لدرجـة أن "الدولـة تظهر وكأنها تعني إستراتيجية سـلطة موجّهـة للحفـاظ عـلى الابعـاد الحيويـة للجماعـة والابقاء عليها. وتمثـل سـلطة الدولـة طريقـاً اسـتراتيجياً للكفـاح ضـد الـزوال، وتنظـيماً، ومؤسسات تنشئ وسائل عمل تهـدف لهـذه الغايـات، التـي هـي في جوهرهـا التصـدي لهشاشة الواقع، وإدخال الاستقرار الى قلب المجتمع. أي أن سلطة الدولة هـي مجموعـة الافعال المتناسقة، والمناورات الذكية من أجل الانتصار على الآونة، وتفكك الاشياء"

والاستراتيجية هي نقيض الارتجال والعفوية وتشـكل درجـة عليـا مـن الفكـر المـنظم وتنطلق في جوهرها مـن الطموحـات الكـبرى للجماعـة. ولـذا، فإنهـا يجـب أن تتجنـب

دائماً الفشل، وتحقق درجة معينة من النجاح الذي لا يمكـن أن يـتم إلا بواسـطة العقـل القـادر عـلى توقـع الاشـياء، ورسـم طـرق التعـاطي معهـا بوضـوح. وهـذه هـي مهمـة الاستراتيجي الذي يجب أن يكون ذلـك "الشـخص الـذي يسـعى الى الـنصر إنطلاقـاً مـن الواقع الموضوعي، والتوّجه الطبيعي للامور. فهو يفترض سـيراً معينـاً لكـل عمـل يخضـع لضرورة داخلية، ويحصل على الـنصر بـدون معركـة عـن طريـق معرفـة كيفيـة تنشـيط دينامية التطورات المرتبطة بمجرى الاشياء".

ويختلـف المفهـوم الاسـتراتيجي في التطبيـق بـإختلاف المـدارس أو القـادة. فالمدرسـة الالمانية كانت مع كلاوزفيتز تطبق مع القرن التاسع عشر إسـتراتيجية المواجهـة المبـاشرة قبل ان تنتقل، في ما بعد، مع هتلر الى إستراتيجية الحرب الخاطفـة. والمدرسـة الصـينية، بقيادة ماوتسي تونغ، وهوشي منه في الفيتنام، إعتبرت أن حرب العصـابات طويلـة الامـد هي أفضل إستراتيجية لإنهاك الخصم، وإستنزاف قواه نهائياً. وخلطت المدرسـة الروسـية مع تروتسكي ولينين بين مفاهيم تتراوح بين المواجهة المباشرة، والحرب بعيدة الامد.

ولم يكن المفكرون، بدورهم، على موقف واحد. فميشـال فوكـو **Foucault** يـرى بـأن السلطة هي لعبة إستراتيجيات معقدة، وذات معاني متعددة ومتشابكة. أما بيار بورديو Bourdieu فإنه يربط بين الطبقـات الاجتماعيـة، ونزاعاتهـا، ويحلّـل الاشـكال الصـغرى للسيطرة، والاستراتيجيات المحلية للسلطة. فالصراعات مـن أجـل السـلطة تخضـع، عـلى

حدّ قوله، لاستراتيجية نابعة من طبيعة كل طبقة وتمايزها عن الاخرى. ولذا فإنه لا يـرى بان هناك إستراتيجية واحدة، وإنما مجموعة إستراتيجيات دقيقة مقنّعة بعلاقات العنف الرمزية.

ومهما يكن من أمر، فان ما تجدر الاشارة اليـه هـو أن الاسـتراتيجية، التـي قـال عنهـا فوكو بأنه "مجموع الطرق المستخدمة لحرمان الخصم منوسائل المعركـة، وإجبـاره عـلى التخلي عن الصراع"، تخضع بالضرورة لإعتبارات ذاتية وموضوعية. وهذا ما نـراه واضحاً في إستراتيجية السلطة على الصعيد الخارجي.

فعلى المستوى الذاتي لا بد من تـوافر القائـد الاسـتراتيجي الـذي يـتمكن مـن إختيـار اهدافه بحرية كبرى، كما يقول ج.ب.ديروزيل. ومع أن إيديولوجيته، وطموحه، وطبعـه يلعب دوراً كبيراً في هذا الاختيار، إلا أن وضعه كقائد هو الـذي يسـمح لـه بـأن يعطـي لاهدافه صفة "المصلحة الوطنية". فالسلطة التي يمتلكهـا تمكنـه دائمـاً مـن إعتبـار هـذه الاهداف مطابقة للمصلحة الوطنية العامة.

والاسـتراتيجية متلازمـة مـع التكتيـك الـذي هـو مجموعـة الوسـائل الموصـلة الى الهدف الكبير. ولهذه الوسائل أشكال عديـدة يمكـن أن تـتراوح بـين الاقنـاع، والمسـاومة، والتهديد، وإستخدام العنف. وهـي وسـائل تطبـق في ظـروف معينـة بحسـب الاوضـاع التـي تمـر بهـا القضـية المطروحـة بطريقـة سـلمية. وبـدون هـذا الحـد الادنى لا يمكـن

التوصل الى نتيجة إيجابية. وغالباً ما يتخذ الاقناع صفة شخصية، في حوار مباشر بين قائد وآخر، أو بين الاطراف المعينة، بشرط توافر عنصر الثقة المتبادلة بينها. فبدون هذه الثقة تبقى المواقف متباعدة ويصعب التوصل الى قواسم مشتركة.

والمساومة هي طريقة أخرى للتوصل الى حد لقاء ثمن محدد وهي نوع من المفاوضات التي يتم فيها إقتراح بديل عما نريد الحصول عليه من الطرف الاخر. ويمكن لأحد الاطراف ممارسة ضغط معين فيها إذا كان يمتلك معطيات تسمح له بفرض شروطه ومطالبه. إلا انها، وفي كل الاحوال، تفترض درجة معينة من الثقة للوفاء المتبادل بالالتزامات، وإلا فشلت كأسلوب يهدف للتوصل الى نتائج إيجابية حول موضوع ما.

وبعكس الاسلوبين السابقين فان التهديد يفتقر كلياً الى عنصري الثقة والحوار، ويعتمد لغة القوة كوسيلة للتخاطب من دون الوصول الى حد إستعمالها. فالتهديد هو تلويح بإستخدام القوة. وهو يتم إنطلاقاً من عنصرين أساسيين: إمتلاك أحد الاطراف لدرجة معينة من القوة ومعرفة الطرف الآخر بذلك، والامكانية المتاحة لاستعمالها. وغالباً ما تلجأ الدول الى هذا الاسلوب لردع الخصم عن القيام بعمل ما يهدد مصالحها الاساسية.

وكان التهديد دائماً الوسيلة التي إستخدمتها الدول لتحقيق مآربها الكبرى. فاليونان قالوا "بأن الحرية مع الجيران يجب أن تقتصر على إمتلاك ما يلزم من قوة لردعهم". والرومان رأوا "بأن الحصول على السلام يقتضي التحضير للحرب" وهكذا ولا نزال نلاحظ حتى يومنا هذا شيوع هذا الاسلوب في العلاقات الدولية.

أما اللجوء الى العنف، فإنه يعني، وبكل بساطة، إستنفاذ كل الاساليب الاخرى التي لم تؤدي الى حلول مرضية للأطراف الداخلة في نزاع معين. وهو الحرب بكلمة مختصرة. وتندرج الحرب في إطار الخيارات التكتيكية الكبرى. ويتطلب الدخول في الحرب إجراء حسابات دقيقة لموازين القوى الذاتية والعدوة. فالقرار المتعلق ببدء العمليات الحربية يجب أن يرتكز على معرفة كاملة برد فعل الخصم، وإمكانية الصمود والمقاومة لديه، وإلا يكون مثل هذا القرار مغامرة غير محسوبة النتائج، هذا إن لم يؤدي الى ما هو مغاير للتوقعات المفترضة. ولذا، فان الدول لا تعتمد هذا الخيار إلا عندما تكون قد إقتنعت نهائياً بالوصول الى الطريق المسدود في كل أشكال المفاوضات والضغط الاخرى، وأنه لم يبق لديها سوى هذه الوسيلة للوصول الى أهدافها.

وتفترض الحرب توفر ثلاثة عناصر هامة لدى الطرف البادئ بها :

أ) إمتلاكه للبعد الجغرافي، أي لتلك المساحة التي تؤهله لرد الضربات المحتملة من الجانب الآخر، وحصر الخسائر الممكنة في حدها الادنى.

ب) تمتعه بالمواقع الاستراتيجية الهامة التي تمنحه تفوقاً ملحوظاً على الخصم، وتسمح له بحرية الحركة، على المستوى العسكري، بالمقارنة مع الطرف المقابل.

ج) توافر الموارد الاقتصادية، والتقنية اللازمة لتعبئة القوات المطلوبة، وتجهيزها بالمعدات الضرورية لتحقيق النصر.

وبدون وجود هذه المقومات تكون الحرب خاسرة سلفاً، وتصبح مجرد إنتحار. إلا أن الاستراتيجية، في حالة الحرب كما في حالة السلم، تحتاج الى قرار يرسم أطر ومراحل تنفيذها. فما هو القرار السياسي، ومن هي الاطراف التي تساهم بصنعه؟

القرار السياسي وصنعه

لن نتعرض هنا للقرار السياسي بوصفه شكلاً أساسياً من أشكال القيادة، وحافزاً للصراع على السلطة، لأن ذلك من مهمة الدساتير التي تحدّد طرق تعيين الحكام، وإنتخابهم، والصلاحيات الممنوحة لهم في هذا المجال، وإنما سنحاول دراسته من زاوية العوامل التي تتدخل في صنعه على شتى المستويات.

وتنبع أهمية القرار السياسي من الانعكاسات التي يتركها على صعيد المجتمع والدولة. فبعض القرارات يمكن أن يكون مصيرياً يؤدي الى زوال الدولة كلياً، أو الى خسرانها لجزء من إقليمها، مثلما يمكن أن يساهم، بزيادة قوتها ومنعتها.

من هنا ضرورة دراسة إحتمالات المخاطر التي قد تحيط بوضع معين لا بد من إتخاذ قرار بشأنه، ومعرف نسبة الربح والخسارة التي يمكن أن تنجم عن التدخل لحسم هذا الوضع بصورة من الصور.

والواقع أن السلطة، هي بحد ذاتها، ممارسة للقرارات بنسب متفاوتة. فالتقرير هو جوهر العمل السياسي، والقاعدة التي ترتكز عليها السلطة في وجودها. ولذا، فان من يقف في أعلى هرم السلطة، سواء اكان فرداً أم مجموعة، هو الذي يمتلك عادة صلاحية التقرير.

وإتخاذ القرار هو مسألة صعبة ومعقدة. فكل قرار يتضمن في طياته حداً من المخاطرة. وركوب المخاطر هو، من حيث المبدأ، عمل إرادي بالدرجة الاولى. وتكون المشكلة سهلة عندما تظل محصورة في إطارها الفردي. فالانسان الذي يقرر المجازفة بماله أو حياته يدرك مسبقاً بان تبعات عمله هذا ستنعكس عليه شخصياً، أو في أقصى الحالات على عدد ضيق جداً من المحيطين به. بينما يختلف الامر كلياً بالنسبة للسياسي الذي يمسك بمقاليد السلطة. فقراره ليس ولا يمكن أن يكون

شخصياً بنتائجه لأنه ينعكس، إجبارياً، على كامل المجموعة التي يتولى حكمها وإدارة شؤونها. فالفشل أو النجاح، وبالرغم من إرتدادهما المباشر، سلباً أو إيجاباً، على شخص القائد السياسي ومكانته، يطالات بالتأكيد الجماعة وأوضاعها.

وللمخاطرة، عامة، وجهين أساسيين :

- المخاطرة الايجابية التي يتم اللجوء اليها لربح شيء لا يمتلكه الطرف المجازف أصلاً.

- والمخاطرة السلبية التي تشكل نوعاً من الدفاع عن شيء يريد الخصم الحصول عليه.

ففي اللعبة العادية نستطيع التوقف عن اللعب متى شئنا لأنها خاضعة لرغباتنا الخاصة. ونستطيع دائماً التهرب منها، على هوانا، حيث لا يمكن لأحد إجبارنا على المشاركة فيها إن لم نكن نريد ذلك فعلاً. في حين أن اللعبة السياسية، ولا سيما في حالات النزاع، ترغم الاطراف المعنية على الدخول فيها، والاستمرار في اللعب حتى النهاية، أي لحين التوصل الى حل ما.

كذلك، فان اللعبة العادية لا تخضع لظروف محددة في الزمان والمكان. فنحن قادرون على إختيار مكانها وتوقيتها بحسب رغبتنا، بينما أن اللعبة السياسية تكون مقيدة بجغرافية وزمن معين ولا نستطيع الابقاء عليها مفتوحة الى ما لا نهاية.

وتختلف مواقف اللاعبين السياسيين باختلاف الاهداف التي يرسمونها لانفسهم إنطلاقاً من أوضاع بلادهم الداخلية والقدرات والطاقات المتوفرة لهم.

وعلى اللاعب السياسي التمتع بدرجة عالية من هدوء الاعصاب، والتحليل العقلاني للمعطيات، والمقدرة الفائقة على المناورة والخداع. إذ عليه أن يعرف كيف يستوعب الحرب الاعلامية، والنفسية التي يشنّها الخصم ضده عبر مختلف وسائل الاعلام، والاشاعات، وغيرها من أساليب التشويش، وأن يمتصّ الضربات العسكرية الاولى في حال تعرضه لها، وأن يستعمل كل طرق التضليل الى أبعد الحدود لأن قواعد اللعبة الاساسية تقول أنك "إذا كنت غير قادر على النجاح، فإن عليك، تجنّب الفشل أو الخسارة، والمحافظة على المواقع التي أنت فيها بقدر الامكان".

وفي هذا الاطار يشير مايلز كوبلاند إلى أن "من السذاجة الخاطئة بمكان أن يفسر أي تصريح رسمي حول السياسة الخارجية بصفاء النية وخلوص السريرة، فالمناورة شرط أساسي لأي زعيم في اللعبة فهو يظهر ما لا يبطن، ويقول شيئاً ويعني به شيئاً آخر"

وتنطلق اللعبة عادة في ما هو سياسي من التمييز النوعي بين الصديق والخصم. ومفهوم الخصم أو العدو يتضمن، على مستوى الواقع الملموس، إحتمالاً للصراع. فنحن لا ندخل في نزاع مع الاصدقاء أو الحلفاء، وإنما مع اولئك الذين تفصلنا عنهم

الخصومة السياسية. فهذه الاخيرة هي أقوى من كل شيء آخر أنها تمثل أعلى مراحل الخصومة، ولاسيما عندما تتعلق بتعارض المصالح الوطنية الاساسية الخاصة بكل أمة. والنزاع، بحد ذاته، هو محاولة لوضع حد لهذه الخصومة بشكل أو بآخر.

ويتم الدخول في اللعبة بناء على قرار واضح يحدد درجة المشاركة، ومكانها، وزمانها. فاللعبة هي في الواقع أداة بيد كل امة لتثبيت مكانتها ودورها، مثلما هي الوسيلة التي تعبّر من خلالها عن مفاهيمها وأيديولوجيتها لأن ليس ثمة صراع بدون مبرر وهذا المبرر غالباً ما يرتدي طابعاً قيمياً يعبّر عن التناقض المبدئي، أي الجوهري، مع الطرف الآخر. فنحن نرد العدوان، ونحاول تثبيت السلم، ونرمي الى فرض إحترام قواعد القانون الدولي، والخضوع لمبدأ الشرعية الدولية، ونرفض وصاية الآخر علينا، ونهب لنصرة المظلوم أو الضعيف وغير ذلك من الشعارات الكبرى التي تسمح لنا بتعبئة الجماهير بطريقة معينة وإلا سنكون عاجزين عن إقناع الامة ببذل التضحيات.

ويعتمد نجاحنا في اللعبة على دقة وإحكام الاستراتيجية التي نتّبعها، والتي تختلف باختلاف المخطط السياسي، وطبيعة الاهداف التي نريد تحقيقها. والاستراتيجية، كما يقول كلاوزفيتر "هي فن إستخدام المعارك لبلوغ الهدف من الحرب" و "الحرب هي ذلك العمل العنيف الذي يرمي الى إجبار الخصم على تنفيذ إرادتنا".

ويحدّد ليوهامون دور الاستراتيجية الكاملة "بالتنسيق بين مختلف الاستراتيجيات العامة، السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية والعسكرية. وأنها، بعد ضمانها لوحدة هذه المسائل، يجب أن تأخذ بالحسبان وضع العالم، والحالة الروحية للشعوب، وحالة الطرف الذي يقوم بالعمل، والطرف الذي يجري العمل عنده، ودرجة مقاومته، ومستوى عبقريته الخاصة"

وهذه الاستراتيجية لا تتدخل إلا عندما يثير الهدف المختار نزاعاً معيناً. وهي تنطلق من خطة سياسية. فالسياسة تتضمن دائماً إستراتيجية معينة، كوسيلة تقنية لتحقيق بعض الاهداف، دون أن تكون أسيرة لها.

ولا بد قبل الدخول في اللعبة من إجراء حساب دقيق لمختلف أنواع الاحتمالات لتقدير حظوظ النجاح الممكنة، التي نقرر على ضوئها الدخول في اللعبة أم لا. وهذه مسألة ليست سهلة على الاطلاق. فدراسة الاحتمالات تقتضي معرفة وافية بإمكانيات الخصم، وردود فعله، والتحالفات التي يمكن أن يعتمد عليها، مثلما تفترض تقديراً دقيقاً لإمكانيات اللاعب الذاتية، واطلاعا على المناخ السياسي المحيط به في الداخل والخارج. أي أن عليه أن يحدد بصورة تقريبية المجرى العام للعبة، والبدائل التي يمكنه اللجوء اليها في حال إنحراف اللعبة عن المسار الموقع لها.

فاللاعب لايجب أن يكون، في أي حال من الاحوال، عرضة للمفاجآت الكبرى، لأن مثل هذه المفاجآت يمكن أن تؤدي به الى الخسارة، والخروج نهائياً من اللعبة.

وفي هذا الاطار، فان مخطط الحرب لدى اللاعب تكون مثلاً يجب أن يشمل مجموع الضربات المتوقعة، وأن يحدد له أفضل الخيارات للرد، وإلا يكون داخلاً في مغامرة خطيرة.

وعلى هذا الاساس، فان أفضل استراتيجية يمكن أن يتبعها اللاعب دائماً تلك الاستراتيجية العقلانية التي تسمح له بالحصول على أفضل النتائج، ولا سيما إذا ما كان الآخرون يلعبون بنفس الطريقة.

وتظهر نظرية الالعاب عادة "كيف أن قرار المعركة، والتمييز بين الهجوم والدفاع، والغائية السياسية، تنتظم كلها في حقل نظري واحد هو حقل المعارك الممكنة. وكيف أن نتيجة هذه المعركة تعادل دائماً صفراً، باعتبار أن ما يخسره طرف معين يربحه الطرف الآخر".

السلوك السياسي

ما من شك على الاطلاق بأن السلوك الانساني هو أساس على السياسة ومبرر وجوده لأن السياسة في نهاية المطاف، لا يمكن أن تأخذ حقيقتها الملموسة إلا عبر الافراد الذين تتوجه اليهم، في جوهرها. وليس هناك من علم سياسة فعلي يمكن فهمه

بصورة مادية إن لم يكن محوره الانسان. فهذا الاخير هو الذي يحدد انماط وأشكال السلطة التي تحكم المجتمعات البشرية، وهو الذي يسمح بتصنيفها بحسب المعايير النظرية المعروفة.

وممارسات الانسان ككائن حيّ داخل المجتمع، وما يعبّر عنه من مواقف مختلفة، كالولاء أو المعارضة، والاستسلام أو القتال، والتساهل والتشددّ، إنما تعكس سلوكاً سياسياً معيناً. وأحكام القيمة التي نصدرها على الانسان إنما هي، في الواقع، تصنيفات سلوكية. فعندما نحدّد معنى نظام من الانظمة، ونسبغ عليه صفة معينة، كالقول بأنه ديموقراطي أو ديكتاتوري، فإنما نعني بذلك واقعاً سلوكياً قبل كل شيء.

لكن كيف يمكن تحديد السلوك السياسي؟ وما الذي يدفع الانسان للتصرف، بشكل معين؟ إن الاجابة على ذلك تمثل معضلة لا يمكن حلها بسهولة.

ولكن، ولتجاوز هذه الصعوبات التحليلية، فإن لا بدّ من القول بأن فهم السلوك السياسي لا يمكن أن يتم إلا إنطلاقاً من التركيز على تصرفات الافراد التي تظهر الى العلن في سياق إجتماعي عام. فالسلوك السياسي الفردي هو ظاهرة مجتمعية، وليس ظاهرة شخصية منعزلة.

وتبدو دراسة التصرف السياسي كأرضية صالحة لتطبيق التقنيات الكمية التي يخضع إختيارها، وإمكانية إستخدامها لطريقة جمع وتحليل المعطيات. إلا أننا لا

نستطيع تحديد بنية هذا التصرف إلا من خلال النزول الى أعماق الواقع الاجتماعي الخاضع للملاحظة، أي المستوى الثقافي الذي يضم المواقف، والقيم، والذاكرة الجماعية. فالبحث عن أسس التصرفات أو السلوكيات المراقبة يجبرنا على العودة الى القيم الاساسية للنظام الاجتماعي ولتاريخه. ومن خلال البحث بين مختلف مستويات الواقع الاجتماعي نستطيع فهم معنى هذه السلوكيات.

ففي المجتمعات التي تكون فيها الجماعات والطبقات الاجتماعية متميزة عن بعضها البعض بوضوح، فإن تصرفات الأفراد، والقيم التي يشاركون فيها، والاعمال الثقافية التي ينتجونها، تبرز العلاقة اليومية للجماعة أو الطبقة التي ينتمون اليها. وبمقدار ما تكون هذه التصرفات متباعدة بمقدار ما تكون العلاقات داخل الجماعة أو الطبقة تتسم بسمة تنازعية. فالثقافة الوطنية، التي يفترض مشاركة كل فرد فيها، ليست في أغلب الاحيان سوى الانعكاس لثقافة الطبقة السائدة أو المسيطرة.

وإختيار الفرد، كوحدة إختيارية للتحليل السلوكي، لا يعني تجاهل وجود المؤسسات التي لا يمكن ان تقوم بمعزل عن الافراد الذين يديرونها ويتولون شؤونها. ولذا فإن تحليل المؤسسات يجب أن يتم وفقاً لسلوك الأفراد. فالمؤسسات هي بحد ذاتها أنظمة مسلكية، وأنظمة عمل لا تستطيع الوجود بدون الافراد الذين يؤدي تصرفهم الى إنشائها. كذلك فاننا لا نستطيع تخيل وجود السلوك السياسي بعيداً عن شبكة العلاقات التي تقوم بين الافراد والتي تكوّن ما نسميه بالمؤسسات السياسية.

ولا يمكن عزل السلوك السياسي عن الاشكال الاخرى للسلوك الاجتماعي. فالسلوك السياسي هو، في الوقت نفسه، سلوك إنتخابي، وإداري، وقضائي، يتعلق، بسبب صفته الخاصة، بصنع السياسة العامة للمجتمع، وتجنيد الأفراد للعمل في المؤسسات السياسية.

ويختلف السلوك من مؤسسة لأخرى، فالسلوك الذي يحدث مثلاً في المؤسسة القضائية، أو الامنية، هو غير السلوك الذي يتم في المؤسسة الاقتصادية أو الاجتماعية.ومع أن هذه المؤسسات جميعاً ترتكز على جوهر سياسي نابع من طبيعة النظام والآواليات التي تحدد سيره وسلوكه، إلا أن هناك مؤسسات نشعر فيها بوطأة "السياسي" أكثر من المؤسسات الاخرى. فنحن لا يمكن أن ننظر الى السلوك الذي يتم داخل المؤسسة التنفيذية، أي الحكومة، وداخل المؤسسة التشريعية أو البرلمان إلا من زاوية سياسية بالدرجة الاولى، بينما نتقبل بسهولة أكبر التطلع الى المؤسسات الصحية، أو الزراعية، أو الاجتماعية وغيرها من زاوية الاختصاص، والميدان الذي تتوجه اليه.

والواقع أن السلوك يتحدد بجملة من العوامل الاجتماعية، والحضارية، والشخصية كما نرى في الفقرة التالية:

عناصر السلوك السياسي

إن المقصود بالعناصر هنا هو تلك العوامل التـي تـترك تأثيرهـا المبـاشر عـلى السـلوك الانساني، وهي تتحدد بالاطار الاجتماعي، والحضـاري، والشـخصي، أي مـا يشـكل البيئـة العامة لنمو شخصية الفرد وتطورها. والواقع أن الانسان، ككائن إجتماعـي، يجـد نفسـه مجبراً على إقامـة علاقـات مـع أقرانـه. وسـلوكه هـو إنعكـاس في معظـم الاحيـان لهـذه العلاقات. إلا أن العلاقات الاجتماعية ليست كلها علاقـات سياسـية، بـالرغم مـن سـيادة العنصر السياسي وسيطرته عليها.

بيد أن حتمية العلاقة بين ما هو سياسي وإجتماعي والتداخل بينهما يجعل الانطـلاق من إعتبار الانسان كعامل سياسي كأفضل وسيلة لتحليل السلوك السـياسي. وهـذا يعنـي أن القالب الاجتماعي للسلوك البشري، بما في ذلك النشاط السـياسي، يتـألف مـن أعـمال وأفعال متشابكة ومتداخلة في بعضها البعض بحيث يصعب الفصل بينها.

فنحن نفهم الانسان، بصفته الاجتماعية، إنطلاقاً من الزاوية السياسية التـي تبـيّن لنـا مدى خضوعه للانظمة والقوانين وإحترامه للسلطة القائمـة في المجتمـع السـياسي، مـثلما نفهم صفته السياسية إنطلاقاً من هذه الاجتماعية التي تسمح له، بالمشاركة مع أقرانـه، بتطـوير المجتمـع الـذي يعـيش فيـه، والحفـاظ عـلى مؤسسـاته العامـة. ولـيس هنـاك

مـن إنسـان سـياسي خـارج الاطـار الاجتماعـي كـما أكـد عـلى ذلـك أرسـطو. فالعلاقـات الشخصية للانسان، أو بـالاحرى القالـب الاجتماعـي الـذي يعـيش فيـه هـو الـذي يمـنح سلوكه العام وسلوكه السياسي صفة مميزة.

وتبرز هذه الصفة المميزة للسلوك السياسي على مستويين : المسـتوى العمـودي الـذي يتشكل من علاقات الانسان بالجماعة المحيطة به، والمستوى الافقي الذي يكوّن الطبقـة الاجتماعية التي ينتمي اليها والتي ترسم أطر العلاقات بين الافراد والجماعات.

والانسان في الحالتين يقوم بدور إجتماعي معـين. فالعلاقـات الاجتماعيـة في مفهومهـا البسيط هي تلك الروابط التي تقوم بين الافراد. والسلوك العام يتضمن بـالضرورة هـذه العلاقات إذ لا يمكن تحديد السلوك على المستوى الفردي إلا بالمقارنة مع الطرف الآخـر. فسلوكنا هو دائماً تصرف معين نتخذه حيال أمر ما ناجم عن فعل أو إرادة الآخر.

والانسان الاجتماعي يتحـدّد بالـدور الـذي يقـوم بـه. ولـذا فغننـا نتحـدث عـن دور الاب في عائلتـه، والمعلـم بـين طلابـه، والمسـؤول في مؤسسـته ألـخ. إلا أن هـذا الـدور لـيس آحـادي الجانـب. فـالاب أو المعلـم أو المسـؤول لـه أيضـاً علاقـات آخـرى، وأدوار

إضـافية، الى جانـب دوره الاسـاسي، مـما يـؤدي بنـا الى شـبكة معقـدة جـداً مـن الادوار المتداخلة في بعضها البعض.

ويخضع الدور لسلسلة من البواعث أو المحرضات التي تطلق السياق المولد للسلوك، والتي هي عبارة عن متغيرات ديموغرافية، وإقتصادية، وثقافية. فالمتغيّرات الديموغرافيـة كالسن والجنس تسمح بالاحاطة بدرجة تكامل الافراد مع النظـام السـياسي. والمتغـيرات الاقتصادية كالمهنة، والعائدات تلعب دوراً مباشراً في تحديد الوعي الطبقـي. والمتغـيرات الثقافية تظهر تأثير العقائد والتراث على سلوك الافراد السياسي.

والعلاقات المؤدية لنشوء الدور ليست ثابتة ونهائية. فهي تتبـدل بتبـدل المعطيـات أو الظروف. فالدور الذي يقوم فيه فرد أو جماعة بـأداء معـين، قـد يتحـول بعـد فـترة وجيزة من الـزمن الى دور ثـان معـاكس لـلاول تمامـاً. وهـذا مـا نلحظـه بوضـوح عـلى المسـتوى السـياسي. فكـم مـن رجـال طبقـة حاكمـة يتحولـون مـن دعـم السـلطة الى معارضتها لاسباب ذاتية تتعلق بالـدور الـذين يطمحـون الى القيـام بـه. وتبـدّل الادوار يؤدي بالضرورة الى تعديل في السلوك. فانتقال الافراد من جماعة سياسية لاخرى يحتم عليهم التكيّف مع عادات وسـلوك هـذه الجماعـة والتقيّـد بتعاليمهـا. ومـا يقـال عـن الجماعة يمكن أن يقال أيضاً عن الطبقة التي قـد تشـمل جماعـات عديـدة. ومـع أننـا ندرك تأثير بعض التباينات التي قد توجد بين مختلـف الجماعـات التـي تشـكل طبقـة

معينة على السلوك العام لهذه الطبقة إلا أن هذا السلوك لا يمكن أن يخرج، إجمالاً، عن التصورات الفكرية والاجتماعية لهذه الطبقة.

وسلوك الأفراد والجماعات هو حضاري بالدرجة الاولى بغضّ النظر عن مستوى تطور هذه الحضارة. والحضارة هي ذلك الاطار العام الذي يضم في طياته كافة مظاهر حياتنا اليومية بما في ذلك السلوك السياسي. ونحن لا نستطيع إطلاقاً فهم هذا السلوك السياسي ما لم ندرسه من الزاوية الحضارية، ونحدد مكانه في المحيط الحضاري الاوسع شمولاً. وهذه المعالجة هي التي تسمح لنا بإقامة المقارنة بين سلوكنا السياسي وبين السلوك السياسي في حضارة نامية تفسح في المجال أمام سلوك مغاير كلياً؟

ومع أن ثمة تشابهات كبرى بين بعض مظاهر الحضارة في المجتمعات المختلفة، كممارسة نفس الطقوس الدينية، أو نفس الالعاب الرياضية، أو قيام قواسم مشتركة بين بعض العادات، إلا أن هذا لا يعني أن ثمة تطابقاً حضارياً على المستوى الكلي والشامل. فتنوع الحضارات المعاصرة أمر معروف، ويظهر جلياً في الممارسات السياسية والسلوكيات الاجتماعية.

ويتمحور التحليل الحضاري للسلوك السياسي حول تحديد آثار التراكم المعرفي في عملية التحول والتبّدل الاجتماعي. فالنماذج الحضارية في السلوك السياسي هي من

نتائج هذا التراكم بالدرجة الاولى. ولذا فاننا نتحدث عن حضارة ديموقراطية في البدان المتطورة ذات التاريخ العريق في هذا النوع من الممارسة، كما نتكلم عن ممارسة سياسية متسلطة في مجتمعات كان الاستبداد دائماً السيد المطلق فيها. ولذا فإن التباينات بين حضارة وأخرى تلعب دوراً هاماً في تقرير طبيعة السلوك السياسي، الفردي، والعام. وعلى الباحث أن يأخذ هذه التباينات دائماً بعين الاعتبار كأمثلة تبرهن عن سياق سلوكي معين.

والحضارة ليست شيئاً ثابتاً يتمتع بالجمود بل هي أمر متحرك يتميز بدينامية مستمرة. وهذه الدينامية هي التي تفسر التحولات التي تطرأ على النشاط السياسي بحسب تطور المراحل الحضارية، وهي التي تجعل من مستويات التقييم التي نحكم بموجبها على السلوك السياسي مسألة نسبية تتعلق بعمق النتائج التي يتركها هذا السلوك على التطور الاجتماعي

والسلوك ليس شيئاً قائماً بحد ذاته، ضمن الاطر الاجتماعية والحضارية، بمعزل عن الشخصية الانسانية. فالسلوك هو الوجه الظاهري الملموس لهذه الشخصية التي يصعب على الباحث في معظم الاحيان الدخول الى مكنوناتها العميقة المتعلقة بالاحاسيس والمشاعر. وهناك دائماً أساس شخصي للسلوك السياسي.

فالدوافع الشخصية، الواعية وغير الواعية، هي التـي تحـدد الى مـدى بعيـد المواقـف التي يتخذها الأفراد على المستوى السياسي وغـيره. والمواقـف ليسـت، في النهايـة، سـوى المتغيّر الوسطي القائم بين البواعث والتصرفات. وهذا المتغيّر هو الذي يسمح لنـا بفهـم إختيار الفرد لهذا السلوك أو ذاك. والموقـف، بحـد ذاتـه، هـو إسـتعداد عقـلي وعصـبي يستمد تنظيمه من التجربة ويمارس تأثيراً موجهاً وديناميأً على ردود فعل الفرد تجاه كل الاشياء، وكل الاوضاع المتعلقة به.

والسلوك السياسي يتجاوب بسرعة مع المتطلبـات الناشـئة عـن العلاقـات الشخصـية، والاهداف والقيم المشتركة. ولذا، فإن علم النفس الاجتماعي يعتبر بـأن المواقـف تـدخل في سلسلة مكونة، عـلى الصـعيد الـنفسي، مـن القـيم المتعلقـة بالثقافـة، وعـلى الصـعيد النفسي، من القيم المتعلقة بالثقافة، وعلى الصعيد النفسي، من البواعث، وعـلى الصـعيد العضوي، من الحاجات.

والمواقف لا يمكن فصلها عما هو ثقافي وإيديولوجي، أي عن نظام القـيم التـي يمكـن إعتمادها كمبادئ في دراسة الاساس الشخصي للسلوك السياسي. ونظـام القـيم هـو اكـثر مركبات السلوك السياسي إسـتقراراً. فالنـاس يميلـون عـادة للـتصرف، عـلى ضـوء قـيمهم الذاتية، بطريقة منتظمة يمكن التنبؤ بهـا مسـبقاً في السياسـة وخارجهـا. مـع مـا نعرفـه عـن قـيم الشـخص صـاحب السـلوك. ولـذا فإنـه يمكـن القـول بـان القـيم الشخصـية

العميقة الجذور تعرب عن الاساس الشخصي للسلوك السياسي أكـثر مـن أي مظهـر آخـر من مظاهر الشخصية.

والفرد هو إبن بيئته يكتسب خواصـها، ويتبنـى قيمهـا العامـة ويضـفي عليهـا صـفة ذاتية بحيث تصبح قيمه الشخصية. إلا أن هذا لايعني إطلاقـاً أن ثمـة سـلوكاً موحـداً في بيئـة سياسـية متحـدة. فـالتنوع الكبـير في السـلوكيات الشخصـية داخـل نفـس البيئـة الاجتماعية هو الذي يمنحها تلك الدينامية الضرورية للتطور الحضاري العام. والفرق بين السلوكيات الفردية يتطابق مع الفروق القائمة بين البيئات المختلفة.

ويمثل السلوك السياسي رد فعل، على المستوى الشخصي أو الفردي، تجـاه امـر محـدد ناجم عن باعث معين. مثلما يمثل، على المستوى الجماعي، عملاً منظماً مـن قبـل سـلطة قادرة على ممارسة الرقابة عليه وإستخدام الارغام كوسيلة لتوجيهه في منحى محـدّد إذا إقتضى الامر ذلك.

وتعكس الشخصية الدور الذي يتمكن الفـرد مـن القيـام بـه باعتبـاره رهنـاً بقـدرات الشخص الذاتية. من هنا التمييز في السلوك السياسي، بين الدور العادي الـذي يقـوم بـه عامة الناس في المشاركة بالقرار السياسي عن طريق الاقتراع، وبين الـدور الـذي تقـوم بـه القلة المسؤولة، او الطبقة المسيطرة على مقاليد الحكم لجهة صنع القرار السياسي العـام الذي يوجه المجتمع، وينظم أمور.

إن سلوك الفرد، على المستوى السياسي، كتصرف نـابع مـن الـذات يطـرح جملـة مـن المعضلات التي تتعلق بالبواعث، وبالتحليل، لمعرفة الدوافع الكامنة وراء الموقـف الـذي يتخذه الفرد إزاء حدث معين.

ومن المعروف أن الانسان هو كائن عقلاني بالدرجة الاولى يختـار مواقفـه عـلى ضـوء الغاية التي يسعى اليها، والوسائل المتوفرة لديه لتحقيقها. وهو يقوم بذلك إنطلاقاً مـن رغبته بالحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقـل جهـد ممكـن. وهـذا أمـر طبيعـي، لأن ليس ثمة من إنسان يمكن أن يقدم على عمل ما إذا لم يكـن يتـوخى منـه فائـدة معينـة، كما ترى ذلك المدرسة النفعية في علم النفس الاجتماعي. وقـد أكـدّ مـاكس ويـبر Max Weber عـلى هـذه المسـألة بجعلـه عقلانيـة إختيـار الوسـائل المفتـاح الاسـاسي لفهـم الديناميـة الرأسـمالية. وشـاركه في هـذه النظـرة الاقتصـادي الامـيركي مـاكور أولسـون Macour olson، الذي إقترح، تحت إسم الفردية المنهجية، رؤية منفعية جديدة.

والواقع أن هذا الموقف النفعـي في السـلوك الفـردي يتطـابق مـع القـيم السـائدة في المجتمعات الصناعية، الليبرالية الغربية، التـي يتمحـور نظـام القـيم فيهـا حـول مفهـوم الكلفة/الـربح، في حـين أنـه لا يشـكل قاعـدة صـالحة للتطبيـق في المجتمعـات الاخـرى.

فالسلوك السياسي في المجتمعات النائية مثلاً يتركز حول قضايا، مختلفة كلياً عن تلك الشائعة في المجتمعات المتطورة، تتسم بتصورات جماعية ذات منحى وجداني بعيد الى حد كبير عن المضمون المادي الذي يشكل صلب إهتمامات المجتمعات الصناعية.

وبما أنه لا يمكن فصل السياسة، وبالتالي السلوك عن قيم مجتمع معين، فان الفروقات القائمة بين المجتمعات المذكورة تقودنا للقبول بالنتيجة القائلة بأن التصرفات التي تحكم مواقف الناس فيها ليست هي نفسها. من هنا صعوبة المقارنة بين السلوك السياسي، الجماعي والفردي، بين هذين النمطين من المجتمعات، لا سيما وأن لكل منهما نظامه الثقافي الذي يحدّد له فهماً معيناً للمشكلات التييواجهها، الامر الذي يؤدي بنا، بطبيعة الحال، الى الاقرار بخصوصية نوعية لكل مجتمع، وخضوعه لبواعث، ومحرضات سلوكية نابعة من واقع المجتمع ذاته، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تتدخل في عوامل تطوره.

ومشكلات السلوك السياسي عديدة ومتشعبة، وتتوزع برأينا، على مستويين أساسيين: موضوعي ومنهجي، فعلى المستوى الموضوعي، نرى بأنه ليس من السهل دائماً الحكم بإيجابية أو سلبية سلوك معين إلا من خلال عملية قياس، ومقارنة دقيقة بين الخاص والعام. إذ يصعب، في حالات كثيرة، استنباط قواعد ثابتة في هذا المجال، والتسليم بها بصورة نهائية، طالما أن الانسان صاحب السلوك هو كتلة من

الاحاسـيس والمشـاعر، وخاضـع لجملـة مـن المـؤثرات النفسـية، والماديـة، والفكريـة، والاجتماعية وغيرها، وهي كلها عناصر ذات طابع قيمي وجداني، أكثر منها مادي بحـت. والتطورات العامة المحيطة بالانسان من كافة الجوانب قد تجبره، في كثـير مـن الاحيـان، على تبديل قناعاته المسلكية بسرعة فائقة. والحـال أن هـذا الأمـر يخلـق لـدى الباحـث مشكلة من نوع جديد هـي: إمكانيـة تبـدل الموقـف المـدروس أثنـاء إخضـاعه للبحـث والتحليل.

وعلى المستوى المنهجي، فـان مشـكلات السـلوك السـياسي التـي تنـتج عـن عمليـات المراقبة والاختيار والمراقبة، بمعناها العـام، هـي نمـط مـن السـلوك يترتـب عليـه إعطـاء أشكال معينة من المعاني للهدف موضوع المراقبة، كما هي الحـال مـع الام التـي تراقـب طفلها، أو المعلم الذي يراقب تلامذته في الصف أو الملعب وغير ذلك.

والمراقبة ليست عملاً عشوائياً، وإنما ترتكز على خطة علمية دقيقـة لتجنـب الوصـول الى أخطاء في النتائج.فالمراقبة تأتي خاطئة كما نعلم،عندما نعطي الهدف المراقـب معنـى خاطئاً بسبب سوء في الفهم أو التقدير الذاتي من جانب المراقب.

وتعتمد إيجابية المراقبة على مدى توفر الوسـائل اللازمـة لهـا. فمراقبـة أي نمـط مـن انماط السلوك السياسي يتطلب عملاً منظماً يقـوم عـلى عـنصري الوقـت والمـال. وبـدون

هذا الامر الاخير، أي المال، يكون مـن الصـعب جـداً علينـا إيجـاد فريـق البحـث الـلازم للتفرغ لدراسة المسألة المطروحة.

ومن المعروف بأن مراقبة السلوك السياسي هي عملية صعبة ومعقدة جـداً. فدراسـة صغيرة تحتاج دائماً الى وقـت طويـل، ناهيـك عـن التحاليـل الكبـيرة التـي تتطلـب عـدة سنوات للتوصل الى نتائج ملحوظة.

وللحصول على مثل هذه النتائج التـي يمكـن إعتبارهـا كقـوانين عامـة للسـلوك، فـان علينا تكرار التجربة عدة مرات، أي إخضاعها لعملية إختباريـة، لأنـه وبـدون عـدد كبـير من التجارب المكررة يكون من المستحيل علينا إثبات صحة أو خطأ أي أمر من الامور.

إلا أن صعوبة التجربة السلوكية في المجال السـياسي تنبثـق مـن حركيـة الواقـع السياسي وتفاعله. فنحن لا نستطيع، غالباً، التحكم بظروف الاختبار، ولا القيام بـه ضمن نفس المعطيات الثابتة، الامر الذي يخلق لدينا معضـلة ذات طبيعـة منهجيـة. لكن، ومع كل ذلك، فان قيمة الاختبار في أبحاث السـلوك السـياسي هـي أنـه يـؤدي دائماً الى توفير بيانات جديدة، أو معلومات حديثة. وعـلى التحليـل السـلوكي تجنـب المبالغـة في تقـدير المعلومـات، والاعـتماد، بـالنظر الى صـعوبات وسـائل المراقبـة

المباشرة، على الآراء، والملاحظات، والتقارير الشفهية للسلوك، وبالاضافة لـذلك، فإنـه قـد تكون للملاحظات الحسية نتائج على سلوك المراقبة.

ولا يستطيع الباحث في السـلوك السـياسي تجاهـل دور المؤسسـات حتـى وإن كانـت صغيرة، لأنها قد تكون عنصراً هاماً في النظام السياسي. فمن الناحية النظرية يمكـن دائمـاً اعتبار أية وحدة للتحليل السياسي كنظام مسـلكي عـلى علاقـة بأنظمـة العمـل المسـلكي الاخرى.

وتبقى مشكلة التغيّر بفعل عنصر الوقت أو الزمن من المعضلات الكبرى التي يواجهـا تحليل السلوك السياسي. فالبشر، والمؤسسات، كما قلنا، هي أدوات وأطر تخضع لقـانون التطور ولا يمكن أن تتصف بجمود دائم. ولذا فإن علينا دائماً تجنب إجراء تحليلات تمتد على مرحلة طويلة من الـزمن خشـية الوقـوع في حلقـة مفرغـة مـن المراقبـة والاختبـار البطيء.

وأخـيراً، لا بـد مـن العـودة مـرة أخـرى الى الانسـان كحقيقـة جوهريـة في السـلوك السياسي. والحال أن تركيب هذا الانسان نفسه يفرض علينا النظر اليه مـن زاويـة ذاتيـة بحتة، وهذا أمر يتنافى الى حد بعيد مع قوانين البحث الموضوعية. لكن مـا العمـل طالمـا أن السلوك السياسي وغيره إنما هو تغيير مباشر عن النوازع الكامنة في الذات الإنسانية.

المصادر والمراجع

1. جورج سباين: "تطور الفكر السياسي"، دار المعارف، مصر 1964.
2. كتاب الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني تـأليف م . د عـادل حمزة عثمان دراسة سياسية قانونية 2013
3. الرأسمالية ثورة لا تهدأ تأليف جويس أبلبي ترجمة : رحاب صلاح الـدين يبـدو النظام الرأسمالي — بجذوره العميقة ونطاقه الشامل — عالميًّا وخالدً
4. د عادل حمزة عثمان.2014
5. كتاب طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد تأليف عبد الرحمن الكواكبي.
6. د.سـويم العـزي، دراسـات في علـم السياسـة، منشـورات الأكاديميـة العربيـة المفتوحة. الدنمارك 2012
7. روبرت هيلـدونر: "قـادة الفكـر الاقتصـادي"، ترجمـة د. راشـد الـبراوي، مكتبـة النهضة المصرية.
8. السياسة الحديثة في العالم. روبرت نايل. ترجمة معتز الرياسي. مصر 2013.
9. جان باتيست ديروزيل: "التـاريخ الـدبلوماسي منـذ 1919 وحتـى أيامنـا هـذه"، ترجمة د. خضر خضر منشورات دار المنصور، طرابلس لبنان، في جزئين.
10. دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمـة د. خضر خضر، دار الطليعـة، بـيروت، 1985.
11. د. علي صادق أبو هيف: "القانون الدولي العام" منشورات منشـأة الاسـكندرية، 1992
12. د. عصام سليمان: "مدخل الى علم السياسة"، بيروت 1996.
13. د. إدمون ربـاط: "الوسـيط في القـانون الدسـتوري العـام"، دار العلـم للملايـين، بيروت، 1964 في ثلاثة أجزاء.
14. د. إبراهيم شبلي: "مبادئ القانون الدولي العام"، الدار الجامعية، بيروت.
15. جان مينو :"مدخل الى علم السياسة"، منشورات عويدات، بيروت، 1967.

16. جان مينو: "الجماعات الضاغطة"، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، 1971.
17. هارولدلاسكي : "أسس السيادة"، دار المعارف بمصر
18. روبرت م. ماكيفر: "تكوين الدولة"، ترجمة د, حسن صعب، دار العلم للملايين.
19. د. أنيس مسلم: "وسائل الاعلام بين الرأي العام والارادة الشعبية"، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، بيروت، 1984.
20. د. أحمد بدر: "دور الرأي العام في السياسة العامة"، وكالة المطبوعات، الكويت.
21. د. عبد الكريم اليافي: "تمهيد في علم الاجتماع"، منشورات جامعة دمشق.
22. د. محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
23. د. جميل صليبا: "القاموس الفلسفي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، جزئين.
24. أحمد عطية اللـه: "القاموس السياسي"، دار النهضة العربية، مصر، 1974.
25. الموسوعة السياسية، بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
26. موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، مجلدين
27. لسان العرب المحيط.

مراجع أجنبية

1. The Audacity of Hope: Thoughts on Reclaiming the American Dream by Barack Obama 2009
2. The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism by Naomi Klein 2013
3. Lies & the Lying Liars Who Tell Them: A Fair & Balanced Look at the Right by Al Franken 2008
4. A People's History of the United States: 1492 - Present by Howard Zinn 2005
5. Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media by Noam Chomsky 2014

فهرس الموضوعات

.تــم بحـــمد اللــه.



دار الجنادرية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

تلفاكس ٠٠٩٦٢٦٤٧٧٨٧٧٠

جوال ٠٧٩٦٢٩٦٥١٤

ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن

Email : dar_janadria@yahoo.com

